الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج
-البويرة-
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
Tasdawit Akli Muḥend Ulḥağ - Tubirett -
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion

الموضوع:

التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات وأثارها في تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر 2000-2013

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية.

تخصص :إقتصاديات المالية والبنوك.

من إعداد الطالبة:

- قطاف الويزة.

تحت إشراف الأستاذ:

الدكتور أيت عكاش سمير.

لجنة المناقشة:

أ- قاسيمي آسيا..... رئيسا.

د- أيت عكاش سمير.....مشرفا.

أ- حداد نور الهدى..... مناقشا.

السنة الجامعية 2014/2013

كلمة شكر

كلمة شكر

قال الله تعالى: « لئن شكرتم لأزيدنكم ».

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «من لا يشكر الناس لا يشكر الله».

بعد الثناء والحمد لله الذي وفقني لإعداد هذا العمل لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر وعظيم الامتنان للذين كانوا وراء هذا العمل وساهموا كل من موقعه في تقديم ما يستطيع من عون، وأخص بالذكر الأستاذ المشرف سمير أيت عكاش على ما قدمه من ملاحظات وتشجيعات وحث على الاستمرار، فكانت توجيهاته وإرشاداته ذات منفعة وفائدة لي في تحديد ماهية موضوع الدراسة والتي كان لها الأثر الأكبر في إتمام هذا العمل.

كما أتوجه بالشكر إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة وأخص بالذكر الأستاذة قاسيمي آسيا والأستاذة حداد نور الهدى.

وإلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة البويرة عبر مختلف مراحل الدراسة.

والله ولي التوفيق

إهداء

إهداء

الحمد لله فالق الأنوار وجاعل الليل والنهار ، ثم الصلاة والسلام على سيدنا محمد المختار

صلى الله عليه وسلم

أهدي هذا العمل إلى سر النجاح والفلاح

إلى التي حملتني وهنا على وهن ووفرت لي شروط الراحة التامة

أمي العزيزة حفظها الله

إلى الذي كان سببا في حياتي وفيما وصلت إليه

أبي كان الله معه

إلى من ترعرعت معهم ونما غصني بينهم إخوتي وأخواتي

وبالأخص أختاي كريمة و مليكة

وأجد لزاما علي إلحاق الفضل بأهله وعرفانا بجميل أحمله في عنقي إلى الأبد إلى زوج أختي عدار

أرزقي الذي رافقني في مشواري الدراسي

إلى رفقاء الدرب الذين كانوا بمثابة إخوتي، زملائي وأصدقائي الأعزاء

إلى كل طلبة ماستر2 ودفعة 2014/2013.

إلى من جمعتني بهم الحياة هم في ذاكرتي و لم تسعهم مذكراتي وغرسوا في قلبي و لم ينسهم قلمي.

إلى كل هؤلاء وبأسمى معاني الوفاء أهدي هذا العمل.

الفهرس

فهرس المحتويات

الموضوع **الصفحة**

كلمة شكر.....–
إهداء.....–
الفهرس.....VIII
فهرس المحتويات ..... –
فهرس الجداول.....XII
فهرس الأشكال.....XIV
فهرس الملاحق.....XVI.
مقدمة.....(أ–ح)

الفصل الأول: الإطار النظري للتجارة الخارجية و ميزان المدفوعات

تمهيد.....02
المبحث الأول: التجارة الخارجية.....03
- **المطلب الأول:** مدخل للتجارة الخارجية.....03
- **المطلب الثاني:** نظريات التجارة الخارجية.....06
- **المطلب الثالث:** التجارة الخارجية العوامل المؤثرة فيها و أثارها على الإقتصاد.....13

المبحث الثاني: السياسة التجارية.....17
- **المطلب الأول:** مفهوم و أهداف السياسة التجارية.....17
- **المطلب الثاني:** أنواع السياسة التجارية.....18
- **المطلب الثالث:** الأدوات و الأساليب المستخدمة في تحقيق أهداف السياسة التجارية.....21

المبحث الثالث: ميزان المدفوعات.....26
- **المطلب الأول:** مدخل ميزان المدفوعات.....27
- **المطلب الثاني:** عناصر ميزان المدفوعات.....29

- **المطلب الثالث:** أوضاع ميزان المدفوعات.....34

الخلاصة 37

الفصل الثاني:واقع التجارة الخارجية و ميزان المدفوعات في الجزائر

تمهيد.....39

المبحث الأول: مكانة تحرير التجارة الخارجية في الإصلاحات الإقتصادية.....40

- **المطلب الأول:** أسباب وأهداف وركائز تحرير التجارة الخارجية.....40
- **المطلب الثاني:** مراحل تحرير التجارة الخارجية.....47
- **المطلب الثالث:** جوانب الإصلاح في التجارة الخارجية.....54

المبحث الثاني: وضعية ميزان المدفوعات الجزائري.....60

- **المطلب الأول:** خصائص ميزان المدفوعات الجزائري 60
- **المطلب الثاني:** تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال إصلاحات التجارة الخارجية.....61

المبحث الثالث: آليات ترقية التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات.....65

- **المطلب الأول:** الإطار القانوني والتنظيمي لترقية التجارة الخارجية.....65
- **المطلب الثاني:** البنية المؤسسية لترقية التجارة الخارجية.....71
- **المطلب الثالث:** الإستراتيجية الوطنية لترقية التجارة الخارجية.....74

الخلاصة.....92

الفصل الثالث: أثار التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات على ميزان المدفوعات في الجزائر

تمهيد.....94

المبحث الأول: أثار التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات على الميزان التجاري.....95

- **المطلب الأول:** أثار التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات على الصادرات..... 95
- **المطلب الثاني:** أثار التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات على الواردات.....102
- **المطلب الثالث:** أثار التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات على الميزان التجاري.....107

المبحث الثاني: أثار التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات على ميزان رأس المال.....111

- **المطلب الأول:** أثار التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر..112
- **المطلب الثاني:** أثار التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات على تدفقات رؤوس الأموال.....116
- **المطلب الثالث:** أثار التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات على حساب رأس المال والرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات.....120

المبحث الثالث: الآثار المحتملة على ميزان المدفوعات بعد انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.....126

- **المطلب الأول:** ماهية المنظمة العالمية للتجارة.....126
- **المطلب الثاني:** علاقة الجزائر بالمنظمة العالمية للتجارة.....130
- **المطلب الثالث:** الأثار المحتملة على ميزان المدفوعات الجزائري بعد انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة 131

الخلاصة.....136

الخاتمة.....138

قائمة المراجع.....143

الملاحق.....154

فهرس

الجداول

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	نظرية الميزة المطلقة	07
02	نظرية المزايا النسبية	08
03	ميزان المدفوعات	33
04	التضخم في الجزائر بين(1980-1989)	43
05	وتيرة التفكيك الجمركي	59
06	نسب تخفيض أسعار النقل البري	70
07	توزيع المؤسسات القابلة للخوصصة حسب فروع النشاط	86
08	عمليات الخوصصة التي تمت في الفترة (2003-2007)	86
09	تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال السنوات (2000-2013)	96
10	التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال السنوات (2000- 2013)	99
11	التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية في السنوات 1990-2000- 2013	100
12	تطور قيمة الواردات خلال السنوات (2000-2013)	103
13	التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال السنوات (2000 – 2013)	106
14	تطور الميزان التجاري خلال السنوات(2000-2013)	108
15	تطور الميزان التجاري خارج المحروقات خلال السنوات (2000-2013)	110
16	تطور رصيد الإستثمارات الأجنبية المباشرة خلال السنوات(2000-2013)	113
17	التوزيع القطاعي للإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر بين (2000 -2012)	115
18	تطور المديونية الخارجية الجزائرية خلال السنوات(1990-2007)	117
19	تطور المديونية الخارجية الجزائرية خلال السنوات(2008-2011)	118
20	تطور ميزان رؤوس الأموال خلال السنوات (2000-2013)	119
21	تطور حساب رأس المال خلال السنوات(2000-2013)	121
22	تغطية رؤوس الأموال المهتلكة من الصادرات خارج المحروقات خلال السنوات (2000-2013)	123

فهرس

الأشكال

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	تطور رصيد ميزان العمليات الجارية خلال السنوات (1990-1999)	63
2	تطور رصيد حساب رأس المال خلال السنوات (1990-1999)	64
3	تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال السنوات (1990-1999)	65
4	تطور الصادرات خارج المحروقات خلال السنوات (2000-2013)	97
5	تطور الصادرات الإجمالية خلال السنوات (2000-2013)	97
6	تطور قيمة الواردات خلال السنوات (2000-2013)	104
7	تطور الواردات بتطور صادرات المحروقات خلال السنوات (2000-2013)	105
8	تطور الميزان التجاري خلال السنوات (2000-2013)	109
9	تطور الميزان التجاري خارج المحروقات خلال السنوات (2000-2013)	111
10	تطور حساب رأس المال خلال السنوات (2000-2013)	122
11	تغطية رؤوس الأموال المهتلكة من الصادرات خارج المحروقات خلال السنوات (2000-2013)	124
12	تطور ميزان المدفوعات الجزائري بالمحروقات وخارج المحروقات خلال السنوات (2000-2013)	126

فهرس

الملاحق

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة(1990-1999)	154
02	تطور صادرات المحروقات بتطور أسعار النفط خلال الفترة (2000-2013)	155
03	تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2000-2013)	156
04	تطور ميزان المدفوعات الجزائري خارج المحروقات خلال الفترة (2000-2013)	157

مقدمة

مقدمة:

يشهد الإقتصاد العالمي تغيرات مستمرة ومتلاحقة خصوصا في مجال التجارة الدولية، حيث شكلت التجارة منذ القديم محور اهتمام وتفكير الإقتصاديين الأوائل بل أكثر من هذا فالتجارة ظلت العنصر الأساسي للبناء الإقتصادي لأي مجتمع ينمو ويتطور مع الأحداث المتعاقبة كتقدم وسائل النقل والمواصلات، وظهور الثورة الصناعية بعدها وبروز ثورة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات الحديثة.

وبما أن العالم يسعى اليوم بكافة الطرق إلى التوسع في التجارة الخارجية للأهمية البالغة التي تكتسيها هذه الأخيرة، إضافة إلى أن المناخ الإقتصادي الدولي في تطور مستمر نحو الإتحاد والتكامل الإقتصادي مما استوجب على الدول النامية ومن بينها الجزائر مواكبة هذا التطور الحاصل.

الجزائر وكباقي دول العالم التي سعت لمواكبة هذا التطور وبعد أن ورثت عقب استقلالها نظاما إقتصاديا سيطر عليه إقتصاد فرنسا في مجال المبادلات التجارية ولكون قطاع التجارة الخارجية المتنفس الوحيد لما يوفره من مدخلات تسمح بتغطية متطلبات الدولة إعتمادا على صادراتها من المواد الأولية (البترول والغاز)، رأت الدولة أن تسير هذا القطاع بانتهاج سياسات مختلفة تتلاءم مع المرحلة الإقتصادية التي تمر بها البلاد فعمدت خلال مسيرتها التنموية إلى فرض الرقابة على التجارة الخارجية في مرحلة أولى ثم احتكارها في مرحلة ثانية. ولكن بعد أزمة الدولار وأزمة النفط في عام 1986 وانخفاض أسعار المحروقات التي انعكست بنقص إيرادات الدولة من التجارة الخارجية،حيث تعتبر المحروقات العنصر الأساسي في إيرادات الدولة من التجارة الخارجية، مما أوقع الجزائر في أزمة مديونية خانقة أدى بها في آخر المطاف إلى الإستنجاد بالمنظمات المالية الدولية لتحسين مؤشراتها الإقتصادية المختلفة وللتخلص من تحكم إيرادات المحروقات فيها، حيث اعتمدت الجزائر على وصفات صندوق النقد الدولي الجاهزة فيما يتعلق بإصلاحها لقطاع التجارة الخارجية.

ومما سبق ذكره تتجلى لنا معالم الإشكالية التي سوف نحاول الإجابة عنها من خلال هذه المذكرة والتي يمكن صياغتها في إشكالية جوهرية على النحو التالي:

« إلى أي مدى تساهم التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات في تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر؟».

الأسئلة الفرعية:

- ما هي التجارة الخارجية وما هو تأثيرها على الإقتصاد؟
- ما هو ميزان المدفوعات ؟
- ما هي مكانة تحرير التجارة الخارجية في الإصلاحات الإقتصادية ؟
- ما هي وضعية ميزان المدفوعات الجزائري خلال إصلاحات التجارة الخارجية ؟
- فيما تتمثل آليات ترقية التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات؟
- ما هي الأثار المحتملة على ميزان المدفوعات بعد انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة؟

الفرضيات:

- سياسة تحرير التجارة الخارجية تقوم بتنشيط القطاع الخاص باعتباره المحرك الأساسي للإقتصاد والذي يؤدي إلى تحفيز الحركة التجارية المحلية و خلق خدمات جديدة وتطوير الصناعات الوطنية القادرة على التصدير.
- يساهم تحرير التجارة الخارجية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر وتحسين ميزان المدفوعات الجزائري.
- تساهم سياسات إصلاح التجارة الخارجية في تخفيض نسبة مساهمة المحروقات في ميزان المدفوعات وتخفيض نسبة الواردات وتزيد من نسبة الصادرات خارج المحروقات التي تساهم في التقليل من المديونية الخارجية للجزائر.

أسباب إختيار الموضوع:

- الميول الشخصي للمواضيع ذات الصلة بالعلاقات الإقتصادية الدولية.
- يعتبر هذا الموضوع من مواضيع الساعة حيث يستقطب كافة المختصين في قطاع التجارة الخارجية.
- تعتبر هذه الدراسة لب إنشغال الدولة الجزائرية في الوقت الحاضر من خلال عمل الدولة على تركيز مجهوداتها وإمكانياتها لتحقيق هدف ترقية التجارة الخارجية خارج المحروقات باتخاذ الإجراءات اللازمة لفك الإرتباط بالبترول وذلك لعدم الإستقرار الدائم لأسعاره في الأسواق الدولية وكذلك السير نحو ضرورة الإندماج في الإقتصاد العالمي وبالتالي حتمية إزالة كل القيود التي تعيق التجارة الخارجية ومعرفة مدى تطور الإمكانيات التصديرية لدى الجزائر.
- معرفة مستقبل الإقتصاد الجزائري والدولة الجزائرية في حالة إنخفاض أسعار النفط.

أهمية الموضوع:

تتمثل أهمية الدراسة في محاولة بحث وتحليل أثار الإصلاحات الإقتصادية التي شملت قطاع التجارة الخارجية في الجزائر كما ويكتسي الموضوع أهمية من خلال الضرورة الملحة في إعادة هيكلة قطاع التجارة الخارجية لتنويع مصادر

الدخل الوطني خارج المحروقات كسياسة بديلة على المدى البعيد باعتبار البترول طاقة زائلة تخضع للتقلبات الدولية وخصوصا مع توجه الدول نحو نظام تحرير التجارة الخارجية بشكل تدريجي محاولة منها الإسراع في الإندماج في الإقتصاد الدولي ويعتبر هذا المسعى مهم نظرا للإمتيازات التي تقدمها أهمها نقل الخبرات و التكنولوجيا كما أنها تمثل ممرا نحو أسواق التصدير.

ويكتسي هذا الموضوع أهمية لكونه يدرس عدة تحديات مهمة للإقتصاد الوطني وهي جذب الإستثمار الأجنبي المباشر وعملية الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وتحقيق التنمية الإقتصادية عن طريق تنمية التجارة الخارجية خارج المحروقات.

أهداف الموضوع:

- معرفة مضمون الإصلاحات التي مست التجارة الخارجية في الجزائر.
- معرفة مدى تحقيق أهداف إتباع الجزائر لسياسة تحرير التجارة الخارجية وتحليل ومناقشة النتائج المتحصل عليها.
- تسليط الضوء على العلاقة بين التجارة الخارجية وميزان المدفوعات.
- محاولة إبراز الدور الذي يلعبه قطاع التجارة الخارجية والصادرات خصوصا في حماية الإقتصاد الوطني في حالة إنهيار أسعار البترول.
- تحديد مدى جاهزية الإقتصاد الجزائري للتصدي لمثل أزمة 1986.
- رصد تطورات حجم الصادرات الجزائرية التي تعطي فكرة حول قدرة الإقتصاد الجزائري على التصدير.
- محاولة إيجاد أسس قوية لتعزيز ميزان المبادلات الخارجية بصفة دائمة وفعالة مما يحد من خطورة الصدمات التي يتلقاها الإقتصاد الجزائري من الخارج.

صعوبات البحث:

- الوضعية المزرية للمكتبة و البيروقراطية التي تعيق الطالب للحصول على الكتب.
- ضرورة التنقل إلى الجامعات المجاورة للحصول على المعلومات ما ألزمنا وقت أكبر.
- صعوبة تطبيق وفهم هذا الموضوع خاصة عند إسقاطه على الإقتصاد الجزائري بسبب أن الواقع المعاش يختلف عن الجانب النظري.
- قلة المراجع من الكتب التي تناولت هذا الموضوع وجوانب أخرى من القسم النظري وبالتالي اعتمدنا على مراجع مختلفة كالملتقيات والمجلات والرسائل والأطروحات بالإضافة إلى المراجع الالكترونية.

- التضارب الكبير في الإحصائيات باختلاف مصادرها.

حدود الدراسة:

- تم تحديد الفترة من 1986 إلى غاية 2013 بالنسبة لأوضاع التجارة الخارجية بدءا من أزمة النفط إلى إصلاح التجارة الخارجية والسياسات المتبعة في الجزائر.

- كما تم تحديد فترة 2000- 2013 لدراسة وضعية ميزان المدفوعات الجزائري وأثار التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات عليه.

المنهج المستخدم:

تم الإعتماد على المنهج الوصفي في الدراسة النظرية للتجارة الخارجية وحرية التجارة وأهم السياسات والبرامج الإصلاحية التي انتهجتها الجزائر في إطار تحرير تجارتها الخارجية واستخدام المنهج التحليلي عند إبراز أهم الإجراءات المتبعة في ترقية التجارة الخارجية في الجزائر مع الإعتماد أيضا على المنهج التحليلي في إبراز أهم الإحصائيات التي تخص واقع التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات وميزان المدفوعات في الجزائر .

هيكل البحث:

لقد قسمنا موضوعنا هذا إلى ثلاث فصول، تعرضنا في:

الفصل الأول إلى الجوانب النظرية للتجارة الخارجية وميزان المدفوعات، حيث حاولنا إبراز التجارة الخارجية في المبحث الأول من خلال تعريف وأهمية التجارة الخارجية كما تعرضنا في هذا المبحث إلى النظريات المفسرة لقيام التجارة الخارجية بالإضافة إلى العوامل المؤثرة فيها وأثارها على الإقتصاد، أما في المبحث الثاني فتناولنا السياسة التجارية من خلال المفهوم و الأهداف إلى أنواعها بالإضافة إلى الأدوات والأساليب المستخدمة في تحقيق أهداف السياسة التجارية. والمبحث الثالث فكان لميزان المدفوعات الذي تعرضنا فيه إلى تعريف وأهمية ميزان المدفوعات بالإضافة إلى عناصر وأوضاع ميزان المدفوعات.

الفصل الثاني جاء بعنوان واقع التجارة الخارجية وميزان المدفوعات في الجزائر حيث تطرقنا في المبحث الأول منه إلى مكانة تحرير التجارة الخارجية في الإصلاحات الإقتصادية بدءا من أسباب وأهداف تحرير التجارة الخارجية في الجزائر بالإضافة إلى مراحلها، وجوانب الإصلاح في التجارة الخارجية. أما المبحث الثاني فجاء لدراسة واقع ميزان المدفوعات من خلال دراسة وضعيته بدءا بخصائصه إلى تطور وضعيته خلال إصلاحات التجارة الخارجية. والمبحث الثالث فجاء

لدراسة آليات ترقية التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات من خلال دراسة البنية القانونية والمؤسسية لترقية التجارة الخارجية إلى الإستراتيجية الوطنية لترقية التجارة الخارجية.

الفصل الثالث فجاء بعنوان أثار التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات على ميزان المدفوعات الجزائر بحيث تعرضنا فيه من خلال المبحث الأول إلى أثار التجارة الخارجية خارج قطاع المحرقات على الميزان التجاري من خلال دراسة الصادرات والواردات وتطورها خلال السنوات (2000-2013) والرصيد الإجمالي للميزان التجاري خلال هذه الفترة. والمبحث الثاني فجاء بعنوان أثار التجارة الخارجية خارج قطاع المحرقات على حساب رأس المال من خلال دراسة تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر ورؤوس الأموال ودراسة الرصيد الإجمالي لحساب رأس المال وميزان المدفوعات.

وآثرنا أن نختم هذا الفصل و بحثنا بدراسة الآثار المحتملة على ميزان المدفوعات بعد انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بدءا بماهية المنظمة العالمية للتجارة إلى علاقة الجزائر بها وأخيرا الآثار المحتملة على ميزان المدفوعات الجزائري.

الفصل الأول:

الإطار النظري للتجارة

الخارجية وميزان المدفوعات

تمهيد:

حظي موضوع التجارة الخارجية باهتمام بالغ منذ مطلع هذا القرن و ذلك بسبب الحاجة إلى التخلص من الآثار السلبية التي تركتها الحرب العالمية الثانية والتي تتمثل في العوائق التجارية و الركود الإقتصادي مما أدى إلى ظهور إتفاقية بريتون وودز التي دعت إلى ضرورة بلورة الإطار الجماعي للدول المشتركة في التجارة من خلال الإتفاقيات الدولية التي تتيح مجالات أوسع نطاقا لتبادل السلع و الخدمات و عناصر الإنتاج .

ونتيجة لتطور نظم المعلومات و الإتصالات الدولية، فقد تزايدت أهمية هذا القطاع باعتباره من أهم محددات النمو الإقتصادي و تحقيق الرفاهية للشعوب لبلوغ المستويات المتقدمة من التنمية الإقتصادية.

وبمرور الزمن تعاظمت أهمية العلاقات الإقتصادية الدولية بسبب ارتفاع ما يشكله قطاع التجارة الخارجية من الناتج القومي الإجمالي لكثير من الدول المشتركة في التجارة، وكما هو معروف فإن هذه العلاقات تنطوي على العديد من المعاملات الإقتصادية بين دول العالم، مثل الصادرات و الواردات السلعية والخدماتية و حركة رؤوس الأموال بأصنافها المختلفة، و بالطبع ينتج عن ذلك حقوق و التزامات فيما بين الدول ويتم تدوين ذلك في ميزان المدفوعات ومن هذا المنطلق تطرقنا إلى هذا الفصل الذي تناولنا في:

المبحث الأول منه التجارة الخارجية التي بينا فيها تعريف وأهمية التجارة الخارجية و النظريات المفسرة لقيامها والعوامل المؤثرة فيها و أثارها على الإقتصاد.

المبحث الثاني: السياسة التجارية التي تعرضنا فيها إلى تعريف، أهداف وأنواع السياسات التجارية والأساليب المستخدمة في تحقيق أهداف السياسة التجارية.

المبحث الثالث: ميزان المدفوعات الذي تعرضنا فيه إلى مدخل لميزان المدفوعات، عناصره وأوضاعه من توازن واختلال.

المبحث الأول: التجارة الخارجية

لقد بات من المستحيل على أي دولة سواء كانت نامية أو متقدمة أن تنعزل بنفسها عن العالم الخارجي و ذلك راجع إلى احتياجات الدولة من المواد الضرورية للإنتاج لا تتوفر عليها أو لوجود فائض على مستوى نشاطها الإقتصادي مما يحتم عليها اللجوء إلى التبادل التجاري بينها و بين دول أخرى و الذي يربط الدول بعضها البعض وبالتالي نشوء نوع من التكامل و التقارب الإقتصادي فيما بينها، ومن أجل توضيح ذلك عمدنا إلى تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب حيث يتمثل المطلب الأول في مدخل للتجارة الخارجية و يضم التعريف و الأهمية أما المطلب الثاني هو لنظريات التجارة الخارجية و المطلب الثالث فهو للعوامل المؤثرة في التجارة الخارجية و أثار هذه الأخيرة على التجارة الخارجية.

المطلب الأول: مدخل للتجارة الخارجية

يتناول هذا المطلب التعريف بالتجارة الخارجية و أهميتها.

الفرع الأول:تعريف التجارة الخارجية

ظهرت التجارة الخارجية منذ العصور التاريخية الأولى وكانت الثورة الصناعية التي حدثت في منتصف القرن الثامن عشر بمثابة البداية الحقيقية لها، حيث أدت إلى ضرورة الحصول على المواد الأولية اللازمة للصناعة من الدول الأخرى وضرورة تصريف المنتجات تامة الصنع في الأسواق الخارجية، ثم زاد حجم التجارة الخارجية بعد ذلك في القرن التاسع عشر واتسع نطاقها نتيجة التقدم الكبير في وسائل النقل و المواصلات و الذي جعل العالم و كأنه سوق واحدة يتم تبادل المنتجات بعضها بالبعض الآخر و تقل فيها حدة الإختلافات بين مستويات الأسعار.

وفي الوقت الحاضر يرجع اتساع حجم و نطاق التجارة الخارجية إلى التقدم الكبير في مختلف الفنون و العلوم والإختراعات الذي جعل كل دولة تتوسع في استخدام أحدث ما وصل إليه العلم من عمليات الإنتاج المختلفة، الأمر الذي أدى إلى ظهور فوائض متزايدة في الإنتاج المحلي عن الإستهلاك المحلي و بالتالي جعل التجارة الخارجية تعد من أهم العوامل التي تسهم في رفع مستوى التقدم الإقتصادي لغالبية دول العالم، ولذا تهتم التجارة الخارجية بدراسة جميع أوجه النشاط الإقتصادي الذي يقوم بين دول تخضع لسلطات سياسية مختلفة. أي أن التجارة الخارجية تدرس العلاقات الإقتصادية بين دول العالم المختلفة وتتألف هذه العلاقات من حركات الأشخاص ممثلة في الهجرة الدولية وحركات السلع والخدمات و رؤوس الأموال، وهذه العلاقات المتبادلة بين دول العالم تسمى بالمعاملات الإقتصادية الدولية، وتنقسم هذه المعاملات إلى حركات دولية للسلع و الخدمات و حركات دولية لرؤوس الأموال وهذا يعني أن التجارة الخارجية تنصرف إلى حركات السلع و الخدمات بين الدول المختلفة.

وانطلاقا مما سبق نستطيع أن نعرف التجارة الخارجية بأنها : أحد فروع علم الإقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الإقتصادية الدولية ممثلة في حركات السلع و الخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع و الخدمات و رؤوس الأموال بين الدول المختلفة [1].

كما تعرف التجارة الخارجية بأنها المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة و المتمثلة في إنتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات و منظمات إقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة[2].

كما تعرف التجارة الخارجية بأنها فرع من فروع علم الإقتصاد و الذي يهتم بدراسة الصفقات الإقتصادية الجارية عبر الحدود الوطنية أو هي عملية التبادل التجاري الذي يتم بين الدولة والعالم الخارجي. ويمكن تصنيف الصفقات التجارية التي تتضمنها التجارة الخارجية كما يلي[3]:

- تبادل السلع المادية و تشمل السلع الإستهلاكية والسلع الإنتاجية و المواد الأولية و السلع نصف المصنعة و السلع الوسيطية.

- تبادل الخدمات و التي تتضمن خدمات النقل و التأمين و الشحن و الخدمات المصرفية و السياحة وغيرها.

- تبادل النقود و تشمل حركة رؤوس الأموال لأغراض الإستثمار سواء على المدى القصير أو الطويل والقروض الدولية.

- تبادل عنصر العمل ويشمل إنتقال الأيدي العاملة من بلد إلى آخر بالإضافة إلى الهجرة.

من خلال التعاريف السابقة يمكن تقديم تعريف للتجارة الخارجية:

" التجارة الخارجية هي أحد فروع علم الإقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الإقتصادية الدولية التي تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة وتتمثل هذه المعاملات في تبادل السلع المادية و تبادل الخدمات والنقود وتبادل عنصر العمل".

الفرع الثاني: أهمية التجارة الخارجية

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع (إقتصاد) من المجتمعات سواء كان ذلك المجتمع متقدما أو ناميا، فالتجارة الخارجية تربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض إضافة إلى أنها تساعد في توسيع القدرة

[1]- السيد محمد السريتي، **التجارة الخارجية**، الدار الجامعية ،الطبعة الأولى ،مصر،2009،ص7-8.

[2]- رشاد العصار وآخرون،**التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،الطبعة الأولى،الأردن،2000،ص12.

[3]- موسى سعيد مطر وآخرون، **التجارة الخارجية**، دار الصفاء للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى،الأردن ،2001ص13-14.

التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة، وتساعد كذلك في زيادة رفاهية البلاد عن طريق توسيع قاعدة الإختيارات فيما يخص مجالات الإستهلاك و الإستثمار و تخصيص الموارد الإنتاجية بشكل عام[1].

بالإضافة إلى ذلك تأتي أهمية التجارة الخارجية من خلال اعتبارها مؤشرا جوهريا على قدرة الدولة على التصدير ومستويات الدخول فيها، وقدرتها كذلك على الإستيراد و انعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وما له من أثار على الميزان التجاري.

كما أن هناك علاقة وثيقة بين التجارة الخارجية والتنمية الإقتصادية، فالتنمية الإقتصادية وما ينتج عنها من ارتفاع مستوى الدخل القومي يؤثر في حجم و نمط التجارة الدولية. كما أن التغيرات التي تحدث في ظروف التجارة الدولية تؤثر بصورة مباشرة في تركيب الدخل القومي وفي مستواه، والإتجاه الطبيعي هو أن يرتفع مستوى الدخل القومي وتزدهر التجارة الخارجية في نفس الوقت، فالتنمية الإقتصادية تستهدف ضمن ما تستهدف زيادة إنتاج السلع وإذا ما تحقق هذا الهدف عندئذ تزيد قدرة الدولة على التصدير إلى الخارج.

أما أثر التجارة الدولية على إقتصاديات الدول النامية فيتضح أكثر من أي مضى وذلك أن الدول النامية تحكمها أوضاع التخلف الإقتصادي لأسباب تاريخية ولذلك يكون متوسط دخل الفرد في الدول النامية منخفضا، فيقل بالتالي مستوى الإستهلاك ومستوى الصحة العامة و التعليم و تنخفض الإنتاجية و تقل الإستثمارات فيؤدي ذلك إلى هبوط مستوى الدخل وهكذا تدور دائرة الفقر من جديد و إذا لم تنكسر هذه الدائرة في نقطة ما من محيطها فلن يتغير وضع التخلف ولن تحدث تنمية حقيقية.

ويمكن للتجارة الدولية أن تلعب دورا للخروج من دائرة الفقر وخاصة عند تشجيع الصادرات فينتج عن ذلك الحصول على مكاسب جديدة في صورة رأس مال أجنبي جديد يلعب دورا في زيادة الإستثمارات الجديدة في بناء المصانع وإنشاء البنية الأساسية ويؤدي ذلك في النهاية إلى زيادة التكوين الرأسمالي و النهوض بالتنمية الإقتصادية.

ولقياس الأهمية النسبية للتجارة الخارجية نأخذ كمؤشر نصف مجموع الصادرات من السلع كنسبة من الناتج المحلي الخام ويسمى هذا المؤشر بمعامل التجارة الخارجية ويسمى أيضا بدرجة إنفتاح الإقتصاد الوطني[2].

[1] – رشاد العصار وآخرون، مرجع سبق ذكره،ص13-14.

[2]- Michel Zerbato, **Macroéconomie élémentaire,** Armand colin, France, 1996, P84.

$$E = \frac{(X+M)/2}{PIB} \ 100$$

حيث: M الواردات

X الصادرات

PIB الناتج المحلي الخام

إلا أن هذه النسبة لا تعكس في حد ذاتها درجة التطور أو التخلف الإقتصادي لدولة ما، إذ يمكن لدولة متخلفة وأخرى متطورة أن تكون لهما نفس النسبة وعموما نجد هذه النسبة كبيرة جدا في الدول النامية التي قد تلجأ إلى الإقتراض لتمويل وارداتها، غير أن هذا لا يعني أن النمو الإقتصادي في هذه الدول لا يعتمد على التجارة الخارجية، ويظهر ذلك بشكل واضح في مجال الإستثمارات التي تحكمها إلى حد كبير القدرة الإستيرادية.

كما أنه يمكن قياس مدى إعتماد البلد على الإستيراد من العالم الخارجي بمؤشر متوسط ميل الإستيراد[1].

$$\text{متوسط ميل الإستيراد} = \frac{M}{PIB}$$

إلا أن هذا المؤشر لا يعكس أهمية أو خطر التجارة الخارجية لأن زيادة الإستيراد يمكن أن تؤدي إلى زيادة كبيرة في الدخل بمعدل أسرع مما يحدث في إقتصاد مغلق وهذا يرجع إلى طبيعة هذه الواردات.

المطلب الثاني: نظريات التجارة الخارجية

تبحث نظريات التجارة الخارجية في دراسة وتحليل المشكلة الإقتصادية في إطارها الدولي، وفي أسس التبادل التجاري الذي يعود بالفائدة على طرفي المبادلة، وكيفية تفاعل مجموعة من الإقتصاديات القومية المتباينة و المتداخلة مع بعضها البعض الآخر من أجل تخصيص الموارد المحدودة على الحاجات الإنسانية المتعددة ومن خلال هذا المطلب سنتطرق إلى النظريات التي ظهرت من أجل الوصول إلى تفسيرات أكثر واقعية لقيام التجارة الخارجية.

الفرع الأول:النظرية التقليدية في التجارة الدولية

ومن روادها آدم سميث، دافيد ريكاردو، جون ستيوارت ميل.

1- نظرية النفقات المطلقة لآدم سميث

قدم آدم سميث في كتابه ثروة الأمم تحليلا قويا للعديد من القضايا الإقتصادية وقد تضمن ذلك تحليله لظاهرة التبادل الدولي و كيفية قيام التجارة الخارجية بين الدول وهو في هذا المقام لم يفرق بين الأسس التي اعتمد عليها في تفسير

[1]- عادل أحمد حشيش،أسامة محمد الفولي ،**أساسيات الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية الجديدة للنشر ،الطبعة الأولى، مصر،1998، ص109.

كل من التجارة الداخلية و التجارة الخارجية ولفهم كيف يمكن الإعتماد على قانون النفقات المطلقة في تفسير ظاهرة التبادل يمكن توضيح ذلك في الجدول الموالي:

جدول رقم (01): يبين نظرية الميزة المطلقة

	القمح	السكر
فرنسا	100 سا/و	200 سا/و
إسبانيا	100 سا/و	90 سا/و

المصدر: سامي عفيف حاتم، **إقتصاديات التجارة الدولية**، الدار المصرية اللبنانية الطبعة الأولى، مصر،2003، ص111.

يعتمد آدم سميث على تقسيم العمل في تفسير نظريته وعلى كل دولة أن تتخصص في إنتاج السلع التي تمتلك فيها ميزة مطلقة وحسب الجدول السابق على فرنسا أن تتخصص في إنتاج القمح وإسبانيا في إنتاج السكر وعلى هذا الأساس تتبادل الدولتان السلعتين.

إنتقدت هذه النظرية فيما لو لم تمتلك إحدى الدولتين تفوق في إنتاج أي من السلعتين في حين تتمتع الدولة الأخرى بالتخصص في كلتا السلعتين و التصدير فهل تبقى الدولة دون تخصص وبالتالي دون إنتاج[1].

2- نظرية النفقات النسبية

لقد وضع هذه النظرية دافيد ريكاردو عام 1817 وأكملها من بعد جون ستيوارت ميل ثم آخرين، ورغم أن هذه النظرية قد وضعت منذ أكثر من 190عام إلا أنها مازالت تحتل مكانا بارزا في تفسير قيام التجارة الدولية[2].

وتقوم نظرية المزايا النسبية بتوضيح فرض مفسر يقرر ما هو سبب قيام التجارة الدولية.

وكما بين ريكاردو بأن نمط التجارة الخارجية يتحدد على أساس تخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تنتجها بنفقة نسبية أقل واستيراد السلع التي تنتجها بنفقة نسبية أعلى[3] بالإعتماد على نظرية العمل في القيمة كمعيار لتحديد قيم السلع المتبادلة دوليا، لذلك يجب على كل دولة أن تتخصص من خلال تحويل الموارد داخليا لإنتاج السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية واعتمد على عدة فرضيات أساسية هي[4]:

---

[1]- سامي عفيف حاتم، **إقتصاديات التجارة الدولية**، الدار المصرية اللبنانية الطبعة الأولى، مصر، 2003،ص111.

[2]- السيد محمد السريتي، **إقتصاديات التجارة الخارجية**، مؤسسة رؤية، الطبعة الأولى، مصر،2009 ، ص30.

[3]- سامي عفيف حاتم، **دراسات في الإقتصاد الدولي**، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الخامسة، مصر،2000 ، ص24.

[4]- محمد سيد عابد، **التجارة الدولية**، مكتبة الإشعاع الفنية، الطبعة الأولى، مصر،2001 ، ص39.

- سيادة المنافسة الكاملة في الأسواق داخليا و خارجيا، التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج.
- الحرية التامة لعناصر الإنتاج على المستوى الداخلي.
- تماثل الأذواق لدى المستهلكين في الدول المختلفة.

وفيما يلي يتم توضيح مساهمة دافيد ريكاردو في نظرية المزايا النسبية باعتباره أهم مساهم فيها حيث اعتمدت نظرية ريكاردو على الفرضيات السابقة إضافة إليها الفرضيات التي تسمى بالفرضيات التحليلية وهي[1]:

- وجود دولتين فقط: أي أن التجارة تتم بين دولتين فقط وذلك للتبسيط.
- وجود سلعتين فقط: أي أن كل دولة تقوم بإنتاج سلعتين فقط وذلك للتبسيط.
- ثبات مستوى التقدم التكنولوجي، العمل، العنصر الوحيد المحدد لقيمة السلع المختلفة.
- إن التبادل الدولي يتم بين الدولتين على أساس مبادلة وحدة بوحدة.

وقد استخدم دافيد ريكاردو مثال الميزة النسبية في سلعتين في بلدين كما هو مبين في الجدول الموالي:

جدول رقم(02):يوضح نظرية المزايا النسبية

	عدد وحدات العمل لكل وحدة قمح	عدد وحدات العمل لكل وحدة ملابس	معدل التبادل
بريطانيا	120	100	1 ملابس= 1,2 قمح
الولايات المتحدة الأمريكية	80	90	1 ملابس= 0,88 قمح

المصدر: محمد عبد العزيز، مصطفى شيحة ، **النقود و البنوك والعلاقات الإقتصادية الدولية** ،مصر،بدون سنة، ص346.

ومن المثال السابق يمكن الإستنتاج أن و،م،أ لديها ميزة مطلقة على بريطانيا في كل من سلعتي القمح والملابس ولكن لدى و،م،أ ميزة نسبية في إنتاج القمح أكثر من الميزة النسبية في إنتاج الملابس لهذا فإن الو،م،أ تتخصص في إنتاج القمح وتستورد الملابس من بريطانيا والعكس صحيح بالنسبة لبريطانيا حيث تتخصص في إنتاج الملابس وبهذه الطريقة سوف تتحقق منافع من التبادل التجاري بينهما، وطبقا لنظرية الميزة النسبية للتكلفة فإن التجارة الحرة بين البلدان تشجع التخصص على نطاق واسع بالإضافة إلى الفائدتين التاليتين[2]:

- تحقيق درجة عالية من تكافؤ الأسعار بين البلدان نتيجة للتبادل التجاري بينهما.

[1]- رشاد العصار وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص21-31.

[2]- محمد عبد العزيز،مصطفى شيحة، **النقود و البنوك والعلاقات الإقتصادية الدولية**، مصر، بدون سنة، ص346.

– تحقيق أقصى درجة من تخصيص الموارد في العالم، وهذا من شأنه تحقيق أقصى إنتاج ممكن.

وقد تم إنتقاد هذه النظرية من خلال ما يلي:

– عدم سيادة المنافسة الكاملة في الأسواق داخليا و خارجيا.

– عدم تحقق التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج.

– عدم قدرة عناصر الإنتاج على التحرك بحرية كاملة على المستوى الداخلي.

– عدم تماثل الأذواق.

– إفتراض النظرية حالة السكون في تحليلها[1].

– وتبقى نظرية دافيد ريكاردو رغم الإنتقادات تتميز بتحليل سليم و متماسك في التجارة الدولية بناءا على المكاسب التي تنتج عن هذا التخصص.

3– نظرية القيم الدولية

كان لجون ستيوارت ميل دور كبير في تحليل قانون النفقات النسبية في علاقته بنسبة التبادل في التجارة الدولية وفي إبراز أهمية الطلب في كل من البلدين في تحديد النقطة التي تستقر عندها نسبة التبادل الدولية، فوفقا لهذه النظرية يحدد معدل التبادل الدولي الطلب المتبادل من جانب كل دولة على منتجات الدولة الأخرى، ومعدل التبادل الذي يحقق التوازن في التجارة الدولية هو ذلك المعدل الذي يجعل قيمة صادرات وواردات كل دولة متساوية، ويتوقف تحديد معدل التبادل الدولي عند ستيوارت ميل على قوة طلب الدولة على ناتج الدولة الأخرى ومرونة هذا الطلب[2].

الفرع الثاني:النظرية النيوكلاسيكية في التجارة الدولية

وجاءت تطويرا لإسهامات المدرسة الكلاسيكية وتشمل ما يلي :

1– نظرية هكشر وأولين:

إن نظرية هكشر و أولين كنظرية التحديث الكلاسيكية قامت على إرجاع إختلاف النفقات النسبية للسلع المتبادلة دوليا لمصادر طبيعية أي درجة وفرة أو ندرة عناصر الإنتاج، وقامت هذه النظرية على الفرضيات التالية[3]:

– إعتبار عامل الوفرة أو الندرة في كميات عنصر الإنتاج مصدرا طبيعيا لاختلاف نفقات الأسعار وسببا لقيام التجارة الخارجية.

---

[1]– سامي عفيف حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير**، الدار المصرية، الطبعة الثانية، مصر،1993 ،ص104.

[2]– زينب حسين عوض الله، **الإقتصاد الدولي**،دار الجامعة الجديدة، الطبعة الأولى، مصر، 2004،ص10–36.

[3]– سامي عفيف حاتم، **إقتصاديات التجارة الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص141–150 .

- تشابه دوال الإنتاج لكل سلعة في دول العالم المختلفة ويقصد بذلك أن الشروط الفنية لإنتاج السلعة متشابهة في كافة دول العالم، الأمر الذي يترتب عليه استبعاد دور البحوث والتطوير.
- إستبعاد دور الزمن لإبقاء دوال الإنتاج ثابتة.
- دوال الإنتاج متجانسة أي زيادة المدخلات لإنتاج سلعة بنسبة معينة تزداد المخرجات بنفس النسبة.
- سيادة المنافسة الكاملة في كل سوق من أسواق السلع وخدمات عناصر الإنتاج.
- عدم قدرة عناصر الإنتاج على التنقل دوليا.
- عدم قدرته على تفسير ظاهرة الإستثمارات الأجنبية ودور الشركات وأثارها المباشرة على التجارة الخارجية وتنوعها.

2- لغز ليونتيف:

من خلال ما قام به هكشر و أولين لم يجد ليونتيف تطابق كما توصل إليه على أرض الواقع، حيث قام ليونتيف بدراسة صادرات وواردات الو،م،أ وجد أن صادراتها كثيفة العمل وارداتها كثيفة الرأسمال ويرجع السبب إلى إنتاجية العامل الأمريكي التي تبلغ ثلاث أضعاف أي عامل غيره نتيجة للتعليم و التدريب و التنظيم[1].

الفرع الثالث:النظريات الحديثة في التجارة الدولية

إجتهدت النظرية الكلاسيكية ثم النظرية النيوكلاسيكية بعديد من المحاولات لتفسير التجارة الدولية وكانت كل محاولة تحاول تفادي سلبيات سابقاتها، والإقتراب من واقع التبادل التجاري، لكن الواقع كان يؤكد دائما خلاف ما قدمته تلك المحاولات، ألزم هذا الواقع الإقتصادي بضرورة التقصي والبحث من أجل محاولة تقديم تفسير للتجارة الدولية أكثر ملائمة واتفاقا مع التطبيق السائد.

1- نظرية الطلب النموذجي (ليندر) Linder :

أ- تفسير ليندر لقيام التجارة الدولية:

يرى ليندر أن تغيير التجارة الدولية باختلاف نسب عناصر الإنتاج مبالغ فيه بدرجة كبيرة، حيث أن التبادل الدولي لا يقوم إلا بالنسبة لبعض أنواع السلع فقط، وهذا لايعني أن اختلاف نسب عناصر الإنتاج لا قيمة له على الإطلاق في تفسير التبادل الدولي، ولقد فرق ليندر بين نوعين من السلع المنتجات الأولية والسلع الصناعية، فبالنسبة للمنتجات الأولية يرى ليندر أن تبادلها يتم طبقا للميزة النسبية، أما فيما يتعلق بالسلع الصناعية فيرى أن

[1]- زينب حسين عوض الله، **العلاقات الإقتصادية الدولية**، الفتح للطباعة والنشر،الطبعة الأولى،مصر، 2003، ص59-62.

الأمر أكثر تعقيدا فهناك مجموعة من العوامل تحدد الصادرات المحتملة والواردات الفعلية، وهناك مجموعة أخرى من العوامل تحدد من الصادرات الفعلية و الواردات الفعلية كحجم الطلب المحلي الذي يحدد الصادرات المحتملة، أما الواردات المحتملة لبلد ما يتحدد بالطلب المحلي عند الأسعار الجارية ، في حين أن الصادرات و الواردات الفعلية هي محصلة ما يسميه القوى الخالقة للتجارة والقوى المعوقة للتجارة[1].

بخصوص القوى الخالقة للتجارة تتمثل في:

- عنصر المنافسة الإحتكارية.
- الإختلافات في درجة تمثيل الطلب للمنتجات المختلفة في البلدان المختلفة.
- إختلاف نسب عناصر الإنتاج بالنسبة للسلع ذات الطلب المتداخل في البلدين.

أما القوى المعوقة للتجارة هي:

- عامل المسافة.
- نفقات النقل.
- القيود المفروضة على التجارة.

ب- الطلب النموذجي عند ليندر:

إن شروط الإنتاج حسب ليندر ليست مستقلة عن شروط الطلب، لأن كفاءة الإنتاج تزداد بازدياد الطلب، كما أن شروط الإنتاج المحلي يؤثر عليها، أساسا على الطلب الداخلي.

والطلب المحلي النموذجي يعتبر ركيزة الإنتاج والشرط الضروري وغير الكافي الذي يجعل سلعة ما قابلة للتصدير وعليه فإن السوق الخارجي إنما هو امتداد للسوق الداخلي في حين أن المبادلة الدولية لا تمثل سوى توسع للمبادلات الإقليمية[2].

2- فرنون ودورة المنتج:

قام فرنون بهذا العمل سنة 1966حيث يفترض بأن التفوق التكنولوجي ينطلق بشكل مستمر في الولايات المتحدة الأمريكية مما يسمح لها بأن تكون ريادية في تطوير المنتجات الجديدة ثم تنتقل في المراحل الموالية إلى بلدان أخرى وهنا يفرق بين ثلاثة مراحل لتطور المنتوج وهي[3]:

---

[1]- سامي عفيف حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير**، مرجع سبق ذكره، ص87-88.

[2]- جمال الدين لعويسات، **العلاقة الإقتصادية الدولية والتنمية**، دار هومة للطباعة، الطبعة الأولى، الجزائر،2000،ص35.

[3]- رشاد العصار وآخرون، مرجع سبق ذكره،ص36.

أ- مرحلة الإنتاج: يبدأ تصنيع المنتوج في الو،م،أ وذلك لارتفاع مستوى الدخل وتكلفة الأيدي العاملة فعدم التأكد الذي يصاحب الإنتاج الجديد يجعل تسويقه في السوق المحلية و الأسواق القريبة ضعيف لأن تكاليفه عالية.

ب- يبدأ المنتوج في التنوع حتى يصبح كل نوع يتجه إلى عدة مستويات وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب عليه مما يؤدي إلى إنتشار تقنيات وفنون إنتاجه وهنا تفضل الشركة الأمريكية أن تستثمر في إنتاج هذا المنتوج بالدول الصناعية ولا تتردد في إستيراده إذا كانت وفرات الحجم تفوق تكاليف النقل.

ت- أما المرحلة الأخيرة يصبح المنتوج نمطيا بدرجة كبيرة والسوق الخاصة به معروفة وهنا يصبح التفكير في إقامة المشروعات في بعض الدول النامية بسبب انخفاض مستويات الأجور فيها رغم ارتفاع تكاليف معدات الصيانة وقطع الغيار[1].

ومن هنا نجد أن تحليل فرنون لا يتفق ونظرية هيكشر وأولين إذ أن قدرة رأس المال في الدول النامية أصبحت لا تؤثر على المستثمر الدولي لأن عنصر رأس المال في نظرية فرنون قابل للتنقل عكس اليد العاملة والبحث والتكنولوجيا.

3- نظريات إقتصاديات الحجم

تشكل نظرية إقتصاديات الحجم في التجارة الخارجية تطويرا وتعديلا آخر لنظرية هكشر وأولين لنسب عناصر الإنتاج، بإدخالها وفرات الإنتاج الكبير كأحد المصادر الرئيسية للمزايا النسبية المكتسبة، فهذه النظرية تعتبر توافر سوق داخلي ضخم شرطا أساسيا لتصدير تلك السلع التي يتم إنتاجها في ظل شروط إقتصاديات الحجم، و المتمثلة في زيادة العائد مع زيادة الإنتاج. وبتعبير متكافئ تنشأ وفرات الإنتاج الكبير نتيجة لإنخفاض نفقات الإنتاج مع توسع العمليات الإنتاجية، وبالتالي تم التفريق بين المنتجات الصناعية التامة الصنع (السلع الإستهلاكية) والمنتجات النصف المصنعة (السلع الوسيطية) وبين الدول الصناعية الصغيرة (ذات سوق داخلي صغير) والدول الصناعية الكبيرة (ذات سوق داخلي كبير) ومن هنا يمكن القول أن نظرية إقتصاديات الحجم تسعى إلى تفسير نمط التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة ذات السوق الداخلي الكبير، وبين الدول الصناعية ذات السوق الداخلي الصغير[2].

4- نظرية الفجوة التكنولوجية:

تركز هذه النظرية على نمط التجارة الخارجية بين الدول وعلى إمكانية حيازة بعض الدول لتكنولوجيا متقدمة للإنتاج وجودة أفضل أو منتجات بتكاليف أقل،الأمر الذي من شأنه إكساب الدولة ميزة نسبية مستقلة عن غيرها من الدول و الفكرة الأساسية لهذه النظرية تدعو على أساس أن الدولة صاحبة الإختراع أو التجديد تتمتع بالإحتكار

[1]- محمود يونس، **أساسيات التجارة الخارجية**، الدار الجامعية الجديدة،الطبعة الأولى،مصر،1986،ص101.

[2]- سامي عفيف حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير**، مرجع سق ذكره، ص48.

المؤقت في إنتاج و تصدير السلع ذات التقدم التكنولوجي ويزول هذا الإحتكار المؤقت بزوال التفوق التكنولوجي عندما تكون هذه السلع إعتيادية[1].

المطلب الثالث : التجارة الخارجية العوامل المؤثرة فيها وأثارها على الإقتصاد

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في حركة واتجاه التجارة الخارجية كما أن هذه الأخيرة تلعب دور المؤثر على الإقتصاد ولهذا يجب أن نقوم بمعرفة كيف تؤثر و تتأثر التجارة الخارجية.

الفرع الأول: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في حركة واتجاه التجارة الدولية نذكر منها[2]:

1- مستوى التنمية الإقتصادية:

حيث أن هذا العامل يلعب دورا في مجال التجارة الخارجية إذ أن الجمود والتأخر الإقتصادي لدولة ما يجعلها أكثر حرصا على وضع سياسة تقييدية للتجارة الخارجية عكس ما هو الحال في إقتصاد متطور ومتقدم وذو قاعدة إقتصادية قوية حيث أنه يتسم بمرونة في سياسة التجارة الخارجية.

2- أوضاع الإقتصاد المحلي والعالمي:

هذه الأوضاع تؤثر في الإقتصاد المحلي و العالمي، فالإقتصاد المحلي ولكي ترتقي صناعته فهو بحاجة إلى سلاح خام لذا تلجأ الدولة إلى التجارة الخارجية لإستيراد ما تحتاجه هذه الصناعات،كما أن للطلب الإستهلاكي دور في تحديد سياسة التجارة الخارجية للدولة من حيث إستيراد كميات من سلع ما ذات إستهلاك واسع.

أما عن الإقتصاد العالمي والدولي فإن تغيير الطلب بالزيادة مثلا من شأنه تشجيع الدولة على زيادة حجم الصادرات من ناحية وكذا على إستهلاكها من جهة أخرى.و هناك عوامل أخرى هي:

- إن التأثيرات التجارية التي تربط بين مختلف الدول تجد تفسيرها في عدد من العوامل تتفاوت في أهميتها بتفاوت الظروف عوامل مترابطة و متفاعلة يمكن إرجاع أهمها إلى:

3- سوء توزيع الموارد الطبيعية بين الدول : تركز مصادر الثروة في بعض الدول و الذي يؤدي إلى تركيز شديد مناظر للتجارة الخارجية، حيث أن العديد من الدول التي تحوي المواد الأولية كالنفط والفحم والحديد.وتزداد أهميتها باعتبارها منتجة لهذه المواد أو إمتلاكها لتربة خصبة وبالتالي تتخصص هذه الدول في إنتاج

[1]- سامي عفيف حاتم، **إقتصاديات التجارة الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص232-237.

[2]- عبد الباسط عبد الوفا، **التجارة الخارجية**، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى،مصر، 2000،ص14.

المنتجات الزراعية[1].

4- حجم الدولة: الذي يؤثر في درجة تكامل الموارد الطبيعية و البشرية وتوفر مزايا الإنتاج الكبير الذي يتطلب سعة في الأسواق حيث يسهم هذا في تفسير قيام التجارة بين الدول وخاصة بين الدول الصناعية.

5- العامل السياسي:الذي يلعب دورا في تحديد الأفق المفتوح أمام الدول في مجال التجارة الخارجية.

6- تغير الميزة النسبية:حيث أن جانب كبير من التجارة الدولية يقوم على الفوارق في المعرفة الفنية بين الدول بصرف النظر عن ظروف كل منها أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج[2].

7- التجارة و نفقات النقل: تؤثر نفقات النقل في تيار الإتجاه العام للتجارة حيث أن إنخفاض نفقاته تؤثر في انخفاض نفقات الإنتاج الإجمالية عكس ما يؤدي إلى إتساع نطاق التجارة الدولية، وعموما يعزى قيام التجارة الدولية فيما بين الدول الصناعية في جانب منه إلى نفقات النقل[3].

8- الشركات المتعددة الجنسيات: نتاج لقوى إحتكارات القلة تسيطر على حجم كبير من التجارة الدولية سيطرتها على العديد من الكارتلات الدولية وأسواق التصدير و الإستيراد والفروع الإنتاجية التابعة للمشروعات وهذه الظاهرة لها إنعكاساتها الواضحة على هيكل التجارة الدولية قد تؤدي إلى مظاهر الجنوح الإحتكاري على مستوى أسواق البلاد الأم أو المضيفة.

الفرع الثاني: أثار التجارة الخارجية على الإقتصاد

هناك علاقة بين التجارة الخارجية و الإقتصاد، ولها أثار حاسمة عليه باعتبارها من أهم القطاعات الحيوية فيه، فقد تكون محفزة كما قد تكون مدمرة ويظهر هذا بوضوح من خلال أثارها على المتغيرات أو المؤشرات الكبرى للإقتصاد وهي كما يلي:

1- النمو الإقتصادي:

ترتبط التجارة الخارجية إرتباطا وثيقا بالتنمية الإقتصادية وخططها، فالتنمية الإقتصادية وما ينتج عنها من ارتفاع مستوى الدخل القومي تؤثر في حجم ونمط التجارة الخارجية كما أن التغيرات التي تحدث في ظروف التجارة الخارجية تؤثر بصورة مباشرة في مؤشرات النمو الإقتصادي باعتبار الصادرات إضافة أو حقن في

[1]- محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى،لبنان، 2010، ص14.

[2]- زينب حسين عوض الله، **نظرة عامة على بعض القضايا**، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، مصر، 1998، ص63-68.

[3]- مجدي محمود شهاب، **الإقتصاد الدولي**، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، لبنان، 1996،ص82.

الإقتصاد حسب التعبير الكينزي Injection.[1]

للصادرات دور كبير في النمو الإقتصادي فمن ناحية تساهم في زيادة الدخل القومي من خلال الموارد المعطلة وعلاقات المدخلات و المخرجات والتقدم التكنولوجي ومن ناحية أخرى يؤدي نمو الصادرات بمعدلات متزايدة إلى التوازن في ميزان المدفوعات في مراحل التنمية الإقتصادية.

كما أن الواردات تساهم في توفير متطلبات النمو الإقتصادي وهي بمثابة عملية تسرب" Leakage "[2] إلا أنها تساهم في نمو الدخل القومي بشكل غير مباشر عن طريق تمكين الإقتصاد القومي من مواجهة أعباء التنمية، من حيث التموين بالمواد والسلع الصناعية، وكذلك السلع الإستهلاكية وهذا بهدف زيادة وتوسيع الإنتاج وتوزيعه.

كما أن أهم ميزة تضيفها التجارة الخارجية لدولة ما مع العالم الخارجي هي أن قيام التجارة يسمح لها بسد العجز الذي تعاني منه محدودية مواردها خاصة الطبيعية والبشرية و تركيز جهدها الإنمائي في المجالات التي تكون لها فيها ميزة،وبهذا يتضح أن التجارة الخارجية عصب التنمية الإقتصادية خاصة في الدول النامية نظرا لاعتمادها الكبير على السوق العالمي وطبيعة تركيب إقتصادها.

2- الدخل القومي:

نظرا للعلاقة الوثيقة بين التجارة الخارجية والتنمية الإقتصادية، فالتجارة الخارجية تؤثر بصورة مباشرة في تركيب الدخل القومي وفي مستواه وتزدهر التجارة الخارجية في نفس الوقت، أما تأثير التجارة الخارجية على الدخل القومي، فيمكن أن تبينه من خلال الإجابة على السؤال التالي:

- أي تجارة تأتي للدولة بدخل إضافي، وأيها تؤدي لإنقاص الدخل الموضوع تحت تصرفها؟

الظاهر أن صادرات البلد تعود عليه بدخل إضافي فهي تعني زيادة الطلب على إنتاجه، وبالتالي تجلب له دخلا إضافيا من الخارج.

ضمن هذه الناحية يعتبر التصدير كالإستهلاك كلاهما يجر طلبا على السلع أما الواردات فهي لا تعود على البلد بدخل مباشر بل تنقص الدخل المعد للتصرف فيه، و الموجود بصورة مباشرة من خلال الإستيراد ويدخل في البنية التحتية للإقتصاد ومن هنا يعتبر الإستيراد كالإدخار فهو إبعاد جزء من الدخول عن التداول.

وهكذا يمكن تصور معادلة الدخل القومي كما يلي:

---

[1]- Henri Guitten et Gérard Bramoulle " **, Economie politique,** Paris, Dalloz, 1984**,** p110.

[2]- عادل أحمد حشيش،أسامة محمد الفولي، مرجع سبق ذكره،ص109.

الإنتاج – الصادرات + الواردات = الإستهلاك + الإستثمار

أو

الدخل القومي = الإنفاق المحلي (الإستهلاك المحلي + الإستثمار المحلي) + الإنفاق الحكومي + الصادرات – الواردات[1]

والسؤال الذي يستوجب الإجابة عنه: هو إلى أي مدى يزيد الدخل بزيادة صادراته وإلى أي مدى ينقص بزيادة وارداته؟

يمكن الإجابة عنه بالتطرق إلى ما يسمى بمضاعف التجارة الخارجية حيث يوضح أن كل زيادة صافية في الدخل القومي وكل نقص صافي فيه وبالتالي المضاعف هو عبارة عن عدد المرات التي يجب أن نضاعف فيها مقدار الحقنة الأصلية لمعرفة الزيادة الكلية في الدخل وكل زيادة أصلية في الدخل تؤدي في العادة إلى زيادة في الإستهلاك وزيادة أخرى في الإدخار وزيادة ثالثة في الإستيراد.

3- إستغلال الموارد:

تمكن التجارة الخارجية من استغلال أكفأ للموارد الطبيعية والمكتسبة، فالتصدير إستراتيجية وبدونه لا تستطيع المشروعات تحقيق وفورات الإنتاج وربما تبقى بعض الموارد عاطلة ولكن من خلال التجارة الخارجية يمكن تصديرها مصنعة أو على حالتها.

كما أن سياسة تقدير ومعرفة الواردات تهدف إلى تحقيق الإكتفاء الذاتي الذي يتخذ كذريعة للحد من التعامل مع العالم الخارجي، إلا أن هذا يعتبر أمر مستحيل وكذلك خسارة إقتصادية فادحة لأنه يتجاهل المزايا الناتجة عن تقسيم العمل والتخصص الدولي.

4- توزيع الدخل:

للتجارة الخارجية أهمية كبيرة تتمثل في إعادة توزيع الدخل القومي والعمل الإجتماعي، ولكنها لا تعمل بالضرورة على المساواة بين جميع دول العالم ويرجع ذلك إلى تباين مستوى التنمية الإقتصادية بين الدول الصناعية والدول المتخلفة وعليه فإن المزايا النسبية للتجارة الخارجية تعود بصفة أساسية إلى الدول التي تتمتع بإنتاجية عالية.

لا تستطيع الدول النامية أن توقف عمليات التصدير والإستيراد نتيجة عدم حصولها على المزايا التي تخص بها الدول المتقدمة فهي تعاني نقصا في بعض السلع الرأسمالية تحول بينها وبين إستغلال مواردها وتنمية إقتصادياها وليس من سبيل إلى ذلك إلا عن طريق الإستيراد.

[1]- عادل أحمد حشيش،أسامة محمد الفولي، مرجع سبق ذكره، ص108.

كما أنها تعمل على إعادة توزيع الدخل من خلال عمليات التصدير والإستيراد و الإنتاج فتعمل على تغيير هيكله وتركيبه لهذه الدخول ونسبتها بين المنتج والناتج والمستهلك...وتعمل على تعديل هذه التركيبة من خلال التفضيل بين فائض المستهلك وفائض المنتج أو بين المنتجين أنفسهم والمستوردين.

المبحث الثاني: السياسة التجارية

يرتبط قطاع التجارة الخارجية إرتباطا وثيقا ببقية قطاعات الإقتصاد القومي، فيقوم هذا القطاع بتصريف فائض الإنتاج المحلي إلى الخارج كما يقوم بسد عجز القطاعات المحلية عن طريق الوفاء باحتياجاتها من العالم الخارجي ومن هذا المنطلق يؤثر قطاع التجارة الخارجية في القطاعات المحلية ويتأثر بها ومن الناحية الأخرى نلاحظ تأثر قطاع التجارة الخارجية بالمتغيرات الإقتصادية والسياسية ، وعلى ذلك تقوم الدولة بوضع السياسة التجارية التي نراها مناسبة لمواجهة المتغيرات الخارجية وللتأثير على مؤشرات الإقتصاد الكلي للدولة وسنبرز من خلال هذا المبحث مفهوم وأهداف السياسة التجارية وكذلك أنواع السياسات التجارية وفي الأخير سنقوم بالتطرق إلى الأدوات والأساليب المستخدمة في تحقيق أهداف السياسة التجارية.

المطلب الأول: مفهوم وأهداف السياسة التجارية

بغض النظر عن السياسة التجارية المتبعة فهناك أهداف متعددة لها، ولعل الهدف الرئيسي الذي ترمي إليه عادة هو تنمية الإقتصاد القومي إلى أقصى حد ممكن وهو ما سنتعرض إليه في هذا المطلب من خلال تعريف السياسة التجارية وأهداف السياسة التجارية.

الفرع الأول: تعريف السياسة التجارية

تعرف السياسة التجارية على أنها مجموعة من القواعد والأدوات والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية لتعظيم العائد وكذا لتحقيق تنمية إقتصادية من خلال التعامل مع باقي دول العالم في إطار تحقيق هدف التوازن الخارجي ضمن منظومة تحقيق الأهداف الإقتصادية الأخرى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة كهدف التشغيل التام واستقرار الصرف[1].

كما يمكن أن نقول أنها مجموعة من التنظيمات والإجراءات التي تتخذها الدولة من أجل تنظيم قطاع التجارة الخارجية ولهذه السياسة أهداف محددة وأدوات تساعدها على تحقيق هذه الأهداف[2].

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الإقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي**، مكتبة زهراء الشرق،الطبعة الأولى، مصر، 1997،ص124.

[2]- عبد الرحمان يسري أحمد، إيمان محب زكي، **الإقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص153.

أو يقصد بها في مجال العلاقات الدولية هي مجموعة من الوسائل التي تلجأ إليها الدولة في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق الهدف الذي ترمي إليه وهو التوظيف ،الإكتفاء الذاتي وتثبيت سعر الصرف، لكن في الواقع السياسة التجارية ليست إلا وسيلة كباقي الوسائل الأخرى كالإجراءات المالية والنقدية التي تتخذها الدولة لتحقيق هذه الأهداف[1]، وقد تزيد الدولة تشجيع تصدير نوع من السلع أو الخدمات في بعض الأحيان، وتعمل على الحد من خروجها في أحيان أخرى، كما أنها قد تشجع دخول نوع من السلع والخدمات أو أنها تحد من دخولها.

الفرع الثاني: أهداف السياسة التجارية

تسعى السياسة التجارية إلى تحقيق أهداف وبلوغ غايات تختلف من دولة إلى أخرى فهناك الأهداف الإقتصادية الهادفة إلى تنمية الإقتصاد الوطني ومنها حماية الصناعات الوطنية، تحقيق توازن ميزان المدفوعات، تحقيق موارد الخزينة العامة والأهداف السياسية، حيث تسعى بعض الدول إلى توفير أكبر قدر من الإستقلال ، تحقيق الإكتفاء الذاتي و الأهداف الإجتماعية مثل حماية الصحة العامة عن طريق منع إستيراد المواد المخدرة وتشديد القيود على إستيراد المشروبات الكحولية أو حماية مصالح فئات إجتماعية معينة كالمزارعين بالحد من إستيراد المنتوجات الزراعية ونلخصها فيما يلي[2]:

- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.
- حماية المنتوج المحلي من المنافسة الأجنبية وحماية الإقتصاد الوطني من الإغراق.
- تشجيع الإستثمار من أجل التصدير وزيادة العمالة ومستوى التشغيل في الإقتصاد.
- حماية الصناعات الناشئة والصناعات الإستراتيجية.
- التعامل مع التقلبات الخارجية بإيجاد آلية للتكيف مع التحولات الإقتصادية العالمية.
- حماية بعض الصناعات الوطنية لاعتبارات إجتماعية.

المطلب الثاني: أنواع السياسات التجارية

قسم الإقتصاديون السياسات التجارية إلى نوعين رئيسيين سياسة حرية التجارة وسياسة الحماية، ويطلق إصطلاح حرية التجارة على الوضع الذي لا تتدخل فيه الدولة في العلاقات التجارية الدولية، أما سياسة الحماية فتعني الحالة التي تستخدم فيها الدولة سلطتها العامة للتأثير بطريقة أو بأخرى على إتجاه المبادلات الدولية وعلى حجمها أو على الطريقة التي تسوى بها المبادلات أو على هذه العناصر مجتمعة.

---

[1]- مجدي محمود شهاب، **أساسيات الإقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، الطبعة الأولى ،مصر، 1998،ص197.

[2]- زينب حسين عوض الله، **الإقتصاد الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص105.

الفرع الأول: سياسة الحماية التجارية

تعتبر سياسة الحماية من أقدم السياسات في التاريخ الإقتصادي عندما نادى بها التجاريون، ويمكن تعريفها بأنها: تبني الدولة مجموعة من القوانين و التشريعات واتخاذ كافة الإجراءات قصد حماية سلعها أو سوقها ضد المنافسة الأجنبية[1].

ويستند مؤيدو هذه السياسة إلى عدد من الحجج و المبررات منها:

1- حماية الصناعات الناشئة: تعتبر الصناعات الناشئة ضعيفة في مواجهة المنافسة الأجنبية لذا يجب على الدولة إتخاذ الإجراءات اللازمة لحمايتها وعزل هذه الصناعات عن كافة التأثيرات الخارجية التي تسبب ضررا لها وهو من أهداف السياسة التجارية، والهدف الآخر لحماية الإنتاج المحلي هو توزيع الدخل الوطني في إتجاه معين، ومثال ذلك إصرار دول أوروبا الغربية على ضمان الحد الأدنى لدخول المنتجين الزراعيين[2].

2- معالجة البطالة و تحقيق مستوى التوظيف: تلجأ الدولة في حالات عديدة إلى الحماية من خلال رفع الرسوم الجمركية على الواردات مما يؤدي إلى التوجه للإنتاج المحلي وبذلك زيادة الطلب على العمالة، غير أن هذا الإجراء غير مجد لو طبقت الدولة الأخرى مبدأ المعاملة بالمثل،وبالتالي تنخفض صادراتها[3].

3- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات: لا يمكن أن تعيد الدولة التوازن لميزان مدفوعاتها من خلال تخفيض قيمة العملة الوطنية إذا كانت صادراتها وارداتها تتميز بمرونة سعرية ضعيفة لذا يجب على الدولة أن تتدخل في تحقيق التوازن للميزان بتقليل الواردات غير الضرورية[4].

4- حماية الإقتصاد الوطني من خطر الإغراق: نقصد بالإغراق هو تمايز الأسعار بين السوق المحلية والسوق الأجنبية بحيث تباع هذه السلع بأسعار منخفضة في السوق الخارجية مقارنة بأسعارها في السوق الداخلية بسبب تعويض تلك الخسارة ،فمثلا تقوم فرنسا بإنتاج أدوات كهرومترلية بـــ3000 دولار فتقوم ببيعها في السوق الأجنبية بـــ2500 دولار وتبيعها بـــ3500 دولار في السوق الداخلية لتعويض خسارتها، ويعتبر الإغراق أحد أسلحة الحرب الإقتصادية وغزو الأسواق لذا يجب على الدولة التي تشعر أن سوقها مستهدف بهذا النوع أن تسارع باتخاذ الإجراءات اللازمة

---

[1]- الشرع نورة، **سياسات إصلاح التجارة الخارجية وأثرها على الإقتصاد الجزائري**، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرع التجارة الدولية، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، 2010-2011، ص17.

[2]- مجدي محمود شهاب، **الإقتصاد الدولي المعاصر**، الدار الجامعية الجديدة، الطبعة الأولى، مصر، 2006، ص119.

[3]- أشرف أحمد العدلي، **التجارة الدولية**، مؤسسة الرؤية، الطبعة الأولى، مصر، 2006، ص112.

[4]- مجدي محمود شهاب، **الإقتصاد الدولي المعاصر**، مرجع سبق ذكره، ص118-119.

لحماية إقتصادها وذلك بفرض رسوم جمركية مرتفعة أو تمنع إستيراد هذه السلعة في بعض الأحيان[1].

5- الحماية بغرض الحصول على موارد مالية: تحتل الرسوم الجمركية النسبة الأكبر من إيرادات الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكذا العديد من الدول النامية.غير أن المغالاة في الرسوم الجمركية قد يؤدي إلى نقص الإيراد الكلي بسبب انخفاض الطلب على السلع الأجنبية بالإضافة إلى إتباع الدولة الأخرى مبدأ المعاملة بالمثل فتغالي هي الأخرى رسومها الجمركية على صادرات الدولة الأولى مما يؤدي إلى إنخفاضها وبالتالي إنخفاض الدخل الكلي[2].

6- تحقيق الإستقرار الإقتصادي: تحقق السياسة الحمائية للدولة من إنتاج العديد من السلع وتنويع هيكلها الإنتاجي مما يؤدي إلى زيادة الناتج الوطني، بالإضافة إلى ذلك تصبح الدولة قادرة على مواجهة أخطار الأزمات الإقتصادية التي تقع بين الحين والآخر[3].

7- إجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية: تشجع سياسة الحماية من جذب رؤوس الأموال الأجنبية قصد إستثمارها داخل الدولة تجنبا للرسوم الجمركية المرتفعة والمفروضة على السلع التي تعرقل إنتقالها، وهكذا تستخدم سياسة الحماية في تشجيع الصناعات المحلية الممولة برأسمال أجنبي ومنه زيادة الدخل الوطني[4].

الفرع الثاني:سياسة الحرية التجارية

ظهرت سياسة الحرية التجارية وانتعشت مع أفكار الكلاسيك في مجال التجارة الخارجية ونادوا بضرورة وأحقية الأفراد والمؤسسات القيام بالنشاط الإقتصادي والتبادل كما يرغبون دون تدخل الدولة وفي هذه الصياغة تعرف سياسة الحرية التجارية بأنها:"مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تعمل على إزالة أو تخفيض القيود المباشرة أو غير المباشرة الكمية أو غير الكمية،التعريفية أو غير التعريفية لتساهم في تدفق التجارة الدولية عبر حدود الدولة لتحقيق أهداف إقتصادية معينة[5].

حيث ينادي أنصار الحرية بوجوب القيام بالمبادلات الدولية الخالية من القيود والعراقيل إستنادا للحجج التالية:

1- الحرية تسمح بإنخفاض أسعار السلع الدولية: تنخفض أسعار السلع المستوردة بفضل التخصص وتقسيم العمل التي نادى بها الكثير من الإقتصاديين مثل آدم سميث ودافيد ريكاردو وغيرهم، وأنه يمكن للدولة من زيادة دخلها لو

---

[1]- مجدي محمود شهاب، **الإقتصاد الدولي المعاصر**، مرجع سبق ذكره، ص120.

[2]- أشرف أحمد العدلي، مرجع سبق ذكره،ص111.

[3]- عبد النعيم محمد مبارك، محمود يونس، **إقتصاديات النقود المصرفية والتجارة الدولية**، الدار الجامعية، 1996، ص277.

[4]- زينب حسين عوض الله، **الإقتصاد الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص295.

[5]- عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص133.

تخصصت في إنتاج السلعة التي تملك فيها ميزة نسبية وتبادلها مع دولة أخرى في سلعة أخرى لا تستطيع إنتاجها محليا أو تنتجها بتكاليف عالية[1].

2- الحرية تسمح بالتخصص الأمثل للموارد الإقتصادية: تساعد الحرية التجارية على تخصيص الموارد الإقتصادية للدولة، فقبل أن تطبق الدولة سياسة الحرية كانت تنتج كل السلع التي تحتاجها سواء كانت تكسب ميزة نسبية في إنتاجها أو لا. ولكن بعد تطبيق سياسة الحرية فإن الدولة تتخصص في إنتاج السلعة التي لديها فيها ميزة نسبية وتقوم بتصديرها وتستورد السلعة التي لا تملك فيها أي ميزة لإنتاجها وهذا التخصص يساعد الدولة على الإستغلال الأمثل لمواردها الإقتصادية[2].

3- الحرية تحد من قيام الإحتكار وتحفز التقدم التكنولوجي: من خلال سياسة الحرية يفتح المجال للمشروعات المحلية لمنافسة المشروعات الأجنبية، الأمر الذي يقضي على ظاهرة الإحتكار التي تظهر عند غياب المنافسة كما تساهم سياسة الحرية على جلب واختراع التكنولوجيا المتطورة من أجل تحسين أداء المشروعات وقدرتها على المنافسة بإنتاج السلع بأقل تكلفة[3].

المطلب الثالث: الأدوات والأساليب المستخدمة في تحقيق أهداف السياسة التجارية

حتى تستطيع الدولة التحكم في قطاعها الخارجي باتخاذ العديد من إجراءات تؤثر في علاقاتها التجارية مع الشركاء الإقتصاديين، لذا فهي تختار مجموعة متناسقة من الوسائل القادرة على التأثير في تجارتها الخارجية و في مختلف القطاعات الإقتصادية الوطنية والتي تتمثل في الوسائل السعرية، الكمية و الوسائل والأساليب التنظيمية وهي كما يلي:

الفرع الأول: الوسائل السعرية

تؤثر هذه الوسائل في تيارات التبادل الدولي عن طريق التأثير في أسعار الصادرات أو الواردات، ويمكن التمييز في شأن هذه الوسائل بين كل من الرسوم الجمركية، الإعانات، الإغراق وتغيير سعر الصرف و الرقابة عليه.

1- الرسوم الجمركية:

الرسوم الجمركية ضريبة غير مباشرة على الإستهلاك والتداول، تفرض على السلع عبر الحدود الجمركية دخولا

[1]- عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص134.

[2]- السيد محمد أحمد السريتي، **إقتصاديات التجارة الخارجية**، مرجع سبق ذكره، ص120.

[3]- نفس المرجع، ص122.

وخروجا، أي على الواردات و الصادرات[1].

حيث تعتبر هذه الرسوم الأكثر إستعمالا في مجال السياسة التجارية بالإضافة إلى الوسائل الأخرى من أجل تنظيم وتقييد التجارة الخارجية.

أما النظام الجمركي فهو مجموعة القواعد و الإجراءات التي تطبقها إدارة الجمارك في الدولة و تعتبر التعريفة الجمركية من بين الأدوات الأساسية التي تلجأ إليها الحكومة لتسوية علاقاتها التجارية الدولية وتفرض الرسوم الجمركية عادة على الواردات من دون الصادرات[2].

فالرسوم على الصادرات نادرة الحدوث إلا في بعض الدول المتخلفة إلى إيرادات مالية أو لمكافحة التضخم وهناك عدة أنواع من الرسوم وهي: رسوم قيمية، نوعية،حركية، مالية ورسوم حمائية وفي كثير من الأحيان تلعب الرسوم دورا مزدوجا فهو يمثل مورد مالي لخزينة الدولة إلى جانب حمايته للأسواق المحلية ويصعب تصنيفه ضمن أحد النوعين السابقين إذ يقترح هابرلر أن يكون الرسم ماليا إذا كانت الصناعة المحلية المماثلة تخضع لضريبة تضاهي الرسم المفروض.

2- الإعانات:

نظام المنح أو الإعانات يتمثل في تقديم الدولة مزايا نقدية أو عينية للمصدرين و المنتجين بهدف تشجيعهم وتمكينهم من الصمود أمام المنافسة في الأسواق العالمية[3]، فالإعانة إذن نظام يشجع الصادرات إذ يحقق للمنتجات المحلية نوعا من الحماية بغير رسوم جمركية. فالواقع أن الإعانة عكس الرسم، فالرسم يقع عبؤه على مستهلكي السلعة أساسا أما الإعانة فيقع عبؤها على المحمولين أي دافعي الضرائب التي تقدم الدولة منها الإعانة فهي بذلك تمثل عبئا ماليا على الدولة وقد تؤدي هذه الإعانة إلى إضعاف نسبة التبادل ولكنها تدعم ميزان المدفوعات كما أن هذا الإجراء تنتج عنه خسارة للخزينة و المستهلك و ربحا للمنتج، إلا أنه جد فعال وأكثر فعالية من الرسم الجمركي في حالة زيادة الإنتاج المحلي إلا أنه يجب أن تكون مؤقتة ، وأن لا تكون جد مرتفعة حتى لا تحدث إجراءات إنتقامية ومضادة من المستوردين[4].

---

[1] - J.DE MELO, **commerce internationale: théories et Application**, Belgique, ED De Boeck, 1999, p24.

[2] - محمود يونس، أساسيات **التجارة الدولية**، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 1991، ص58.

[3] - مجدي محمود شهاب، **الإقتصاد الدولي**، الدار الجامعية الطبعة الأولى، لبنان، 1988، ص151.

[4] - عادل أحمد حشيش، أسامة محمد الفولي، مرجع سبق ذكره، ص223.

يمكن لنا أن نفرق بين نوعين من الإعانات:[1]

أ- إعانات مباشرة: تتمثل في أداء مبلغ معين من النقود يحدد إما على أساس قيمي وإما على أساس نوعي تماما كالحال فيما يتعلق بالرسوم الجمركية.

ب- إعانات غير مباشرة: تتمثل في منح المشروع بعض الإمتيازات، والغرض منها تحسين حالته المالية ومن الأمثلة على ذلك:

- **الإعانات الضريبية:** كالإستثناء من بعض الضرائب أو الخفض من معدلاتها أو رد ما دفع منها أو إعفاء جزء من الأرباح من الضرائب إذا ما استخدم في أغراض معينة هدفها زيادة إنتاجية المشروع أو تمييزه من حيث معدلات إستهلاك الأموال.

- **التسهيلات الإئتمانية:** سواء ما يتعلق منها بالقروض قصيرة أو طويلة الأجل وذلك بخفض أسعار الفائدة وزيادة حجم السلفيات و التسامح في أجال الدفع...

- **تقديم بعض الخدمات:** التي تعود على المشروعات بالنفع ومثال ذلك الإشتراك في الأسواق و المعارض الدولية وتحمل جزء على الأقل من النفقات (نقل البضائع المعروضة، مصاريف دعائية...إلخ)

3- الإغراق (سياسة الإغراق):

نظام الإغراق يقصد به إنتهاج دولة معينة تنظيم إحتكاري معين لسياسته، تعمل على التمييز بين الأسعار السائدة في الداخل والسائدة في الخارج، وذلك بخفض أسعار السلع المصدرة في الأسواق الخارجية عن المستوى الذي تحدده قيمة السلعة في الداخل مضافا إليه نفقات النقل.[2]

والغرض الواضح من الإغراق هو كسب أسواق خارجية للقضاء على كل منافسة محتملة إلا أن البيع في الأسواق الأجنبية بغير ربح أمر لا يمكن أن يقدم عليه المنتجون بغير أن يكون لهم مصدر آخر للربح المضمون ومن هنا يفترض الأخذ بنظام الإغراق شروطا معينة هي:[3]

- يفترض نظام الإغراق إنتاجا تسيطر عليه الإحتكارات الصناعية الضخمة أي يفترض وضعا إحتكاريا بين المنتجين للسلعة، فبغير هذا الإحتكار لا يمكن بيع السلعة في الخارج بثمن قد يقل عن نفقة إنتاجها.

- كما يفترض نظام الإغراق إمكانية البيع في السوق الداخلي بثمن يحقق أقصى ربح، مما يتطلب إلى جانب الوضع

---

[1]- عادل أحمد حشيش، أسامة محمد الفولي، مرجع سبق ذكره، ص223.

[2]- عادل أحمد حشيش وآخرون، **أساسيات الإقتصاد الدولي**، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2000، ص223.

[3]- مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 151 -152.

الإحتكاري فرض الرسوم الجمركية الشديدة على الإستيراد على النحو الذي يمنع الإستيراد ويرفع أثمان السلع المحلية.
كما يمكن التمييز بين ثلاث أنواع من الإغراق:[1]

أ- الإغراق العارض: يكون عادة في ظروف طارئة خاصة مثل الرغبة في التخلص من فائض سلعة معينة في آخر موسم من المواسم فتلقى في الأسواق الخارجية بأسعار منخفضة.

ب- الإغراق قصير الأجل: والغرض منه خفض مؤقت لأسعار البيع بقصد فتح سوق أجنبية وتثبيت أقدام المغرق فيه، كذلك تخفيض الأسعار في سوق الدفاع ضد منافسة أجنبية طارئة، أو يمنع إقامة مشروعات جديدة إلا أن هذا النوع قد يحمل المغرق خسائر كبيرة، ولكنه يقبل تحملها حتى يتحقق غرضه.

ج- الإغراق الدائم: ويتعلق الأمر في هذه الحالة بسياسة دائمة لا يمكن بطبيعة الحال أن تقوم على أساس تحمل الخسائر، ويفترض بهذا النوع وجود إحتكار في الأسواق الوطنية مع وجود حماية يتقى بها شر المنافسة الأجنبية، فالحواجز الجمركية كما يقول دويلن:"تولد الإحتكار و الإحتكار يولد الإغراق".

4- الرقابة على الصرف والتأثير على سعر الصرف:

تعتبر الرقابة على الصرف الأجنبي أحد الوسائل الهامة للتأثير في كل المدفوعات والتجارة الخارجية وينصرف إصطلاح الرقابة على الصرف إلى القواعد التي تصنفها السلطات العامة في الدول لتنظيم عرض وطلب الصرف الأجنبي والشروط التي تحددها من أجل فرض سعر معين أو أسعار معينة.

يتميز نظام الرقابة على الصرف بإيجاد نوع من المركزية فيما يتعلق بالصرف الأجنبي بحيث يعهد إلى سلطة مركزية معينة بتوزيع كافة موارد الصرف الأجنبي وفقا لقواعد خاصة تصنعها على مختلف حاجات الطلب، هذه الرقابة قد تتضمن التدخل في ظروف عرض وطلب الصرف الأجنبي لا لفرض سعر صرف معين، ولكن لفرض عدة أسعار مختلفة بحسب الأحوال للتمييز بين الإستخدامات المختلفة للنقد الأجنبي من تصدير وإستيراد وكذلك حسب السلع. وعادة ما تطبق أسعار صرف مخفضة للواردات الضرورية وللصادرات من السلع التي تريد الدولة تشجيع صادراتها، وتطبيق سعر صرف مرتفع على غير ذلك من الواردات و الصادرات التي تريد الدولة تقييدها[2].

الفرع الثاني:الوسائل الكمية

من أهم الوسائل المستخدمة في هذا المجال نظام الحصص و نظام تراخيص الإستيراد.

1- نظام الحصص:ظهر هذا النظام أول مرة في الحرب العالمية الأولى، وتلجأ إليه الدولة في فترات معينة مثل ما

[1]- عادل أحمد حشيش وآخرون ، مرجع سبق ذكره، ص224.

[2]- نفس المرجع ، ص224.

فعلت فرنسا لحماية منتجاتها الزراعية عندما تدهورت أسعار الواردات وأصبحت تهدد المنتجات المحلية[1].

وهناك طرق عديدة لتطبيق نظام الحصص يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ- نظام الحصة الإجمالية: ويتم بمقتضاها تحديد الكمية الواجب إستيرادها من طرف الدولة خلال فترة زمنية محددة، دون أن توزعها ما بين الدول المصدرة والمستوردين الوطنيين[2].

ب- نظام الحصة الموزعة: في هذا النظام توزع الدولة الكمية الواجب إستيرادها بين مختلف الدول المصدرة للسلعة من خلال نسب مئوية من الكمية المسموح إستيرادها خلال مدة معينة[3].

ج- نظام الحصة الضريبية: تفرض الدولة رسوم جمركية منخفضة على الكميات الواجب إستيرادها خلال تلك الفترة، أما من يستورد فوق هذه الكمية خلال نفس الفترة فإنه تطبق عليه رسوم جمركية أكثر إرتفاعا[4].

2- تراخيص الإستيراد: ونعني بها أنه لا يمكن الإستيراد إلا بموافقة الدولة في صورة إذن أو ترخيص بالإستيراد، كما يحق لحاملها أن يستورد السلع التي تحدد كميتها على أساس نصيب المستورد من واردات نفس السلعة في فترة ماضية، والغرض من نظام رخص الإستيراد منع الإندفاع إلى الواردات خصوصا إذا كانت سلع ترفيهية مع محدودية كمية العملات الأجنبية التي بحوزة الدولة بالإضافة إلى محاولة المحافظة على التوازن بين الصادرات والواردات و خلق نوع من المساواة بين المستوردين[5].

الفرع الثالث: الأدوات التنظيمية

إن الإطار التنظيمي الذي تتحقق في نطاقه المبادلات التجارية ينطوي على عدد من المواضيع المتصلة بالسيادة التجارية، وبالتالي بتخطيطها ولعل أهم ما يمكن التطرق إليه بهذا الصدد هي المعاهدات التجارية والإتفاقيات والإتحادات الجمركية وأخيرا إتفاقيات الدفع.

1- المعاهدات التجارية: يمكن تعريف المعاهدة التجارية على أنها إتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية وذلك لتنظيم العديد من المسائل الإقتصادية كتلك المتعلقة بالنقل والحد من الإزدواج الضريبي، غير أن المعاهدات هي تلك التي تنظم التعريفات الجمركية وهي تعتبر من أساليب التدخل في التجارة الخارجية لأنها

---

[1]- مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 144.

[2]- عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **العلاقات الإقتصادية الدولية**، الطبعة الرابعة، مصر،1998 ، ص259.

[3]- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص340.

[4]- نفس المرجع، ص242.

[5]- عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص262-263.

تنص على شرط إمتياز الدولة الأولى بالرعاية حيث ينعكس هذا على زيادة التبادل التجاري وتنظيم أمور الصادرات والواردات وبالتالي تأثيرها على ميزان المدفوعات سلبا وإيجابا[1].

2- الإتفاقيات التجارية: يتميز الإتفاق التجاري عن المعاهدة التجارية بأمور منها[2]:

أولا: أجله الأقصى فالإتفاقات تعقد عادة لسنة واحدة.

ثانيا: أنه يتناول أمور معينة بالذات في التفصيل يزيد عما نجده في المعاهدات التجارية، وتتضمن الإتفاقيات التجارية عناصر تتفاوت بحسب الأحوال ولكنها لا تخرج عادة عن:

- تعزيز المعاهدة السابقة بين دولتين و الرغبة في تدعيم مايربط بينهما عن علاقات تجارية وإقتصادية.
- إشارة إلى المنتجات التي تدخل في نطاق المبادلة بين الدولتين (سجل في قوائم التصدير و الإستيراد). كما يتم تحديد أنواع السلع إما تحديد الكميات أو القيم.
- تعهد من الدولتين بعدم إقامة العوائق في وجه مبادلة السلع المذكورة ومنح ما قد يلزم ذلك من تراخيص إذن للتصدير و الإستيراد.
- ذكر ما تتطلبه العملية التجارية بين الدولتين من إجراءات و مساندات.
- تحديد فترة الإتفاق وطريقة امتداده وكيفية التصديق عليه.

3- الإتحادات الجمركية: يتفق هذا الشكل مع منطقة التجارة الحرة فيما يتعلق بتحرير التجارة بين الدول الأعضاء و إلغاء كافة القيود الجمركية عليها ويختلف عنها في أنه يلزم الدول الأعضاء بإتباع سياسة جمركية موحدة في مواجهة الدول خارج الإتحاد[3].

4- إتفاقيات الدفع: تنطوي على تنظيم وكيفية تسوية الحقوق و الإلتزامات المالية بين الدولتين المتبادلتين لذا يغلب على بنودها تحديد عملة التبادل وكيفية تسوية الإلتزامات من خلال فتح الحسابات و تحديد أسعار الصرف.

المبحث الثالث: ماهية ميزان المدفوعات

من المعلوم أن لكل دولة معاملاتها الخارجية التي ينتج عنها إستحقاقات يتعين تسويتها عاجلا أم آجلا وإلتزامات يجب الوفاء بها اتجاه الغير وفي تاريخ معين، ومن هنا علينا إعداد بيان كافي وشامل تسجل فيه ما لها على الخارج من حقوق وما عليها من إلتزامات وهذا البيان هو ما يسمى بميزان المدفوعات، هذا الأخير الذي يعطي صورة

[1]- زينب حسين عوض الله، **الإقتصاد الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص308.

[2]- عادل أحمد حشيش وآخرون ، مرجع سبق ذكره، ص242.

[3]- محمد سيد عابد، مرجع سبق ذكره، ص257.

واضحة عن نقاط القوة و الضعف في الموقف الخارجي للإقتصاد، وكذلك تأثير المعاملات الخارجية على الإقتصاد القومي حيث نتناول في هذا المبحث مدخل لميزان المدفوعات وعناصر و أوضاع ميزان المدفوعات.

المطلب الأول: مدخل لميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات أو الأدوات التي تستعين بها السلطات السياسية و الإقتصادية، وما زاد في أهميته هو الإرتفاع الملاحظ في حجم المبادلات الخارجية الدولية حيث نتعرض في هذا المطلب إلى تعريف ميزان المدفوعات وأهميته و العوامل المؤثرة فيه.

الفرع الأول: تعريف ميزان المدفوعات

هناك عدة تعاريف لميزان المدفوعات:

التعريف الأول: يعرف ميزان المدفوعات بأنه عبارة عن سجل منظم مختصر لجميع العمليات التجارية الدولية التي تتم بين دولة ما وبين دول العالم الخارجي وتسجل هذه العمليات في السجل المذكور في الجانب الدائن أو في الجانب المدين وذلك حسب طبيعة هذه العمليات، فكل العمليات التي تتطلب من المقيمين في دولة سداد مبالغ للمقيمين في دولة أخرى إنما تعتبر عمليات مدينة وتسجل في الجانب المدين من السجل أو الميزان المذكور، بينما تسجل العمليات التي تتطلب من المقيمين في دولة أخرى سداد مبالغ للمقيمين في الدولة المذكورة في الجانب الدائن وتعتبر العمليات التي من النوع الأول مدفوعات أو واردات بينما تعتبر العمليات التي من النوع الثاني إيرادات أو صادرات.فميزان المدفوعات لدولة ما هو عبارة عن سجل شامل لجميع العمليات الدائنة والمدينة التي تتم بين هذه الدولة وبين باقي دول العالم وذلك خلال فترة معينة من الزمن وعادة ما تكون سنة[1].

التعريف الثاني: ميزان المدفوعات هو السجل الأساسي المنظم والموجز الذي تدون فيه كافة المعاملات الإقتصادية (Transactions) التي تتم بين حكومات ومواطنين ومؤسسات محلية لبلد ما مع مثيلاتها لبلد أجنبي خلال فترة معينة عادة سنة واحدة[2].

التعريف الثالث: هو سجل محاسبي يبين جميع المبادلات الإقتصادية التي تحدث بين المواطنين المقيمين في تلك الدولة والمواطنين المقيمين في دولة أجنبية أخرى خلال فترة زمنية وهي في العادة سنة كاملة[3].

---

[1]- سامي خليل ، **الإقتصاد الدولي**، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، مصر ، 2005، ص773.

[2]- عرفان تقي الحسني، **التمويل الدولي**، دار مجدلاوي للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2002، ص115.

[3]- موسى سعيد مطر وآخرون، **التمويل الدولي**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2008، ص15.

التعريف الرابع: يعتبر ميزان المدفوعات الصورة المكثفة للعلاقات الإقتصادية الدولية وهو يبين صافي تعامل الإقتصاد في علاقته مع إقتصاديات العالم الأخرى وبتعبير آخر يمثل ميزان المدفوعات الصورة المحاسبية لهذه العلاقة، ولذلك فإن ميزان المدفوعات عبارة عن سجل حسابي يتم فيه تسجيل كافة المعاملات الإقتصادية التي تتم بين مقيمين في دولة معينة والمقيمين في دولة أخرى خلال فترة معينة من الزمن غالبا ما تكون السنة[1].

الفرع الثاني: أهمية ميزان المدفوعات والعوامل المؤثرة فيه

تكمن أهمية ميزان المدفوعات و العوامل المؤثرة فيه فيما يلي:

1- أهمية ميزان المدفوعات: يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات الإقتصادية وأداة من أدوات التحليل الإقتصادي لمعرفة الوضع الإقتصادي لدولة ما في المدى القصير، وهو بيان محاسبي يسجل فيه قيم جميع السلع والخدمات و المساعدات وكل المعاملات الرأسمالية و الذهب النقدي الداخلة و الخارجة من البلد خلال فترة زمنية عادة سنة وتكمن أهمية ميزان المدفوعات في:

- تقديم معلومات هامة عن الدرجة التي يرتبط بها الإقتصاد الوطني محل الدراسة و إقتصاديات العالم الخارجي، فإذا توافرت البيانات الخاصة بسلسلة زمنية لإعطائنا مزيد من التفصيلات عن التطور الزمني و التحولات الهيكلية للمعاملات الإقتصادية التي مر بها الإقتصاد محل الدراسة.[2]
- تحليل التغيرات الكمية للصادرات و الواردات و تغيرات كل أثمان السلع وأسعار الصرف لمعرفة مدى وجود علاقات سببية تؤكد انطباق نظريات توازن ميزان المدفوعات المعروفة.
- متابعة مدى تطور البنيان الإقتصادي للدولة من ناحية تأثير التنمية الصناعية وزيادة الأهمية النسبية للإنتاج الصناعي على التركيب السلعي لصادرات الدولة وإحلال الإنتاج المحلي مكان الواردات وأيضا من ناحية تأثير دخول رأس المال على تنمية القدرات الإنتاجية للإقتصاد.[3]
- معرفة أثر السياسات الإقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حجم المبادلات ونوع السلع المتبادلة وذلك من خلال مقارنة ميزان المدفوعات خلال الفترات الزمنية المختلفة، كما يساعد السلطات المختصة للدولة في وضع السياسات الإقتصادية وتوجيهها بدقة إعتمادا على ميزان المدفوعات.

---

[1]- فليح حسن خلف، **التمويل الدولي**، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن،2004، ص93.

[2]- سامي عفيف حاتم، مرجع سبق ذكره ص 91.

[3]- عرفان تقي الحسني، مرجع سبق ذكره ، ص115.

- يعتبر أداة للتقييم و التفسير العلمي لكثير من الظواهر الإقتصادية المرتبطة بالإقتصاد العالمي[1].

2- العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات :

تتمثل العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات في:[2]

أ- التضخم: يؤدي التضخم إلى إرتفاع الأسعار المحلية التي تصبح نسبيا أعلى من الأسعار العالمية فتنخفض الصادرات و تزداد الواردات نظرا لأن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محليا.

ب- معدل نمو الناتج المحلي: تؤدي الزيادة في دخل الدولة المعنية إلى زيادة الطلب على الواردات وعلى العكس من ذلك يؤدي إنخفاض الدخل إلى إنخفاض الطلب على الواردات.

ج- الإختلاف في أسعار الفائدة: يبدي التغير في سعر الفائدة أثرا على حركة رؤوس الأموال ويؤدي ارتفاع سعر الفائدة في الداخل إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل، بهدف إستثمارها في تملك سندات ذات عائد مرتفع وعلى العكس خروج رؤوس الأموال إلى الخارج، ويعود السبب في ذلك أن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين ومنه ينتقل رأس المال إلى المراكز المالية التي ارتفع سعر الفائدة فيها عن المستوى العالمي للإستفادة من الفرق بين السعرين.

ه- سعر الصرف: تبدي التغيرات في سعر الصرف أثرا على ميزان المدفوعات ويؤدي ارتفاع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع و الخدمات المنتجة محليا وتصبح أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين وعلى العكس من ذلك يؤدي تخفيض سعر الصرف إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات، وتجعل أسعار الواردات أقل جاذبية للمقيمين.

المطلب الثاني: عناصر ميزان المدفوعات

نظرا لتشعب وتعدد المعاملات الإقتصادية لأي قطر مع بقية أقطار العالم فإنه من الصعوبة بمكان حصرها وتدوينها بصورة منفردة في ميزان المدفوعات ولهذا فإن أهمية الميزان تكمن في تقديم بيان موجز لهذا الكم من المعاملات وتجميعها في فقرات رئيسية وعلى نحو خاص وبالتالي عناصر ميزان المدفوعات وتركيبه يتمثل في :

---

[1]- عرفان تقي الحسني، مرجع سبق ذكره ، ص116.

[2]- بسام الحجازي، **العلاقات الإقتصادية الدولية**، مجد المؤسسة للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، لبنان، 2003، ص64-65.

1- ميزان العمليات الجارية:

ويشمل الحساب الجاري في ميزان المدفوعات مجموعة متنوعة من التدفقات المالية الناتجة عن المعاملات الدولية التي يكون من شأنها التأثير على حجم الدخل القومي بصورة مباشرة سواء بالزيادة أو بالنقصان لذلك يطلق عليه أحيانا إسم حساب الدخل[1] ويتضمن هذا الحساب حركة الصادرات (معاملات دائنة +) والواردات (معاملات مدينة –) من السلع والخدمات والتحويلات من طرف واحد (هبات من المقيمين للأجانب و العكس).

وينقسم إلى قسمين هما:

أ- الميزان التجاري: وينقسم هذا الحساب إلى:

- ميزان التجارة المنظورة: وتشمل هذه العمليات صادرات وواردات الدولة من السلع وتسجل صادرات الدولة من السلع في الجانب الدائن من الميزان، إذ أنها تمثل إيرادات الدولة. بينما تسجل الواردات في الجانب المدين من الميزان إذ أنها تمثل مدفوعات أو إلتزامات على الدولة.[2]

- ميزان التجارة غير المنظورة: وتشمل هذه العمليات الخدمات التي تقدمها الدولة إلى بقية دول العالم أو الخدمات التي تؤديها بقية دول العالم إلى الدولة، وقد سميت بعمليات التجارة غير المنظورة إذ أنها لا تشمل الإنتقال المادي للسلع كما هو الحال في التجارة المنظورة لهذا سميت بأنها غير منظورة تمييزا لها عن عمليات حركة البضاعة من صادرات وواردات وهي حركات تجارة منظورة، وتسجل الخدمات التي تؤديها الدولة إلى بقية دول العالم في الجانب الدائن من الميزان فهي تعتبر صادرات غير منظورة و تمثل إيرادات للدولة، بينما تسجل خدمات العالم الخارجي للدولة في الجانب المدين فهي تعتبر واردات غير منظورة وهي تمثل مدفوعات أو التزامات على الدولة[3].

وتشمل على خدمات مثل: خدمات النقل و التأمين والسياحة والصيرفة والتحويلات الإستثمارية(التي تتكون من الفائدة وإيرادات الأسهم).[4]

ب- حساب التحويلات: وهذه تأتي في مرتبة تقل من حيث الأهمية لدى معظم الدول حيث أن الأساس في تعامل هذه الدول في العالم يقوم على أساس حركة السلع والخدمات فيما بينها، وأن ما يتم من تحويلات و مدفوعات من جانب واحد أقل أهمية في ذلك ومثالها الإعانات والمنح والمساعدات التي تقدم من جهات في دولة إلى أخرى

---

[1]- فؤاد حيدر، **علم الإقتصاد العام**، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، مصر، 2001،ص90.

[2]- سامي خليل، مرجع سبق ذكره، ص773-774.

[3]- نفس المرجع، ص774,

[4]- عرفان تقي الحسني، مرجع سبق ذكره، ص117.

وتعامل كما يلي[1]:

– تسجل كافة التحويلات و المدفوعات من جانب واحد والتي تتلقاها دول معينة من دول العالم الخارجي في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات باعتبارها تمثل في هذه الحالة حقا للدولة تجاه الدول الأخرى ويكون حساب التحويلات من جانب واحد مدينا بقيمة هذه التحويلات أو المدفوعات التي تتم لصالح الدولة من العالم الخارجي.

–تسجل كافة التحويلات والمدفوعات من جانب واحد والتي تقدمها الدولة المعنية إلى العالم الخارجي في الجانب المدين من ميزان المدفوعات باعتبار أن الدولة عليها دفعها للعالم الخارجي وبالتالي فهي تمثل ديونا عليها للعالم الخارجي في حين تسجل قيمتها في الجانب الدائن من حساب التحويلات أو المدفوعات من جانب واحد.

2– ميزان العمليات الرأسمالية

يضم هذا الحساب جميع المعاملات الدولية التي يترتب عنها إنتقال رأس المال سواء كانت أصولا حقيقية أو مالية من دولة لأخرى وينقسم هذا الحساب إلى قسمين هما:

أ– حساب رأس المال طويل الأجل

يشمل هذا الحساب العمليات الرأسمالية التي تفوق مدتها سنة ونجد فيه:[2]

– عملية الإستثمار الأجنبي في الخارج وتتقيد هذه الإستثمارات باعتبارها تصديرا لرأس المال في الجانب المدين من حساب رأس المال طويل الأجل ويقابله قيد في الجانب الدائن من حساب رأس المال قصير الأجل.

– عملية الإستثمار الأجنبي في الداخل وتقييد هذه الإستثمارات في الجانب الدائن من حساب رأس المال طويل الأجل والجانب المدين من حساب رأس المال قصير الأجل وذلك باعتبار هذه العمليات إستيراد لرأس المال.

– عمليات الإقتراض طويل الأجل وتقيد في الجانب الدائن باعتبارها إستيراد لرأس المال ويقابلها قيد في الجانب المدين لحساب رأس المال قصير الأجل.

– عمليات الإقراض طويل الأجل وتقيد في الجانب المدين باعتبارها عملية تصدير لرأس المال ويقابلها قيد في الجانب الدائن لحساب رأس المال قصير الأجل.

– حصة الدولة في المنظمات الدولية وفي ملكية العلاقات التجارية وبراءات الإختراع وتقيد قيمة ما يحققه المقيمون من أنصبة في الإستثمارات المذكورة في الخارج في الجانب المدين من رأس المال طويل الأجل لأنها تصدير رأس المال ويقابله قيد في الجانب الدائن لحساب رأس المال قصير الأجل وتقيد قيمة ما يحققه غير المقيمين من أنصبة من

[1]– فلح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص103-104.

[2]– قريصة صبحي وآخرون، **النقود والبنوك والعلاقات الإقتصادية**، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، لبنان، 1983، ص326.

الإستثمارات المذكورة في الجانب الدائن باعتبارها إستيراد لرأس المال ويقابلها قيد في الجانب المدين من حساب رأس المال.

ب- حساب رأس المال قصير الأجل: يشمل العمليات الرأسمالية التي تقل مدتها عن سنة كالأصول النقدية والكمبيالات وأرصدة السماسرة والقروض تحت الطلب وسندات الحكومة قصيرة الأجل كما يتضمن أيضا كل زيادة في أرصدة البنوك المحلية المودعة في الخارج أو نقص في أرصدة الأجانب المودعة في البنوك المحلية حيث ينشأ عن هذه العمليات قيد في الجانب المدين ويترتب عن كل زيادة في أرصدة الأجانب المودعة في البنوك المحلية أو نقص في أرصدة البنوك المحلية المودعة في الخارج تسجل في الجانب الدائن من هذا الحساب[1]. ويشمل هذا الحساب أيضا حركات الذهب ويعامل إستيراد وتصدير الذهب في ميزان المدفوعات تماما مثل معاملة إستيراد وتصدير السلع، وينطبق هذا الكلام على الدول المنتجة للذهب كجنوب إفريقيا حيث يعتبر الذهب من الأصول النقدية التي تستخدم لتسوية المعاملات الدولية فالذهب وسيلة معترف بها دوليا للدفع[2].

3-حساب التسويات الرسمية :

يضم الحساب صافي التغيرات الدولية الرسمية والتغيرات في الأصول و الخصوم الدولية للسلطات النقدية الرسمية للدولة خلال السنة.

أ- في حالة العجز :

- إما تسديد قيمة العجز ذهبا أو عملات قابلة للتحويل وبالتالي تخفيض مستوى إحتياطاتها من الصرف.
- أو بطلب قرض قصير الأجل من بلد دائن وبالتالي إرتفاع مديونية البلد صاحب العجز.
- أو بتخفيض دائنية البلد إتجاه العالم الخارجي أو بالإقتراض إما من بلد آخر أو من السوق المالية الدولية أو من مؤسسة مالية دولية كصندوق النقد الدولي.

ب- في حالة الفائض

- إما بزيادة إحتياطاتها من الذهب والعملات الصعبة.
- أو بتقديم قروض قصيرة الأجل للدول المدينة وبالتالي زيادة دائنيها اتجاه العالم الخارجي أو بتسديد ديونها السابقة.

ويمكن تلخيص ميزان المدفوعات في الجدول التالي:

[1]- الفار محمد إبراهيم، **سعر الصرف بين النظرية والتطبيق**، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، مصر، 1991، ص86.

[2]- قريصة صبحي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص327.

الجدول رقم(03):ميزان المدفوعات

نوع الحساب	دائن(+)	مدين(−)	الصافي
أولا: حساب العمليات الجارية 1- الحساب التجاري: أ- حساب التجارة المنظورة(السلع). ب- حساب التجارة غير المنظورة(الخدمات). - النقل. - التأمين. - السياحة. - دخل الإستثمارات. 2- خدمات حكومية متنوعة. - هبات وتعويضات. **ثانيا: حساب العمليات الرأسمالية:** 1- حساب رأس المال طويل الأجل - إستثمار مباشر. - أوراق مالية. - قروض طويلة الأجل. - رؤوس أموال أخرى. 2- حساب رأس المال قصير الأجل. - الذهب. - أذونات مصرفية. - أذونات الخزانة. - قروض قصيرة الأجل. - السهو والخطأ.			

المصدر: فرحي كريمة، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين، تركيا، مصر والجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2013/2012، ص119.

المطلب الثالث:أوضاع ميزان المدفوعات

يعتبر التوازن الحسابي في ميزان المدفوعات أمر بديهي نظرا للعمل بفكرة القيد المزدوج إلا أن التوازن الحسابي ليس له دلالة اقتصادية وقد يخفي هذا التوازن ضعفا في الإقتصاد الداخلي للدولة ومعروف أن ميزان المدفوعات يشمل على نوعين من المعاملات إحداهما تؤدي إلى زيادة في رصيد الدولة أما الأخرى فتؤدي إلى نقص في رصيد الدولة لأنها عبارة عن مدفوعات للخارج وعدم التوازن بين هذه المعاملات تؤدي إلى الإختلال في ميزان المدفوعات حيث سنتعرض في هذا المطلب إلى توازن واختلال ميزان المدفوعات.

الفرع الأول توازن ميزان المدفوعات

هناك نوعين من توازن ميزان المدفوعات هما:

1- التوازن المحاسبي :

يقوم ميزان المدفوعات على أساس محاسبي بسيط هو مبدأ ضرورة التوازن بين جانبيه إلا أن التوازن لا يعني ضرورة توازن بنوده (حساباته) المختلفة فقد يكون حساب العمليات الجارية أو حساب رأس المال غير متوازن وهكذا إذا حدث عجز أو فائض في إحدى حسابات ميزان المدفوعات فلا بد أن ينعكس ذلك على حساب آخر من حساباته. فعلى سبيل المثال إذا زادت واردات بلد ما عن صادراته وأدى هذا إلى عجز الحساب التجاري فإنه لابد من سداد هذا العجز بالحصول على قروض أجنبية مما يخلق فائضا في حساب العمليات الرأسمالية .

وإذا حدث وكان مجموع حسابات الجانب الدائن يختلف عن مجموع حسابات الجانب المدين فإن هذا يعني أن الدولة استلمت شيئا دون أن تحدث تسوية له أو أن تكون هناك عملية حدثت فعلا و لم تندرج في الحسابات وهكذا عمليا يحدث هذا الإختلاف عادة ويوضع الفرق تحت حساب السهو و الخطأ وينشأ هذا الأخير من عدم قدرة المسؤولين على تتبع جميع العمليات التي تحدث في التجارة الخارجية.[1]

ومن هنا نرى حتمية توازن ميزان المدفوعات وذلك لأن الدولة لا تستطيع أن تدفع للخارج أكثر مما تتلقاه أو تحصل عليه حاليا باستثناء قيامها بالسحب من احتياطاتها النقدية، عن طريق بيع بعض أصولها إلى الخارج، الاقتراض من الخارج أو تلقي الهبات و الهدايا كما أنها لا تستطيع الحصول على أكثر مما تدفعه للخارج بدون قيامها بزيادة احتياطاتها النقدية أو الأصول الأخرى أو تقليل إلتزاماتها اتجاه الأجانب أو تقديم الهدايا والمنح.[2]

[1]- قريصة صبحي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص329.

[2]- مندور أحمد، **مقدمة في الإقتصاد الدولي**، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، لبنان، 1990، ص163-164 .

2- التوازن الإقتصادي:

إذا كان التوازن المحاسبي هو تساوي مجموع الحسابات الدائنة مع مجموع الحسابات المستقلة فإن التوازن الإقتصادي يركز على حسابات معينة دون أخرى كما يعني هذا التوازن الحالة التي يتساوى فيها الجانب الدائن بالجانب المدين في العمليات المستقلة[1] ويقصد بالعمليات المستقلة كل المعاملات الإقتصادية التي تتم مع الخارج دون النظر إلى حالة ميزان المدفوعات أو توجيهه في اتجاه معين كالسعي وراء تحقيق التوازن فيه وتشمل هذه العمليات:

- جميع أنواع الصادرات و الواردات المنظورة والغير المنظورة قصد تحقيق رغبات المستهلكين.
- التحويلات من جانب واحد للتقليل من التفاوت في مستويات.
- حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل التي تهدف إلى التملك وتحقيق الأرباح ونسب الفائدة المرتفعة.
- بعض رؤوس الأموال قصيرة الأجل التي تبحث عن المضاربة أو تهريبها بدافع الحيطة والحذر.

أما باقي العمليات فهي عمليات تسوية مشتقة من العمليات المستقلة الهدف منها هو توازن الجانب الدائن مع الجانب المدين ونذكر منها:

حركات الذهب لتسوية الميزان التجاري وزيادة الإحتياطي من العملات الأجنبية أو استعمالها حركة رأس المال قصير الأجل في شكل قروض أو تغير في طبيعة الأرصدة الأجنبية وفي حركة الأغراض النقدية.

الفرع الثاني: إختلال ميزان المدفوعات وأنواعه

حدوث الفائض والعجز في ميزان المدفوعات هو عبارة عن اختلال في ميزان المدفوعات.حيث يكون هناك فائض في حالة زيادة الإيرادات عن المدفوعات ويترتب على ذلك أن تكون الدولة في حالة وموقف الدائن لبعض الدول الأجنبية وهذا يعني وجود فائض لديها من عملات تلك الدول وتستطيع تلك الدولة ذات الفائض في ميزان المدفوعات إما أن تزيد من إقتنائها للسلع والخدمات الأجنبية، وإما أن تقرض هذا الفائض إلى دول أخرى مزاولة نشاط إستثماري في الخارج[2]. والفائض يمكن الأعوان الإقتصاديين من اللجوء للإستيراد لارتفاع دخولهم ولا يمكن للأجانب من استغلال موارد الدولة ومجهودات عمالها فحسب بل من عملية استتراف طاقاتها وخيراتها الإنتاجية كذلك.وقد تعاني الدولة من عجز في ميزان مدفوعاتها ويترتب عن ذلك زيادة في مديونيتها للعالم الخارجي، فتعيش في مستوى أكبر من إمكاناتها الحقيقية كما يترتب عن هذا العجز أيضا الإقبال على عملات الدول الدائنة وانخفاض

[1]- سعيدي نعمان، **سياسة الصرف في إطار برامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،ص49.

[2]- نعمت الله نجيب إبراهيم، **أسس علم الإقتصاد**، مؤسسة شباب الجامعة، الطبعة الأولى، مصر 1988، ص377.

الطلب على العملة المحلية واستمرار هذا الوضع يجعل مركز هذه الدولة ضعيفا في الإقتصاد الدولي فتنهار سمعتها الإقتصادية بين المؤسسات المالية الدولية والإقليمية.

وهناك العديد من أنواع الإختلال منها بسبب العجز والعكس بسبب الفائض وتنقسم إلى[1]:

1- الإختلال المؤقت: وينقسم إلى:

أ- الإختلال العارض: هو الذي ينجم عن حدوث عارض لا يتفق وطبيعة الأمور ولا يعبر عن القوة الإقتصادية للدولة كحدوث إصابة لمحصول زراعي أو انخفاض أسعار البترول وهنا يكون الإختلال العارض سالب أو قد يكون موجبا مثل الحروب، تؤدي إلى ارتفاع أسعار المواد الأولية وبالتالي تحقيق فائض في الميزان التجاري.

ب- الإختلال الموسمي: يتوقف على المدة التي حدث فيها الإختلال ويمس خاصة الدول التي لها المحاصيل الموسمية أو منتوجات موسمية فمثلا في فصل الشتاء يزيد الطلب على البترول والغاز وبعد هذه الفترة يتلاشى هذا الفائض.

ج- الإختلال الدوري: يمس هذا النوع من الإختلال الأنظمة الرأسمالية في فترات الرواج و الكساد وتنعكس أثارها على ميزان المدفوعات.

د- الإختلال الإتجاهي: هو الإختلال الذي يظهر في الميزان التجاري بصفة خاصة خلال إنتقال الإقتصاد القومي من مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو، حيث تزداد الواردات زيادة كبيرة في حين تنعدم القدرة على زيادة الصادرات بنفس الدرجة وذلك بسبب الطلب المستمر على السلع الرأسمالية الوسيطية التي تحتاجها للنمو الإقتصادي وهذا الإختلال يعالج عن طريق رؤوس الأموال الدولية طويلة الأجل.

ه- الإختلال النقدي: يعتبر التضخم أحد مصادر اختلال ميزان المدفوعات فمن المعروف أن زيادة الدخول النقدية في دولة ما تولد طلبا متزايدا على الواردات، كذلك ارتفاع مستوى الأسعار داخليا يشجع على التحول إلى الواردات البديلة بسبب انخفاض أسعارها إذا ما قورنت بالمنتجات المحلية والطلب الأجنبي بسبب إرتفاع الأسعار ينخفض الطلب على صادراتها أو قد يتحول إلى المنافسة وكل هذا من شأنه أن يؤدي إلى عجز ميزان المدفوعات، هذا العجز لا سبيل لعلاجه إلا بتخفيض القيمة الخارجية للعملة أو إتباع سياسة انكماشية مناسبة.

2- الإختلال الدائم: مصدره تغير أساسي في ظروف الطلب أو العرض مما يؤثر على هيكل الإقتصاد القومي وفي توزيع الموارد بين قطاعاته المختلفة ويرجع إلى عوامل كثيرة منها تحول الطلب الخارجي إلى بعض السلع على حساب البعض الآخر وتغير عرض عناصر الإنتاج فقد يتغير عرض العمل بسبب النمو.

[1]- كمال العقريب، **أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 2006/2005، ص17.

الخلاصة:

إن إعطاء التجارة الخارجية مكانتها وتجسيد سياسة تجارية ملائمة مع السياسة الإقتصادية ضـــرورية لنجـــاح التنمية وبعث النمو الإقتصادي وهذا لارتباطها الوثيق بالتنمية وما له من تأثير بصورة مباشرة في مؤشـــرات النمـــو الإقتصادي وهذا بالإعتماد على الآليات و الأدوات المناسبة والفعالة التي من خلالها يمكن تحقيق الأهداف المرجوة.

إذن فالتجارة الخارجية هي عصب أي اقتصاد فهي تلعب دور كبير في النشاط الإقتصادي من خـــلال اعتبارهـــا مؤشرا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة و قدرة الدولة على التصدير ومستويات الدخول فيها وقدرتها كذلك على الإستيراد و انعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وجذب رؤوس الأموال و ما له من أثار على ميزان المدفوعات حيث أن هـــذا الأخـــير يوضح لنا ما لها من حقوق وما عليها من التزامات قبل الخارج من ثم تحديد مديونية الدولة للعالم الخارجي ويحـــدث الاختلال الإقتصادي في ميزان المدفوعات نتيجة الاختلال بين المعاملات الدائنة والمعاملات المدينة حيث أن كل دولة تسعى إلى خلق اختلال الفائض لما يعكسه من أثار إيجابية وقوة للإقتصاد.

الفصل الثاني:

واقع التجارة الخارجية وميزان المدفوعات في الجزائر

تمهيد:

رغم ما تزخر به الجزائر من إمكانيات طبيعية، طاقوية وزراعية.إلا أنها كانت وما تزال تعاني من مشاكل إقتصادية جمة.

ففي منتصف الثمانينات تزامن تراكم الديون الخارجية وتصاعد نفقات خدمة الديون مع انهيار أسعار النفط في سنة 1986. وهذا الأمر أدى إلى تراجع كبير في قيمة الصادرات وأدخل هذا الوضع الجزائر في دوامة من المشاكل الإقتصادية ،الإجتماعية و السياسية. مما دفع بها اللجوء إلى جملة من التدابير كحل لا مفر منه لمواجهة الأزمة منها تبني نموذج إقتصادي أكثر انفتاحا والدخول في إقتصاد السوق، وإجراء سلسلة من الإصلاحات الهيكلية بهدف إستعادة النمو الإقتصادي ومن هذا المنطلق سوف نقوم بالتطرق إلى هذا الفصل الذي يتناول واقع التجارة الخارجية وميزان المدفوعات في الجزائر الذي تناولنا في:

المبحث الأول: مكانة تحرير التجارة الخارجية في الإصلاحات الإقتصادية.

المبحث الثاني: واقع ميزان المدفوعات الجزائري.

المبحث الثالث: آليات ترقية التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات.

المبحث الأول: مكانة تحرير التجارة الخارجية في الإصلاحات الإقتصادية

إن حرية التجارة الخارجية لم تكن خيارا بالنسبة للجزائر وإنما فرضها التحول نحو إقتصاد السوق وبما أن سياسة الحماية المطبقة ضمن المسار الإشتراكي لم تثبت نجاعتها في النهوض بهذا القطاع حيث بقي الإقتصاد يشهد تبعية مطلقة في ميدان الواردات من مواد أولية ومستلزمات الإنتاج، إضافة إلى الإعتماد على النفط كأداة للتصدير ومن أجل توضيح ذلك وكيف قامت الجزائر بإصلاح تجارتها الخارجية، عمدنا إلى تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب حيث يتمثل المطلب الأول في أسباب وأهداف وركائز تحديد التجارة الخارجية أما المطلب الثاني فهو مراحل تحرير التجارة الخارجية والمطلب الثالث فهو لجوانب الإصلاح في التجارة الخارجية.

المطلب الأول: أسباب وأهداف وركائز تحرير التجارة الخارجية

إن تحرير التجارة الخارجية لم تكن سببا وإنما كانت نتيجة لعدة عوامل، والتي ارتكزت على عدة مرتكزات لتقوم عليها، ولتحقيق مجموعة من الأهداف، وبناءا على ما تم ذكره قسمنا هذا المطلب إلى ثلاث فروع و هي أسباب، أهداف وركائز تحرير التجارة الخارجية.

الفرع الأول: أسباب تحرير التجارة الخارجية في الجزائر

إن قيام الجزائر بإصلاحات في تجارتها الخارجية من خلال تحريرها لم تكن أمرا إختياريا بمحض إرادتها بل فرضتها عليها التطورات الدولية الحاصلة من جهة والتطورات الداخلية من جهة أخرى وبالتالي فإننا قبل التطرق إلى أسباب تحرير التجارة الخارجية في الجزائر سوف نتطرق إلى تعريف تحرير التجارة الخارجية.

1- تعريف تحرير التجارة الخارجية:

في فترة الستينات والسبعينات كان تحرير التجارة يعني"التخلي بشكل عام عن قيود التجارة وأسعار الصرف.[1] وكذلك يمكن تعريف سياسة تحرير التجارة الخارجية على أنها جملة الإجراءات والتدابير الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية تجاه الحياد، بمعنى عدم تدخل الدولة التفضيلي اتجاه الواردات أو الصادرات وهي عملية

[1]- حسان خضر، **برامج إصلاح التجارة الخارجية وتقييمها**، نقلا عن الموقع:
www.arab api.org/ couse 25/ PDF/ c25-1, pdf , p13 تاريخ الإطلاع(2014/01/27).

تستغرق وقتا طويلا[1].

وعليه يمكن القول أن تحرير التجارة الخارجية يعني التخلي التام عن وضع القيود على التجارة الخارجية وأسعار الصرف من خلال وضع جملة من التدابير والإجراءات الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية اتجاه الحياد، وقد تستغرق هذه العملية وقتا طويل نظرا لظروف كل بلد.

ويؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى تغير في الأسعار النسبية مما ينتج عنه أثار على القطاعات تبعا لاتجاهات الأسعار فيها، وهذا من شأنه التأثير على الإنتاج والطلب والشغل ومنه في النهاية إعادة توزيع المداخيل[2].

2- أسباب تحرير التجارة الخارجية في الجزائر

أسباب تحرير التجارة الخارجية في الجزائر هي أسباب خارجية وأخرى داخلية وهي كما يلي:

أ- الأسباب الخارجية لتحرير التجارة الخارجية في الجزائر

من بين الأسباب الخارجية التي أثرت على تحرير التجارة الخارجية الجزائرية ما يلي:

- التحولات الإقتصادية العالمية:

إن النمو الهائل للإقتصاديات الغربية منذ الحرب العالمية الثانية كانت ناجمة عن حتميات إعادة البناء والإمكانيات الهامة لتطوير الإستهلاك الداخلي ووجود أسواق خارجية معتبرة، ناتجة عن هيمنة ذات طابع إستعماري بشكليه القديم والجديد وعن سوء تقييم أسعار المواد الأولية وتنظيم التحويل الواسع لمواد دول العالم الثالث عن طريق الشركات المتعددة الجنسيات[3].

---

[1] - قدي عبد المجيد، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2006، ص249.

[2] - نفس المرجع ، ص249.

[3] - بن طيرش عطا الله، **أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تجارة دولية، معهد العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،المركز الجامعي بغرادية، الجزائر، 2011/2010، ص 85.

– إنهيار الإتحاد السوفياتي:

وذلك سنة 1989، وبعد توحيد الألمانيين سنة 1990 فقد أحدث ذلك صدمة على العالم عامة وعلى الجزائر خاصة، إذ فرض عليها إعادة النظر في سياستها الإقتصادية بعد خروج العالم من القطبية الثنائية إلى القطبية الأحادية التي تزعمها المعسكر الليبرالي والذي فرض سياسته الإقتصادية على العالم بأسره[1].

–الأزمة البترولية لسنة 1986:

إن اعتماد الجزائر على موارد المحروقات بنسبة تفوق 95% من إيرادات الصادرات و60% من إيرادات الميزانية، أحدث أزمة حقيقية عندما انخفضت أسعار المحروقات في سنة 1986، إضافة إلى انخفاض سعر صرف الدولار عملة تسديد الصادرات الجزائرية من المحروقات، حيث وصل هذا الإنخفاض إلى 5 دولار سنة 1986. بعدما كان 30 دولار في نهاية 1985[2] فوقع الإقتصاد الجزائري في الأزمة.

ب– الأسباب الداخلية لتحرير التجارة الخارجية:

التغير على مستوى الأوضاع العالمية لم ترافقه إجراءات تصحيحية من طرف السلطات الجزائرية وهذا ناتج عن عدم وجود ميكانيزمات للتكيف مع المحيط الدولي،الأمر الذي أثر سلبا على الأوضاع الداخلية للبلاد وزاد من حدة المشاكل وهي:

–تفاقم أزمة المديونية:

إن المخططات التنموية التي اتبعتها الجزائر والقائمة على الصناعات الثقيلة تطلبت مبالغ باهضة لتجسيدها وبالتالي قامت الدولة بإستثمارات مالية ضخمة تطلبت لتمويلها قروض معتبرة مقابل أن يتم تسديدها من إيرادات النفط، إلا أن سوء استعمال هذه القروض في معظم الحالات أدى إلى فقدان التوازن في الإستثمار وتطور الديون ومعدل خدمتها التي استنزفت الجزء الأكبر من الإحتياط من الذهب والعملات الأجنبية من جهة، والنمو الديمغرافي

[1]– زيرمي نعيمة، **التجارة الخارجية الجزائرية من الإقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2010- 2011، ص138.

[2]- NADIM NOUR, **Algérie : économie cherche diversification**, L'ACTUEL N°104, magazine de l'économie et du partenariat international, les nouvelles revues algériennes, ANEP, régie Presse, Alger juin 2009, ALGERIE ,p 14.

وعدم فعالية طرق التسيير من جهة ثانية ،كل هذه العوامل أدت إلى تصعيد الأزمة، إضافة إلى انخفاض معدلات النمو، عجز الجزائر عن الإستيراد، وتدهور مستويات الإنتاج والإستثمار والتوظيف، فقد كانت الجزائر تختنق بحبل من الديون بالعملة الصعبة التي غالبا ما أبرمتها باستخفاف مع المؤسسات المالية الدولية[1].

-التضخم :

شكل التضخم باعتباره إنعكاسا طبيعيا الإختلالات الحاصلة في القوى الإقتصادية المتوازية، أحد أهم المظاهر الإقتصادية التي اتسمت بها معظم الإقتصاديات العالمية سواء المتقدمة منها أو النامية، وإن كانت بدرجات متفاوتة في الحجم والتأثير فتعد هذه الظاهرة من أعقد الظواهر في إقتصاديات الدول، ولقد عملت الجزائر على وضع سياسات مختلفة للحد منها خاصة وأنها عرفت معدلات مختلفة للتضخم في هذه الفترة مثلما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (04): التضخم في الجزائر بين(1980-1989).

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
التضخم	9.2	14.7	6.2	6	8.2	10.5	12.3	7.5	5.9	9.3

Source : www.ons.dz (الديوان الوطني للإحصائيات في الجزائر) (Consulté le 24/01/2014).

- عجز الميزان التجاري:

يتكون الميزان التجاري من الصادرات والواردات من السلع والخدمات ويعتبر أهم عناصر ميزان المدفوعات، حيث أن ارتفاع حصيلة الصادرات يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات من جهة وإلى زيادة القدرات الإستثمارية في الإقتصاد الوطني من جهة ثانية[2]. وبذلك يعتبر أهم بنود ميزان المدفوعات ومؤشر ذو أهمية بالغة الدلالة

[1] - عبد اللطيف بن أشنهو، **عصرنة الجزائر حصيلة وأفاق 1999 2000**، الفا ديزيان باريس فرنسا فيفري 2004، ص4.

[2] - هوشيار معروف، **تحليل الإقتصاد الدولي**، دار جرير للنشر التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2006، ص 244.

على الوضع الإقتصادي للدولة فنجد أنه منذ سنة 1967 كان الميزان التجاري في حالة عجز دائم لكنه عرف تغيرات في سنة 1979 حيث سجل فائضا خلال سنوات متتالية إلى غاية 1985 السنة التي عاود فيها العجز[1].

– متطلبات الوضع الإقتصادي الجديد:

لقد أدى انخفاض سعر البترول مع تراجع قيمة الدولار وتقلص حجم القروض الممنوحة للجزائر على المدى المتوسط إلى نقص الإحتياطي من العملة الصعبة لتمويل مخططات التنمية، ضف إلى ذلك التسيير الإداري البيروقراطي الذي أدى بالدولة إلى نتائج وخيمة وانسداد كبير على مستوى كل القطاعات، فأصبح إحداث تصحيح هيكلي للإقتصاد الوطني لا مفر منه، بالإضافة إلى المتطلبات الدولية بحيث أصبح هناك نظرة جديدة للإقتصاد الدولي، هي في طريق التشكل في إطار النظام الإقتصاد الدولي الجديد وظهور المنظمة العالمية للتجارة التي تشجع تحرير التجارة الخارجية، وتفضل إقتصاد السوق لهذا الغرض ليس من المنطقي على الجزائر غض النظر عن هذه التغيرات والتطورات على المستوى الدولي التي أصبحت حقيقة لا مفر منها لأنها أصبحت مقيدة بالتزامات اتجاه الهيئات الدولية المالية (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي)، لهذا السبب أصبح من الضروري الخضوع لشروط هذه المؤسسات التي تفرض تنفيذ إصلاحات عميقة وتحرير تام للتجارة الخارجية[2].

الفرع الثاني:أهداف تحرير التجارة الخارجية في الجزائر

تسعى الجزائر من خلال تحرير تجارتها الخارجية إلى تجاوز الأزمة الخانقة التي بات الإقتصاد الوطني يعاني منها، وما يجب الإشارة إليه هو أن الإقتصاد الوطني عامة وقطاع التجارة الخارجية على وجه الخصوص شهد ظرفا إستثنائيا تميز بانحصار منقطع النظير للقيد الخارجي فتدهور ميزان المدفوعات، والتفاقم الخطير للمديونية الخارجية للبلاد، أضحى من الضروري الإعداد لمرحلة ما بعد البترول من جهة والتحكم في التضخم والتحسين من نوعية المنتجات من جهة أخرى.

[1]– زير مي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص 139.

[2]– زايد مراد، **دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع التسيير، جامعة يوسف بن خدة،الجزائر، 2006/2005، ص 163.

1- الإعداد لمرحلة ما بعد البترول:

يلعب قطاع المحروقات دورا هاما في الإقتصاد الوطني حيث يمثل ما نسبته 98%من مجموع الصادرات وبالتالي فهو يحتل مركزا هاما في تمويل ميزانية الدولة والتجارة الخارجية، فيعد فرع حيوي في المبادلات التجارية الخارجية، ولكن كون المحروقات ثروة زائلة جعل الإقتصاد الوطني مرهون بتغيرات أسعاره، ومع تدهور السوق البترولي وانعكاساتها السلبية على اقتصاديات البلاد، أضحى من الضروري البحث عن سبل أخرى غير قطاع المحروقات في السياسات الإقتصادية للبلاد، وعلى إثره رسمت الدولة عدة بدائل كالعمل على أن تكون إيرادات التصدير مستقبلا كافية لتغطية الفاتورة الغذائية التي تثقل كاهل الإقتصاد الوطني والعمل على تنويع الصادرات للتحضير لمرحلة ما بعد البترول[1].

2- التحكم في التضخم:

وذلك عن طريق امتصاص فائض المعروض النقدي عبر السياسة النقدية والإئتمانية بالقدر الذي يضبط معدل التغيير في نصيب الوحدة من كمية النقود سعيا وراء المحافظة على استقرار مستويات الأسعار، ويكون امتصاص فائض العرض بتوجيه وسائل السياسة المالية نحو تخفيض الإنفاق العام وترشيده وزيادة حصيلة الدولة من الضرائب وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات بغية القضاء التدريجي على عجز الموازنة العامة بدلا من الإعتماد على التوسع في إصدار نقود جديد،كما يتكامل مع وسائل السياسة النقدية والمالية الهادفة لامتصاص الفائض النقدي والإنفاقي، وبالتالي يكون على الجزائر توسيع طاقاتها الإنتاجية وتنويعها لتصحيح الإختلالات والعقبات السابقة وتجاوزها باستخدام واستغلال كل الطاقات المتاحة في هياكلها الإنتاجية، نتيجة لهذه الأسباب قامت الجزائر بانتهاج أسلوب جديد تهدف من ورائه إلى خلق الظروف الضرورية من أجل تدعيم القدرات التصديرية مع التقليل من التبعية، فاتجهت الجهود الأولى للإصلاح إلى الميدان الإقتصادي عامة بغرض التخفيف من حدة الأزمة والرفع من النمو الإقتصادي تمهيدا للخروج من الأزمة وقد تجسدت هذه الجهود في برنامج إعادة الهيكلة[2].

---

[1]- بن طيرش عطا الله، مرجع سبق ذكره، ص 87.

[2]- بن طيب زهية، **التجارة الخارجية في الجزائر**، مذكرة ماجستير في القانون،كلية الحقوق ،جامعة الجزائر، 2008/2007 ، ص45-49.

3- تحسين الجودة:

في الفترة السابقة كانت تهتم المؤسسات الوطنية بالإنتاج الكمي بغض النظر عن الإنتاج النوعي،ولا بد عند إنتاج سلعة ما أن تكون مقبولة في السوق وقابلة للبيع بالسعر الأمثل الذي يرضي المنتج والمستهلك، ومن هذه القاعدة ينتج رقم أعمال إنتاجي إيجابي كفيل بتحسين الحالة المالية للمؤسسة ولهذا فإن هدف تحقيق الجودة في المنتج يقابله هدف آخر وهو الإنتاج بأقل التكاليف الممكنة، وهذا الهدف له أهمية في جانب تحديد السعر الذي يجب أن يكون تنافسيا لضمان بيع المنتجات بدون خسارة[1].

كما أن لتحرير التجارة الخارجية دوافع تتمثل في:

- دافع إقتصادي يرتبط أساسا بمحاولة رفع الكفاءة الإقتصادية للجهاز الإنتاجي.
- دافع مالي يرتبط أساسا في محاولة تخفيف العجز المالي التي تسببه المؤسسات.
- دافع سياسي يرمي إلى إبعاد أصحاب القرار السياسي عن استخدام القطاع العام.
- دافع اجتماعي يهدف إلى تحقيق المبادرة والحرية الشخصية للعنصر البشري.

الفرع الثالث: ركائز تحرير التجارة الخارجية في الجزائر:

كان لعملية تحرير التجارة الخارجية أسس وركائز لا تكون ولا تتم إلا بها وتتمثل في:

1-الخوصصة:

الخوصصة هي انتقال الأنشطة والممتلكات من الحكومة إلى القطاع الخاص مع تقليص دور الحكومة في خلق الأسواق، وبعبارة أخرى هي تحجيم دور الحكومة مقابل توسيع وتفعيل دور القطاع الخاص سواء في الأنشطة أو في ملكية الموجودات،كما يمكن أن نقول أن الخوصصة هي قيام الدولة بتحويل ملكية المؤسسات جزئيا أو كليا إلى القطاع الخاص وذلك في إطار تقليص دور الدولة في النشاط الإقتصادي[2].

---

[1]- بن طيب زهية، مرجع سبق ذكره، ص49-50.

[2]- فريدة لرقط ونتيحة ونوغي، **الخوصصة بين خلفيات المصالح الرأسمالية ومبررات إصلاح الإقتصاديات النامية**، ملتقى دولي حول اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة ،جامعة سطيف، 2004، ص1.

ولقد شرع في تطبيق الإصلاحات الإقتصادية وتنفيذ عملية الخوصصة كأداة حتمية لإصلاح الإقتصاد الوطني وإرساء علاقات تعاون دولية، وبالتالي فالخوصصة قد تسمح للجزائر بأداء دور نشيط في مسار الإندماج في النظام الإقتصادي العالمي.

2- الشراكة:

تعتبر الشراكة الأجنبية "عقد أو اتفاق بين مشروعين أو أكثر قائم على التعاون فيما بين الشركاء ويتعلق بنشاط إنتاجي (مشاريع تكنولوجية وصناعية،أو خدمي أو تجاري) وعلى أساس ثابت ودائم وملكية مشتركة وهذا التعاون لا يقتصر فقط على مساهمة كلا منها في رأس مال (الملكية) وإنما أيضا المساهمة الفنية الخاصة بعملية الإنتاج واستخدام براءات الإختراع، العلامات التجارية والمعرفة التكنولوجية[1].

شرعت الجزائر على مستوى وزارة التجارة باستكمال الإجراءات الخاصة بانضمام الجزائر إلى الشراكة الأورو متوسطية شريطة تخفيض الحقوق والتعريفات الجمركية بنسبة 10%واتخذت نفس المسار مع المنظمة العالمية للتجارة بإجراء عدة إصلاحيات على التجارة الخارجية بمزيد من تحرير العوائق التجارية لتسهيل عملية الإندماج الدولي.

3- الإستثمار الأجنبي المباشر:

من أجل خلق مناخ إستثماري جديد وضعت الجزائر كافة الشروط من حيث الإمكانات البشرية والطبيعية، كما أنها سنت القوانين التي من شأنها ترقية هذا الإستثمار وذلك في 1993 ثم 2001 تمحور مضمونها حول إلغاء المميزات التي كان يستحوذ عليها المستثمر العام على حساب المستثمر الخاص،كما أنها ألغت المميزات التي كانت بينهما، إضافة إلى وضع حد لتدخلات الدولة في منح بعض الإمتيازات الضريبية الجمركية والمالية من أجل جذب الإستثمار الخاص لتحقيق الإصلاح والنمو الإقتصادي.

المطلب الثاني:مراحل تحرير التجارة الخارجية

نتيجة حداثة الدولة الجزائرية المعاصرة كغيرها من الدول النامية التي تتبع سياسة تنموية مستقلة، إنتهجت الجزائر منذ استقلالها سياسة حمائية تجاه تجارتها الخارجية والغرض من هذه السياسة هو فرض الرقابة على التجارة الخارجية، لتنتقل وتتطور هذه الرقابة بداية من الرقابة في شكل الحماية التي برزت في سياسة إحتكارية التي شملت كل مبادلاتها مع الخارج.

[1]- زيرمي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص141.

إلا أنه وانطلاقا من أواخر الثمانينات وبداية التسعينات اتخذت الجزائر مسار مغايرا، حيث بعد ثبوت فشل سياسة المراقبة والإحتكار تبنت الجزائر إصلاحات إقتصادية شاملة مست كل القطاعات بما فيها القطاع الخارجي، وتم إدخال تعديلات جوهرية على سياساتها الخارجية ومن أجل توضيح مسار التجارة الخارجية في الجزائر والمراحل التي مرت بها قمنا بالتطرق إلى:

الفرع الأول:مرحلة التحرير التدريجي للتجارة الخارجية (1990-1993)

لقد ظهرت إبتداءا من أواخر سنة 1988 لدى السلطات العمومية الجزائرية وجهات سياسية جديدة أدت إلى ضرورة انتهاج سياسة إقتصادية تعتمد على حرية السوق وإدماج الإقتصاد الوطني في الإقتصاد العالمي إنطلاقا من برامج إصلاح هامة وشاملة للإقتصاد الوطني، تسعى إلى إصلاح التجارة الخارجية وإلى تفعيل دور المؤسسات كشريك إقتصادي يتمتع بالإستقلالية عن الدولة، بعدما كان الإقتصاد يسيطر عليه القطاع العام وفي ظل تلك التحولات الإقتصادية التي كانت تعيشها الجزائر في بداية تسعينات القرن الماضي نجد أن دستور1989 قد أشار إلى مبدأ تحرير التجارة الخارجية،حيث نص على ما يلي:[1]

-القضاء على احتكار الدولة للتجارة الخارجية ماعدا الميادين الإستراتيجية.

-حرية الإستيراد والتصدير لكل المتعاملين الإقتصاديين الجزائريين مع الأجانب.

-إخضاع السوق لآليات العرض والطلب الحرة.

وعلى هذا الأساس وضعت قوانين تسمح للدولة من أن تلعب دورها كسلطة عمومية تنظم القطاعات حسب إستراتيجياتها، ولهذا الغرض أصدرت وعدلت عدة نصوص قانونية من أهمها:

1-قانون 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بقانون النقد والقرض:

حيث يعد هذا القانون مؤشرا من مؤشرات الإصلاح الإقتصادي وتتجلى بعض المبادئ التي جاء بها القانون في مجال إصلاح أو تحرير التجارة الخارجية فيما يلي:

-منح البنك المركزي الإستقلالية التامة.

[1] - بن ديب عبد الرشيد، **تنظيم وتطور التجارة الخارجية حالة الجزائر**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر، 2002 /2003، ص 437.

-إعطاء أكثر حركية للبنوك التجارية في المخاطرة ومنح القروض للأشخاص والمؤسسات.

-تناقص إلتزامات الخزينة العمومية في تمويل المؤسسات العمومية.

-محاربة التضخم.

-وضع نظام مصرفي فعال من أجل تعبئة وتوجيه الموارد.

-وضع هيئة جديدة إلى رأس المنظومة المصرفية تسمى مجلس النقد والقرض .

-تمكين البنوك الأجنبية من مزاولة أنشطة تجارية طبقا للمادة 45 من هذا القانون[1].

2- قانون رقم 16/90 المؤرخ في07 أوت 1990 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 1990.

من جملة المبادئ التي أتى بها هذا القانون هي ما يلي:

-تضمن إدخال نظام يتمثل في شركات الإمتياز وشركات البيع بالجملة مما يساعد بشكل كبير في تفتيت إحتكارات الإستيراد، ونظام الإمتياز يقضي بحصول شركات الإمتياز عند حق الإستفادة الخالص بتمثيل مورد أجنبي وهي مؤسسة يحتاج إنشاؤها الحصول على موافقة من مجلس النقد والقرض سواء للقيام بعملية الإستيراد أو للقيام بعملية إستثمار أجنبي جديد.

-فيما يخص ما نصت عليه المادتين 40 و41 من هذا القانون الذي يمنح المشرع فيها الحق لتجار الجملة والوكلاء المعتمدين الذين يقيمون داخل التراب الوطني بإستيراد البضائع لأجل إعادة بيعها وإعفائها من إجراءات مراقبة التجارة الخارجية والصرف،كما تم تحديد قائمة البضائع المستثناة من مجال التطبيق وكذا شروط إعادة بيع البضائع المعروضة للإستهلاك عند الضرورة التي يستثنى منها السيارات بغرض إعادة بيعها ويبقى إستيرادها للإستهلاك حكرا على المجاهدين وذوي الحقوق إلا أن هذا الإنفتاح الذي أقرته المادة41،كان له طابع تقييدي وجزئي وذلك لعدة أسباب أهمها:[2]

-كانت تخص فئة معينة من المتعاملين الإقتصاديين يعرفون بالملتزمين.

-لأنه يتطلب انتقال رؤوس الأموال، ذلك لأن تسديد ثمن البضائع يستوجب وجود رصيد بالعملة الصعبة.

-كان نشاط الملتزمين أو البائعين بالجملة يستوجب موافقة البنك الجزائري للإدارة التجارية.

---

[1]- بن طيب زهية،مرجع سبق ذكره، ص 58.

[2]- زايد مراد، مرجع سبق ذكره، ص 187.

3- النظام رقم 02/90 المؤرخ في 07 سبتمبر 1990 المتعلق بتحديد شروط فتح وتسيير الحسابات بالعملة الصعبة للأشخاص المعنويين.

وقد حدد هذا النظام في مادته الأولى الأشخاص الذين يحق لهم فتح وتشغيل حساب أو عدة حسابات بالعملة الصعبة لدى أي بنك بالجزائر.

4- قانون رقم 22/90 المؤرخ في 07 أوت 1990 المتعلق بالسجل التجاري:

وقد كرس هذا القانون حرية إمتهان التجارة للشخص الطبيعي المتمتع بحقوقه المدنية وذلك لحسابه وبإسمه، شريطة أن لا يتنافى ذلك مع مبدأ المشروعية حيث يكون مخالفا للقانون، وكل نشاط يخالف النظام العام ويمس بالإقتصاد الوطني، وهذا ما تضمنته المادة الثانية من هذا القانون كما أقرت هذه المادة الحرية للأشخاص المعنويين حيث يمكن إنشاء الشركات التجارية بكل أصنافها.

5- المرسوم التنفيذي رقم 37/91 المؤرخ في 13 فيفري 1991 المتعلق بشروط تدخل الدولة في مجال التجارة الخارجية والمعروف باسم قانون تحرير التجارة الخارجية.

وقد صدر هذا المرسوم أثناء مفاوضات إتفاق التثبيت مع صندوق النقد الدولي ويتضمن تحرير التجارة الخارجية، ويلغي إحتكار الدولة للتجارة الخارجية كما يلغي أيضا نظام تراخيص الإستيراد والتصدير غير أن ذلك لا يمكن لوحده أن يشجع على حرية المنافسة مادام الحصول على العملة الصعبة يتم تسييره بصورة مركزية وبواسطة نظام لتوزيع وسائل الدفع الأجنبية هو غير شفاف مما جعل بنك الجزائر يعيد النظر في قواعد تنظيم الصرف حيث قام في 21 أفريل 1991 بنشر التعليمة التالية:

أ- إلغاء الميزانية بالعملة الصعبة للمؤسسات العمومية.

ب- إجبار المستوردين على الحصول على وسائل دفع أجنبية لأجل يفوق 18 شهر وإيداع مبلغ الواردات بالدينار.

د- إلغاء الدفع بالعملة الصعبة على مستوى السوق الوطني للسلع المستوردة من قبل أصحاب الإمتياز (تطبيقا لقانون المالية التكميلي لسنة 1990) وتعويضه بالتسوية بالدينار الجزائري.

ج- إعاقة المتعاملين الإقتصاديين الذين يقومون بالإستيراد بدون دفع في الحال، أن تكون أرصدتهم واعتماد مبادلاتهم لدى بنوك تجارية محلية غير أنه مع تجدد الإختلالات المالية لسنة 1992 قامت السلطات العمومية بوضع قيود مشددة

على منح العملة الصعبة وعلى توسيع مجال الواردات حيث كانت نهاية 1992 تطبق قواعد صارمة على التمويل، وصارت المعاملات التي تزيد قيمتها عن 100 ألف دولار أمريكي تخضع للموافقة من قبل لجنة خاصة .

ووضع حد أدنه لأجال القروض التجارية التي تتراوح مابين 18 و36 شهرا، ولما صار التمويل بالقروض التجارية بهذه الشروط غير متاح في السلع الوسيطة، لذلك انحازت الواردات إلى السلع النهائية.

ولإزالة هذا التحيز قامت السلطات العمومية بحرمان الواردات التي ليست لها أولوية من تسهيلات النقد الأجنبي.

أمام هذه الوضعية السيئة، زيادة إلى تذبذب الأوضاع السياسية المتمثلة في توقف المسار الإنتخابي وما تلاه من أحداث مختلفة، كان لها أثر واضح على الناحية الإقتصادية، فتعاقب الحكومات على السلطة جعل الآراء تختلف فيما يتعلق بالإستراتيجية الفعالة التي يجب انتهاجها على صعيد التجارة الخارجية[1].

فالتحرير الفوضوي للتجارة الخارجية الذي ساد هذه الفترة دفع بحكومة هذه الفترة إلى اتخاذ مجموعة من التدابير الإستعجالية للحد من الفوضى، حيث أعدت الحكومة برنامجا يعتمد على :

-إعطاء الدولة دورا حيويا في تنظيم الإقتصاد.

- ترشيد الإنفاق من العملات الصعبة.

-إتباع سياسة صرف مزدوجة.

-تجنب إعادة الجدولة وتقليص الواردات.

ومن هنا تم إصدار التعليمة 625 المؤرخة في 18 أوت 1992 المتعلقة بالتجارة الخارجية وتمويلها والتي ترسم إطار سياسة تجارية ذات بعدين أساسيين هما:

البعد الأول: تتعلق بالنصوص التنظيمية بحيث تم تحديد معايير دقيقة للحصول على العملة الصعبة من جهة، ومن جهة أخرى تحديد كيفية إدارة وسائل التمويل الخارجي.

البعد الثاني: يتعلق بالمتعاملين التجاريين فلا بد من الضغط على النفقات بالعملة الصعبة إلى أقل ما يمكن لأنها تنهك الإقتصاد الوطني.

وفي هذا المجال تم إنشاء لجنة خاصة تعرف ad-hoc في نوفمبر 1992تحت وصاية رئيس الحكومة وتضم ممثلين من كل من بنك الجزائر، وزارة التجارة ووزارة الصحة، هذه اللجنة ذات طابع إنتقالي، أي مكلفة بمراقبة عمليات

[1]– بن ديب عبد الرشيد، مرجع سبق ذكره، ص 438-439.

التجارة الخارجية وتصحيح الأخطاء أو الإختلالات التي يمكن أن تحدث وكذا السهر على التسيير الجيد لمختلف الموارد، كما تقوم باتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان الإستعمال الأمثل للموارد المالية، وتكون مكلفة بتخصيص غلاف مالي من العملات الصعبة للمستوردين العموميين والخواص،كما تسهر على توفير أفضل تمويل موجه للعمليات الإستيرادية ضمن أفاق الحد من المديونية القصيرة المدى وتفادي مشاكل الخزينة[1].

الفرع الثاني: مرحلة التحرير الكامل للتجارة الخارجية بدأ من 1994

لقد تضمن برنامج الإصلاح الإقتصادي الذي بدأ تطبيقه من قبل السلطات العمومية إبتداءا من سنة 1994 إجراءات واسعة لتحرير التجارة الخارجية.

حيث شرعت السلطات العمومية بوضع برامج للإصلاح الإقتصادي واتخاذ إجراءات واسعة لتحرير التجارة الخارجية، تنفيذا لشروط صندوق النقد الدولي للإنفتاح على العالم الخارجي لدخول السلع والخدمات الأجنبية، وكذلك دخول رؤوس الأموال، وبالتالي أصدرت الحكومة التعليمة 94-13 بتاريخ 12 أفريل 1994 والتي تؤكد عل التوجه الجديد لسياسة التجارة الخارجية في الجزائر، منذ ذلك التاريخ تم تحرير المبادلات التجارية بصفة تامة، فكل شخص طبيعي أو معنوي مسجل في السجل التجاري وفقا للمرسوم 91-37 يمكنه ممارسة نشاط الإستيراد وتبعا للتعليمة 94-13 أصدر بنك الجزائر الذي أعطى مكانة في التقسيم الدولي الجديد للعمل محاولة بذلك الخروج من الاقتصاد الريعي[2].وباعتبار اللجنة AD-HOC المكلفة بمراقبة العمليات الإستيرادية كانت نوعا من أنواع تقييد التجارة فقد تم إلغاؤها وأصبح بإمكان المستوردين الحصول على العملة الصعبة، وسعيا منها لتحقيق الأهداف المسطرة قامت الجزائر بتخفيض تدريجي لمعدلات الرسوم الجمركية حيث خفضت سنة 1994 إلى معدل 60% ثم 45 %سنة 1997 ويبقى هذا المعدل مرتفع[3].

وبحلول سنة 1995 تقرر إلغاء القيود على مدفوعات السلع غير المنظورة على مراحل بداية بالخدمات الصحية والتعليم ثم باقي الخدمات.

---

[1]– بن موسى كمال، **المنظمة العالمية للتجارة والنظام التجاري العالمي الجديد**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص434-435.

[2]– محمد راتول، **تحولات الإقتصاد الجزائري**، بحوث اقتصادية عربية، مجلة علمية، العدد 23، 2001، ص.49

[3]- benissad .H. **Lagustement structurel et expérience**, Algérie, Alain édition, 1994, p 64.

1-برنامج الإستقرار الإقتصادي الأول 1994- 1995

وهو برنامج قصير المدى دخلت الجزائر بموجبه في مرحلة جديدة من الإصلاحات مست كل الميادين المرتبطة بإنعاش الإقتصاد الوطني، وذلك إستعدادا للإنتقال إلى إقتصاد السوق، وعرفت عدة مؤشرات منها تواصل إنخفاض أسعار البترول وارتفاع معدل خدمة الدين وارتفاع مستوى أسعار الإستهلاك واتخذت عدة إجراءات في مجال تحرير التجارة الخارجية[1]:

-إستعادة وتيرة الإقتصاد، تقليص معدل التضخم وكبح نمو الكتلة النقدية، مواصلة تحرير الأسعار وإلغاء دعمها، تعديل قيمة الدينار، الإهتمام بالقطاع الزراعي، تقليص عجز الموازنة، وفي مجال الجباية تقليص الإعفاءات من الرسم على القيمة المضافة والحقوق الجمركية وإجراء تعديل تصاعدي لمعدل الضريبة[2].

كما عملت السلطات على جعل الدينار قابلا للتحويل بالنسبة للمعاملات التجارية وهذا بعد تعديل كاف لسعر الصرف، فابتداءا من أكتوبر 1994 أصبح سعر الصرف مرنا وبعد تطبيق برنامج الإستقرار تحسنت وضعية ميزان المدفوعات حيث إرتفع إحتياطي العملة الصعبة إلى 2.64 مليار دولار في سنة 1994 مقابل 1.5مليار سنة 1993.

2-برنامج التصحيح الهيكلي 1995- 1998

أما فيما يتعلق بالقطاع الخارجي في هذا البرنامج ركز على متابعة تحرير التجارة الخارجية عن طريق رفع القيود الإدارية والمالية، بالإضافة إلى تشجيع الصادرات خارج المحروقات وركز أيضا على تطوير نظام الصرف بإقامة سوق الصرف مابين البنوك سنة 1995،كما تم العمل على جعل الدينار قابل للتحويل، أيضا تم العمل على تخفيض مستوى الحماية الجمركية والحدود القصوى للتعريفة الجمركية على الواردات في إطار التحضير للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، فبالنسبة للواردات خفضت التعريفية الجمركية من 50% في سنة 1996 إلى 45% في1997.

أما الصادرات فقد ألغي كل الحظر السابق عليها كذلك أصبح النظام التجاري الجزائري خاليا من القيود الكمية ابتداءا من جوان 1996 [3].

---

[1]- كريم النشاشيبي وآخرون، **تحقيق الإستقرار والتحول إلى إقتصاد السوق**، دراسة من صندوق النقد الدولي، 1998، ص 36.

[2]- خالدي الهادي، **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي**، دار هومة، الجزائر ،1996، ص 120.

[3]- عبد الله بن دعيدة، **التجربة الجزائرية في الإصلاحات الإقتصادية**، بحوث الندوة الفكرية حول الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص 262- 364.

واعتمدت بعض السياسات أهمها إصلاح السياسة النقدية للحد من معدلات التضخم، تحرير الأسعار، تحرير التجارة الخارجية والتحكم في نظام الصرف بإلغاء رخص التصدير وبعض الواردات تنمية القطاع الخاص وإصلاح المؤسسات العمومية من خلال مخطط إعادة الهيكلة وبرنامج الخوصصة[1]. سياسة الميزانية بواسطة ترشيد النفقات وإصلاح النظام الضريبي بإلغاء الإعفاء على الرسم على القيمة المضافة على العديد من المواد[2].

المطلب الثالث: جوانب الإصلاح في التجارة الخارجية

لقد شرعت الجزائر في إصلاح هيكل شامل من أجل علاج جذور الأزمة والتي تمثلت في جملة من آليات التحول الفعلي لتحرير التجارة الخارجية والتعديل الهيكلي في الجزائر ضرورة حتمية،حيث قامت الجزائر بالتفاوض مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي نتيجة للأوضاع التي كانت تزيد تأزما، وفي 22 ماي 1996 وافق الصندوق على إعادة التعاقد مع الجزائر وجاء الاتفاق بعد أشواط قطعتها الجزائر في مجال الإصلاحات[3].

الفرع الأول: الإصلاحات ضمن برنامج التصحيح الهيكلي

يمكن تحديد برنامج التصحيح الهيكلي في المحاور التالية[4]:

الموازنة العامة للدولة، ميزان المدفوعات، السياسة النقدية.

1- المحور الأول: وهو خاص بإجراءات القضاء على العجز التجاري في ميزان المدفوعات ويشمل[5]:

- تخفيض القيمة الخارجية للعملة.
- إلغاء الرقابة على الصرف الأجنبي أو تقليصها إلى أدنى الحدود.
- تحرير الإستيراد من القيود وخصوصا بالنسبة للقطاع الخاص.
- إلغاء الإتفاقية الثنائية التجارية.
- السعي لإيجاد السوق التجاري الحر.

---

[1]- كريم النشاشيبي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 92.

[2]- مدني بن شهرة، **الإصلاح الإقتصادي وسياسة التشغيل في الجزائر**، دار الحامد، الطبعة الأولى، الأردن، 2009، ص 146.

[3]- بن طيب زهية، مرجع سبق ذكره، ص 76.

[4]- رمزي زكي، **التضخم الهيكلي في الدول النامية**، دار المستقبل العربي، الطبعة الأولى، لبنان، 1986، ص 165.

[5]- رمزي زكي، **الإقتصاد العربي تحت الحصار**، دار المستقبل العربي، الطبعة الأولى، لبنان، 1989، ص84.

2- المحور الثاني: ويتعلق بإجراءات مكافحة التضخم وتشمل[1]:

- تقليل العجز في الموازنة العامة للبلاد عن طريق الضغط على الإنفاق العام الجاري والإستثماري و زيادة الضرائب والرسوم الجمركية وزيادة الأسعار التي تباع بها المنتجات وإلغاء الإعانات المقررة للسلع والخدمات المعيشية.
- زيادة سعر الفائدة المدينة والدائنة.
- وضع حدود عليا للإئتمان المصرفي المسموح به للحكومة وشركات القطاع العام.
- زيادة أسعار مواد الطاقة.
- تقليل التوظيف الحكومي.

3- المحور الثالث: وهو خاص بإجراءات تشجيع الإستثمار الخاص والمحلي والأجنبي وتضم[2]:

- إعطاء مزايا ضريبية لنشاط رأس المال الخاص أجنبي كان أو محلي.
- ضمان عدم تأميم أو مصادرة أو فرض الحراسة على المشروعات الخاصة.
- ضمان حرية تحويل أرباح الشركات ودخول المشروعات الأجنبية للخارج.
- تقليص القطاع العام وقصر نشاطه في البنية الأساسية وترك الباقي للقطاع الخاص.
- تعديل قوانين الشركات وتنمية أسواق رأس المال المحلية.
- تحرير الأسعار من التدخل الحكومي وتركها لقوى العرض والطلب .

أما البنك العالمي فقد شخص الأوضاع التي تمر بها الجزائر بأنها ناتجة عن تراكم في الأخطاء التي ارتكبتها الدولة المعنية وتأخرها في إجراء عمليات التكييف للقضاء على الإختلالات الهيكلية،

كما أن البنك لا يعترف بخطورة العوامل الخارجية بارتفاع أسعار النفط و ارتفاع أسعار الواردات وارتفاع قيمة الدولار، وهي تعتبر متغيرات خارجية يتعين على البلاد أن تكيف سياساتها مع هذه المتغيرات ويمكن تلخيص هذا البرنامج في النقاط التالية[3]:

---

[1] - رمزي زكي، **الإقتصاد العربي تحت الحصار**، مرجع سبق ذكره ،ص 185.

[2] - نفس المرجع، ص 185.

[3] - رمزي زكي، **التضخم والتكيف الهيكلي في الدول النامية**، مرجع سبق ذكره ص 170.

أ- تحرير الأسعار:

يرى البنك أن تدخل الدولة في جهاز الأسعار يؤدي إلى تشويه الأبعاد النسبية ويكبح من الحواجز لزيادة الكفاءة الإنتاجية والتخصص الأمثل للموارد، وهو ضد الحد الأدنى للأجور وضد الدعم السلعي وبالتالي ضرورة تخفيف العبء المالي على كامل الحكومات .

ب- سياسة تحديد أسعار الصرف:

من خلال برنامج زمني يهدف إلى إعادة التوازن الخارجي وبالتالي تخفيف العجز في ميزان المدفوعات الذي سببه ناتج عن عدم التقييم الحقيقي لعملة البلد، حيث يحدد سعر صرف العملة بقيمة أعلى من قيمتها الحقيقية.

إن المنطق النظري وراء سياسة تخفيض سعر العملة الوطنية هو تحقيق قدر أكبر من الإنتاج مع إمكانية زيادة الصادرات وجذب المستثمرين الأجانب.

ج- تحرير أسواق المال: حيث يتم إزالة القيود التي يضعها البنك المركزي على أسعار الفائدة على الودائع وعلى القروض بحيث يتم تحديدها بناء على مستوى العرض والطلب في السوق، تؤدي هذه السياسة إلى زيادة حجم الإدخار وكفاءة أكثر في توزيع الإئتمان من خلال أسعار فائدة حقيقية موجبة.

ويوصي الخبراء الإقتصاديون البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بضرورة تحرير أسعار الفائدة على الودائع والقروض مما يؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية التنافسية وبالتالي تحسين الخلل في ميزان المدفوعات وزيادة كفاءة موارد الإنتاج.

تؤدي أسعار الفائدة الحقيقية الموجبة إلى زيادة دخول رأس المال الأجنبي وانخفاض هجرة رأس المال المحلي.

د- تحرير الأسواق:

يتم تحرير الأسواق من خلال تحرير أسعار السلع والخدمات والأجور من القيود الإدارية بحيث يتم تحديدها بناء على قوى العرض والطلب من جهة وتحرير الإستثمار بحيث ترتفع القيود المفروضة إلى الراغبين في الإستثمار إلى تعزيز ديناميكية السوق بحيث يتم توجيه الموارد إلى أماكن استعمالها بكفاءة.

ه- تحرير التجارة الخارجية:

يهدف تحرير التجارة الخارجية إلى زيادة القدرة على المنافسة سواء محليا أوعالميا، وسوف يكون لمثل هذه السياسة تأثير على الحساب الجاري وميزان المدفوعات ورغم ذلك فقد تؤدي سياسة تحرير التجارة الخارجية إلى

تخفيض إيرادات الدولة خاصة إذا لم يصطحب التخفيض في نسبة الضرائب على الواردات زيادة في ضرائب أخرى وغياب نظام مالي جيد يصعب من مهمة الإستجابة للمنافسة الخارجية بشكل جيد.

الفرع الثاني: نماذج من الإصلاحات الإقتصادية الخاصة بقطاع التجارة الخارجية :

عملت الجزائر على إتخاذ العديد من الإصلاحات في المجال المالي و الجبائي والجمركي أهمها:

1- النظام المالي: يضم كل من البنوك، شركات التأمين والسوق المالية.

أ- القطاع البنكي: تم الشروع في إصلاح القطاع البنكي مع صدور قانون النقد والقرض سنة 1990 وتم تدعيم الدور الرقابي للبنك المركزي وتعزيزه بصلاحيات واسعة وجاء الأمر رقم 13 المؤرخ في 26 أوت 2003 ليؤكد أكثر على القواعد الإحترازية المطلوب من البنوك اعتمادها حينما تم رفع رأس المال المطلوب لتأسيس البنوك.

كما شرع البنك الجزائري في عصرنة أنظمة الدفع وطرح منتجات جديدة وكذلك قيامه بتمحيص آليات المراقبة واليقظة والإنذار بالنسبة للنظام البنكي في مجمله حيث أكد هذا التوجه استحداث آلية جديدة لمتابعة البنوك[1].

ب- قطاع التأمين: يرجع تاريخ انفتاح سوق التأمينات في الجزائر إلى الأمر رقم 07/95 عام 1995 المتعلق بالتأمينات،وبالتالي فتح المجال أمام رؤوس الأموال الخاصة، محلية كانت أم أجنبية بإنشاء شركات التأمين .

وفي سنة 2006 جاء القانون المعدل والمتمم رقم 04/06 ليضيف موجة ثانية من الإصلاحات تهدف إلى تحرير القطاع وتوفير ظروف ملائمة لتطوير التحكم في نشاطه يتكون من 16 شركة،7 شركات عامة ،7 شركات خاصة، تعاضديتان، والسوق المالي جاء المرسوم التشريعي رقم 10/93 المتعلق بالأسواق المالية ليؤسس بورصة الجزائر وعلى هذا الأساس تم إنشاء لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة سنة 1996.

ونظر لأهميتها في الإقتصاد الوطني من حيث التمويل والمنافسة عملت السلطات على تعزيز الإطار التشريعي لها بإقرار هيئة المؤتمن المركزي للسندات وصياغة برنامج لقيد عدد معتبر من المؤسسات العمومية فضل عن إزالة العراقيل أمام الخواص.

[1]- عبد الرحمن تومي، **الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر**، الواقع والأفاق 2000،2009، دراسات إقتصادية العدد 12 ،2009 ،مركز البصيرة، ص68.

2- النظام الجبائي:

لقد شهد النظام الجبائي بداية من سنة 1992 إلى الآن سلسلة من الإصلاحات بشكل تدريجي عميق،وعلى هذا الأساس فقد تم إدخال تعديلات عديدة ساعدت إلى حد بعيد في تبسيط وتطوير النظام الجبائي.

- الضريبة على مداخيل الأشخاص: تم تبسيطها في الضريبية على الدخل الإجمالي.
- الضريبة على مداخيل الشركات: حيث تم إدراج الضريبة على أرباح الشركات بمعدل 25% تخفض إلى 12.5%
- الضريبة على الإنفاق:تم تبسيطها من خلال الرسم على القيمة المضافة التي كانت تتراوح بين 80% انتقلت إلى معدلين بنسبة 7%، 17%.
- الضريبة على رأس المال المتقطعة عند إبرام الصفقات ونقل الملكية حيث تم تعديلها مع تخفيض محسوس في الحقوق المترتبة عنها.
- إلغاء العديد من التصريحات واستبدالها بوثيقة واحدة.
- منح مزايا عديدة لدعم الإستثمار عن طريق (CNAC, ANSEJ, ANDI)
- التخفيض المعتبر للضريبة في حدود(25%و50 %) لفائدة pme.
- التخفيضات المحسوسة في معدلات الحقوق والرسوم وخاصة منها الواقعة أساسا على عائق المؤسسات[1].
- يجب الإعتماد أكثر على الضرائب المباشرة من خلال تشجيع الإستثمار وتحسين تنظيم وإدارة المؤسسات العمومية، وبالتالي تحسين المنتوج الضريبي من خلال نشاطها ضف إلى ذلك يجب تحسين التحصيل الضريبي ومكافحة ظاهرة التهرب الضريبي.

3-النظام الجمركي:

يعتمد النظام الجمركي الجزائري على مجموعة من الأنظمة الجمركية الإقتصادية: نظام العبور،نظام المستودع، نظام القبول المؤقت، نظام إعادة التموين بالإعفاء،ن ظام المصنع الخاص للمراقبة الجمركية، ونظام التصدير المؤقت.[2]

[1] – عبد الرحمن تومي، مرجع سبق ذكره، ص 71.

[2] - حمشة عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 95.

- لقد مس هذا النظام الجمركي عدة إصلاحات خاصة منذ 2001 حيث يعتمد على القيمة التعاقدية الحقيقية للمبادلات عن القيمة الإدارية وتنحصر في أربع معدلات:
  - معدل الإعفاء0%.
  - المعدل المنخفض5%.
  - المعدل الوسيط 15%.
  - المعدل المرتفع 30%.

كما استجاب النظام الجمركي الجزائري إلى كل القواعد التي نصت عليها إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي حيث أصبحت 3/1 من التعريفة الجمركية موضوع تفكيك تعريفي شامل إبتداءا من سنة 2005 كمرحلة أولى وفي سبتمبر 2007 كمرحلة ثانية .

جدول رقم (05) :يبين وتيرة التفكيك الجمركي

القائمة	نوع المنتجات	وتيرة التفكيك التنفيذ
1	المواد الأولية، معدل التعريفة يتراوح من 5% إلى 15%	إلغاء فوري للتعريفة بمجرد دخول الإتفاقية حيز التنفيذ
2	المنتجات نصف مصنعة التجهيزات الصناعية	يبدأ التفكيك لسنتين بعد دخول الإتفاقية حيز التنفيذ وتمتد على مدى 5سنوات بنسبة تفكيك 20%
3	المنتجات تامة الصنع النهائية	يبدأ التفكيك بعد سنتين من دخول الإتفاقية حيز التنفيذ على مدى عشر سنوات وبنسبة تفكيك 10%

المصدر:حمشة عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص95-96.

المبحث الثاني: وضعية ميزان المدفوعات الجزائري

بما أن ميزان المدفوعات يعكس وضعية أي دولة من حيث مستوى تطور ونمو اقتصادها خلال فترة زمنية معينة، ولهذا فقد قمنا بالتطرق إلى هذا المبحث لندرس فيه الخصائص التي يتميز بها ميزان المدفوعات الجزائري وكذا دراسة أرصدة ميزان المدفوعات خلال إصلاحات التجارة الخارجية.

المطلب الأول: خصائص ميزان المدفوعات الجزائري

يتميز الإقتصاد الجزائري وبالتالي ميزان مدفوعاته بخصائص سلبية منها ما هو نتاج عملية تطور تاريخي طويل ومعقد، أدى الإستعمار دورا أساسيا في تكوينها وتبرز الخصائص الموروثة عن الوضع الإستعماري **في**[1]:

- التخلف الإقتصادي وتشوه البنية الإقتصادية.
- التبعية الإقتصادية للدول المتقدمة.

ومنها ما هو نتاج العلاقات الإقتصادية العالمية الحالية غير المتكافئة بين الدول الصناعية الكبرى والدول النامية ومنها الجزائر والتي يمكن إبرازها في ما يلي:

1- عدم إستقرار أسعار الصادرات: تعتبر الجزائر من الدول أحادية التصدير حيث تمثل المحروقات نسبة تفوق 90 % من صادراتها، وبالتالي تخلق خصائص العرض والطلب على هذه المنتجات مشكلات خاصة فيما يتعلق بعدم إستقرار أسعارها، حيث كلما كانت أسعار المحروقات أكثر تعرضا لتقلبات الأسعار كلما زاد تعرض ميزان المدفوعات للتقلبات، وبالتالي زيادة إحتمالات تعرض ميزان المدفوعات للعجز.

2- إنخفاض معدل التبادل الدولي: يعرف معدل التبادل الدولي بأنه النسبة بين أسعار الصادرات وأسعار الواردات أي (px/pm) وباعتبار الجزائر دولة من الدول النامية يمكن تلخيص أسباب تدهور معدل التبادل الدولي لهذه الدول فيما يلي[2]:

- مرونة الطلب على السلع الأولية.
- المنافسة الشديدة بين صادرات الدول النامية نتيجة تماثلها مما يؤدي بالضرورة إلى انخفاض أسعارها.

---

[1]- كاظم حبيب، **الإقتصاد العربي بين التعثر والوحدة**، بحوث إقتصادية عربية، العدد الأول، خريف 1992، ص32.

[2]- جميلة الجوزي، **ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مجلة الباحث، عدد11، جامعة الجزائر، 2012 ، ص229.

3- ضعف القاعدة الإنتاجية: تتميز القاعدة الإنتاجية في الدول النامية عامة والجزائر خاصة بعدم التنوع وبالأحادية مما يجعل هذه الإقتصاديات عرضة لتقلبات أسعار صادراتها وبالتالي ضعف قدرتها التنافسية سواء على المستوى الداخلي أو الدولي.

المطلب الثاني: تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال إصلاحات التجارة الخارجية

ميزان المدفوعات هو من بين أهم المؤشرات التي بإمكانها إعطاء دلالات معبرة عن الوضع الإقتصادي لأي دولة وعليه فإن القيام بدراسته يبين لنا الوضعية التي كانت تمر بها الجزائر ولهذا سنقوم بدراسة أرصدة ميزان المدفوعات.

1- تطور ميزان العمليات الجارية: يمثل الحساب الجاري المعاملات المتعلقة بالسلع والخدمات والدخل والتحويلات الجارية، ويتكون هذا الحساب من الميزان التجاري، وميزان الدخل والخدمات وصافي التحويلات.

أ- تطور الحساب التجاري:

عرف الميزان التجاري تذبذبا طوال فترة الدراسة حيث حقق خلال سنة 1990 فائضا قدره 3.11 مليار دولار وقد جاء هذا نتيجة قيمة الصادرات المحققة والمقدرة بـــ 12.88 مليار دولار منها الصادرات من المحروقات المقدرة بـــ12.35 مليار دولار و الصادرات خارج المحروقات بـــ 0.53 مليار دولار (53 مليون دولار) ونتيجة لقيمة الواردات المقدرة بـــ 9.77 مليار دولار.

كما وارتفع رصيد الميزان التجاري لعام 1991 ليبلغ 4.67 مليار دولار وكان هذا نتيجة انخفاض في قيمة الواردات الجزائرية التي أصبحت تقدر ب 7.77 مليار دولار كما أن الصادرات الجزائرية انخفضت إلى 12.44 مليار دولار، كما واستمر الانخفاض في قيمة الصادرات إلى غاية نهاية 1994 أي عرفت قيمة الصادرات رصيد 8.89 مليار دولار حيث عرف الميزان التجاري خلال هذه السنة عجزا يقدر بـــ 0.3- مليار دولار وهي السنة الوحيدة التي عرف فيها الميزان التجاري عجزا كما عرفت أقل رصيد للصادرات الجزائرية طوال فترة الدراسة. وابتداءا من سنة 1995 عرف الميزان التجاري تحسنا حيث حقق فائضا يقدر بـــ 0.2 مليار دولار وكانت قيمة الصادرات المحروقات تقدر بـــ 9.7 مليار دولار والواردات 10.1 مليار دولار كما تحسنت أيضا قيمة الصادرات خارج المحروقات لتكون 0.5 مليار دولار بعدما كانت سنة 1995 تقدر بـــ 0.3 مليار دولار، ليستمر الميزان التجاري في التحسن نتيجة ارتفاع قيمة صادرات المحروقات إلى غاية 1998 حيث تميزت هذه السنة بانهيار أسعار البترول أين بلغ متوسط سعر البرميل 12.85 دولار للبرميل ، فأحدث ذلك أثرا بالغا على عوائد الصادرات ورصيد الميزان التجاري، فقد انخفض رصيد

الميزان التجاري من 5.69 مليار دولار سنة 1997 إلى 1.28 مليار دولار سنة 1998 حيث نلاحظ أن قيمة الصادرات انخفضت إلى 10.15 مليار دولار سنة 1998 بعدما كانت سنة 1997 تقدر بـــ13.82 مليار دولار، حيث أن الصادرات من المحروقات في سنة 1997 كانت 13.18 مليار دولار لتصبح عام 1998تساوي 9.77 مليار دولار ، كما أن الصادرات من المحروقات هي الأخرى انخفضت لتصبح 0.38 مليار دولار بعدما كانت سنة 1997 تقدر بـــ0.64 مليار دولار وفي نفس الوقت ارتفعت قيمة الواردات إلى 8.87 مليار دولار، ولكن هذا الانخفاض لم يستمر حيث عاود الميزان التجاري الارتفاع سنة 1999 ليصبح 3.36 مليار دولار نتيجة ارتفاع قيمة صادرات المحروقات أين سجلت رصيد 11.91 مليار دولار كما صاحب هذا الارتفاع أيضا ارتفاع في قيمة الواردات حيث كانت تقدر بـــ 8.96 مليار دولار.

ب- صافي خدمات غير العوامل و صافي دخل العوامل.

عرف هذين الحسابين رصيدا سلبيا طوال فترة الدراسة ، حيث عرف حساب خدمات غير العوامل عام 1990 عجز يقدر بـــ 1.20- مليار دولار وتواصل هذا العجز إلى غاية نهاية فترة الدراسة عام 1999 أين عرف رصيد يقدر بـــ 1.84- مليار دولار.

أما حساب صافي دخل العوامل فقد عرف عجز عام 1990 يقدر بـــ 2.09- مليار دولار وتواصل هذا العجز طوال فترة الدراسة حيث كان العجز سنة 1999 يقدر بـــ2.29- مليار دولار.

ج- صافي التحويلات:

عرف هذا الحساب رصيدا ايجابيا طوال فترة الدراسة، وعرف هذا الحساب أعلى قيمة له سنة 1990 بـــ1.53 مليار دولار ، وأقل قيمة له سنة 1999 بـــ0.79 مليار دولار.

مكن ومما سبق يمكن أن نقول أن ميزان العمليات الجارية عرف عجزا سنوات 1994 و1995 و1998 برصيد 1.8- مليار دولار ، 2.2- مليار دولار و 1.12- مليار دولار على الترتيب. أما باقي السنوات فقد عرف ميزان العمليات الجارية فائضا[1]. وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

[1]- أنظر الملحق 1، ص154.

شكل رقم (01): تطور رصيد ميزان العمليات الجارية خلال السنوات 1990– 1999.

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الملحق رقم 1ص154.

2– تطور ميزان حساب رأس المال:

يعتبر هذا الحساب المكون الثاني لميزان المدفوعات ويمثل صافي التحركات الرسمية والخاصة لرؤوس الأموال، والتي تتمثل في القروض الخارجية وأقساطها المسددة بادا متذبذبا طوال فترة الدراسة بالإضافة إلى الاستثمارات الأجنبية.

أ– الإستثمار الأجنبي المباشر:

عرف رصيد الاستثمار المباشر عام 1990 و1991 عجزا بقيمة 0.04- مليار دولار و 0.08- مليار دولار، ومن سنة 1992 إلى غاية 1995 فلم يعرف الاستثمار الأجنبي أي رصيد (الرصيد 0)، ليعود حساب رأس المال ليحقق فائضا في باقي سنوات فترة الدراسة، ليكون أكبر فائض يحققه في سنة 1998 برصيد 0.47 مليار دولار.

ب– رؤوس الأموال:

حقق هذا الحساب رصيدا سلبيا طوال فترة الدراسة إلا في سنة أين حقق فائض بقيمة 0.1 مليار دولار، وكان أكبر عجز عرفه هذا الحساب سنة 1995 بقيمة 9.3- مليار دولار.

ج- قروض قصيرة الأجل والسهو والخطأ:

عرف هذا الحساب رصيدا سلبيا طوال فترة الدراسة.

مما سبق يمكن أن نقول أن حساب رأس المال حقق طوال فترة الدراسة عجزا، وكان أكبر عجز حققه سنة 1995 بـــ4.1- مليار دولار لينخفض هذا العجز قليلا ليصبح 0.66- مليار دولار سنة 1998 ليرتفع مرة أخرى سنة 1999 إلى غاية 2.40 مليار دولار[1].وهو ما يبينه الشكل الموالي:

الشكل رقم(02): تطور رصيد حساب رأس المال خلال السنوات 1990-1999.

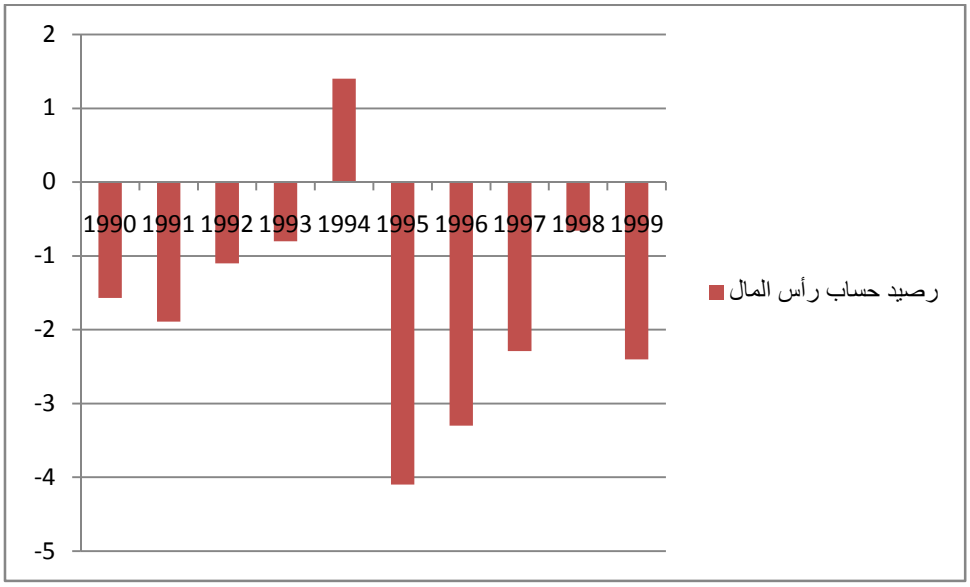

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الملحق رقم 1ص154.

3- تطور الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات:

عرف الرصيد الإجمالي والكلي لميزان المدفوعات رصيدا متذبذبا طوال فترة الدراسة، حيث عرف هذا الرصيد عجزا عام 1990 بقيمة 0.5 مليار دولار ليرتفع سنة 1991 ويعرف فائضا بقيمة 0.5 مليار دولار وسنة 1992 بفائض 0.2 مليار دولار، أما سنة 1993 فقد عرف ميزان المدفوعات رصيدا متوازنا.ليعاود ميزان المدفوعات الجزائري الانخفاض سنة 1994 ليسجل عجز بقيمة 4.4- مليار دولار وسار دولار وفي سنة 1995 سجل عجز يقدر بـــ6.3- مليار دولار وهو أكبر عجز عرفه ميزان المدفوعات الجزائري طوال فترة الدراسة، لينخفض هذا العجز سنة 1996 إلى 2.10- مليار دولار، وفي سنة 1997 فقد حقق ميزان المدفوعات فائضا بقيمة 1.16 مليار دولار، أما في

[1]- أنظر الملحق 1، ص154.

سنة 1997 فقد حقق ميزان المدفوعات الجزائري فائضا بقيمة 1.16 مليار دولار.ليعود ويحقق عجزا سنتي 1998 و1999 يقدر بـــ 1.78- مليار دولار و2.38- مليار دولار على الترتيب[1]،وهو ما يبينه الشكل الموالي:

الشكل رقم(03): تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال السنوات 1990-1999.

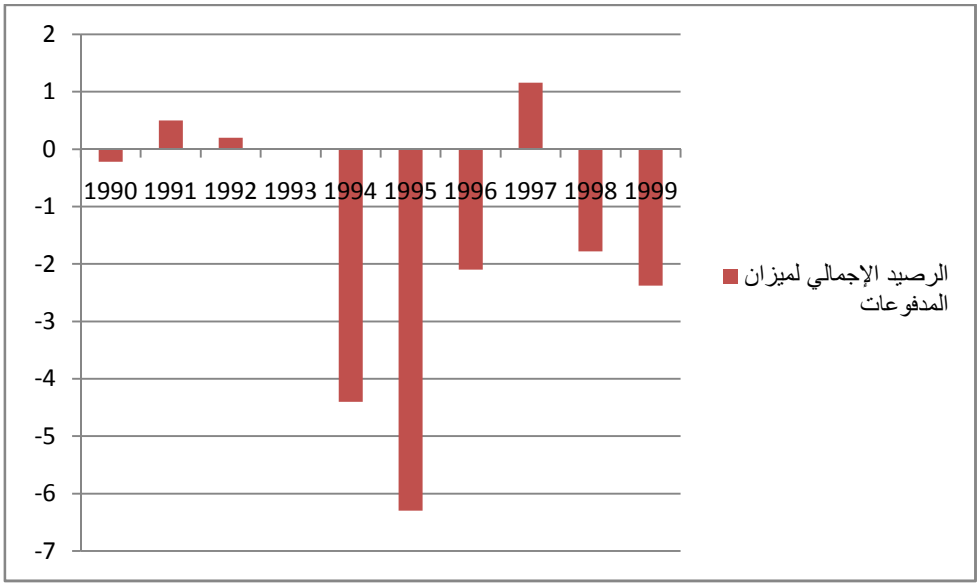

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الملحق رقم 1ص154.

المبحث الثالث:آليات ترقية التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات

عرفت الأعمال الجزائرية تغيرات على مستوى هياكلها الإستراتيجية خاصة الإقتصادية منها،حيث قامت بتجسيد برامج إصلاحية واسعة تهدف إلى إصلاح وترقية تجارتها الخارجية، وهذا تحسبا لمزيد من الأزمات التي قد تقع فيها الجزائر نتيجة انهيار أسعار البترول ومن هذا المنطلق قمنا بالتطرق إلى هذا المبحث الذي قسمناه إلى ثلاث مطالب وهي: المطلب الأول: البنية القانونية والتنظيمية لترقية التجارة الخارجية، أما المطلب الثاني فكان لدراسة البنية المؤسسية لترقية التجارة الخارجية والمطلب الثالث فقد كان للإستراتيجية الوطنية لترقية التجارة الخارجية.

المطلب الأول:الإطار القانوني والتنظيمي لترقية التجارة الخارجية

تعتبر ترقية التجارة الخارجية والصادرات وتنويعها من أهم ما كانت تصبوا إليه الجزائر من الإصلاحات الإقتصادية التي باشرتها منذ بداية التسعينات، وقصد بلوغ هذا تم وضع إطار قانوني ينظم التصدير خارج المحروقات

[1]- أنظر الملحق 1، ص154 .

يتم من خلالها حصر مختلف العراقيل التي تواجه المصدر وترجمتها بعد ذلك في شكل تسهيلات على المستوى المالي والضريبي والجمركي.

1- التسهيلات المالية:

بداية من القانون رقم 90-02 المؤرخ في سبتمبر 1990 الذي ينص في مادته السابعة على أن يسمح للمصدر التصرف في جزء أو في كل المبالغ المحصل عليها بالعملة الصعبة من خلال قيامه بعملة تصدير منتجات خارج المحروقات وتمس هذه المادة أيضا مصدري الخدمات، ومن جانب آخر تم إقرار عملية التوطين والتسوية المالية للصادرات خارج المحروقات[1].

أما فيما يخص البنوك التجارية فقد منح لهذه الأخيرة حرية أكبر في إدارة النقد الأجنبي من حصيلة الصادرات خارج المحروقات.

وتم تجسيد إعادة تأهيل تشريعاتنا، عبر إصدار الأمر 03-04 المؤرخ في 17 جويلية 2003 المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على تصدير واستيراد السلع ويكرس هذا الأمر مبدأ تحرير استيراد وتصدير السلع ويذكر الأمر نفسه أنه يمكن لكل شخص معنوي أو طبيعي ممارسة التجارة الخارجية شرط خضوعه لمراقبة الصرف.

ومنذ 1994 أصبح بإمكان المصدرين تسجيل نسبة 50% من حصيلة صادراتهم خارج المحروقات ومن منتجاتهم المنجمية في حسابهم بالعملة الصعبة.

ومع إنشاء سوق صرف مابين البنوك في الجزائر، كان من المهام الأساسية لهذا السوق هو تغطية العمليات الجارية للبنوك وعمليات زبائنهم المتعلقة أساسا بإعادة تمويل وتقديم تسبيقات حول الحصيلة المتأتية من الصادرات خارج المحروقات والمنتجات المنجمية[2]. إضافة يتم تقديم الدعم للمصدرين لبعض المواد لاسيما منها التمور حيث أن تصديرها يستفيد من دعم مزدوج طبق للقرار الوزاري المشترك بين وزارة التجارة والفلاحة سنة 2001 والمتمثل في التكفل

[1]- حمشة عبد الحميد، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة- دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013/2012، ص97.

[2]- كريم النشاشيبي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 112.

بـــ80%من نفقات النقل ومنح 5 دينار لكل كلغ كمكافأة لتشجيع الإنتاج والتصدير[1].

وبموجب المادة 129 من قانون المالية لسنة 1996 تم إنشاء حساب خاص تحت رقم 302-084 بعنوان الصندوق الوطني الخاص بترقية الصادرات وغرض إنشائه هوتقديم المساعدات المالية التي تتمثل في قيمة 80% للمعارض الدولية و80% لتكاليف النقل، إضافة إلى تقديم المساعدات في خصوص دراسات الأسواق وتحسين النوعية[2].

2- التسهيلات الضريبية:

تعتبر الضرائب عنصر هاما في ترقية التجارة الخارجية وتشجيع الصادرات خارج المحروقات من خلال إعفاء المؤسسات المصدرة إعفاءا كليا أو جزئيا من دفع الضرائب ومن أمثلة هذه الإعفاءات هي:

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة ففي المادة 13 تعتبر كل المبيعات الموجهة نحو التصدير معفاة من TVA باستثناء بعض العمليات المتعلقة ببيع الأشياء الفنية.

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركاتIBS: من خلال المادة 12 من قانون المالية لسنة 1996 ويتمثل هذا الإعفاء لمدة 5 سنوات بالنسبة للمؤسسات التي تحقق عمليات تصديرية من السلع والخدمات إلى الخارج ،أما بالنسبة للخدمات مدة الإعفاء 3 سنوات لفائدة وكالات السياحة والأسفار.

-الإعفاء من الدفع الجزافيVF ومن الرسم على النشاط المهنيTAP: لقد جاء إعفاء الصادرات خارج المحروقات عبر المادة 19 من قانون المالية لسنة 1996 وهذا باستثناء خدمات النقل البري والجوي والخدمات البنكية وخدمات إعادة التأمين كذلك استفادة قطاع السياحة من إعفاء 3 سنوات يمس فقط رقم الأعمال المحقق بالعملة الصعبة وتم تدعيم هذا عن طريق المادة 6 من قانون المالية لسنة 2006[3].

- التسهيلات الجمركية:

---

[1] - **www.min commerce.dz** وزارة التجارة تاريخ الإطلاع 2014/03/20

[2] - **www.ALGEX.dz** الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية تاريخ الاطلاع 2014/03/20

[3]- **www.ALGEX.dz** تاريخ الإطلاع 2014/03/20

تشكل الأنظمة الإقتصادية الجمركية المنصوص عليها في قانون الجمارك حيث تسمح هذه الأنظمة من تخزين وتحويل واستخدام ونقل البضائع دون تطبيق أي حق أو رسم دون القيام بإجراءات التجارة الخارجية وهو ما يساهم في تقليل عبئ خزينة المؤسسة وينعكس إيجابيا إلى سعر المنتوج الموجه للتصدير[1].

بالإضافة إلى أنها تسمح مؤقتا بإستيراد مستلزمات الإنتاج التي تدخل في صنع منتجات محلية موجهة للتصدير وفي هذا الصدد تم إنشاء العديد من الأنظمة أهمها:

أ- **التصدير المؤقت**: فقد نصت المادة 195 من قانون المالية على أن البضائع المرسلة إلى الخارج قصد إعادة تحويلها أو عرضها في المعرض أو أية تظاهرة أخرى يمكنها أن تصدر بصفة نهائية انطلاقا من الخارج.

ب- نظام القبول المؤقت: عرفت المادة 174 من قانون المالية بأن هذا النظام هو الذي يسمح بقبول في الإقليم الجمركي البضائع المستوردة المعدة للتصدير خلال مدة معينة مع وقف الحقوق والرسوم ودون تطبيق المحضورات ذات الطابع الإقتصادي وذلك بقبولها على حالاتها أو إخضاعها لتحويل أو تصنيع.

ج- نظام المستودعات الجمركية: ويقصد به النظام الجمركي الذي يتم فيه تخزين البضائع في مجالات تعينها الجمارك لمدة معينة وهناك العديد من الأنواع عامة، خاصة وصناعية بالإضافة إلى الأنظمة الاقتصادية الجمركية،هناك وسيلة أخرى تستخدمها الجمارك لتشجيع الصادرات خارج المحروقات وتمثل في إجراءات تسهيل طرق الجمركة عند التصدير مثل عملية فحص البضائع في محل المصدر وإزالة تراخيص التصدير[2].

أما الوسيلة الثالثة فتتمثل في الإعفاء من دفع الحقوق الجمركية المتعلقة بالصادرات النهائية مثل السماح بمقايضة منتوج جزائري بمواد أولية أو منتجات نهائية أجنبية بدون دفع أي حقوق المقايضة على الحدود ومثل ما هو معمول به الجنوب.

وفي الأخير يمكن القول أن بالرغم من أهمية هذه الإجراءات وضرورتها إلا أنها تكون إجراءات كلاسيكية تستمدها معظم الدول لتنمية صادراتها وبالتالي الحديث اليوم أصبح أكثر حول إجراءات جديدة يمكن أن يعول عليها مثل تقديم المعلومات حول الأسواق الأجنبية وتكثيف النشاطات التسويقية عبر الدبلوماسيات الموجودة في الخارج.

---

[1] – حمشة عبد الحميد، مرجع سبق ذكره ، ص 98.

[2] - Amrouche Missoum، **les fiabilités douaniers l'exportation symposium national sur les rassures de promotion des exportation** ,Alger 29-30 décembre ,1996.

4- منح معاملات تفضيلية لمؤسسات التصدير : والتي تمثل في:

أ-**إلغاء التخصيص المركزي للموارد بالعملة الصعبة**:بموجب التعليمية رقم94/20 المؤرخة في 1994/04/12 ومع هذه الحلول اعترفت السلطة بحرية الأعوان الإقتصاديين في تداول العملات الصعبة، كما نجم عن هذا الإتفاق إعادة النظر في قوائم الإستيراد المعمول بها والتي كانت تميز بين ثلاث أنواع من القوائم لكن مع صدور التعليمة رقم94/23 ألغى هذا التمييز وأصبحت كافة المنتوجات حرة التصدير والإستيراد[1].

ب-منح إعفاءات جبائية:وتندرج هذه الإعفاءات ضمن سياسة الحث الجبائي الهادفة إلى تشجيع التصدير وفي هذا الشأن أعطى قانون المالية لسنة 1996 الصادر بموجب القانون رقم 26/95 المؤرخ في 1995/12/30 الصادرات من أداء الرسم على القيمة المضافة أما قانون الضرائب فقد نصت على منح إعفاء مؤقت لمدة خمس سنوات على الأرباح الصناعية والتجارية لمؤسسات التصدير وكما نص قانون المالية لسنة 1996 على إعفاءات لمدة خمس سنوات من دفع الضريبة على أرباح الشركات كما تم تمديد الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي بالنسبة للمداخيل الناجمة عن التصدير[2].

ج- تعديل النظام الجمركي والحقوق الجمركية: تم إجراء تخفيضات في التعريفة الجمركية حيث تم تخفيضها من نسبة 120% إلى 60% ثم انخفضت النسبة القصوى من 50% إلى 45% سنة 1997 ثم إلى 40%سنة 1998 وهكذا يقدر مستوى التخفيض بنسبة 10% سنويا إبتداءا من 1994 إلى 1997.

أما بالنسبة للخطوة الثانية والمتعلقة بتعديل الأنظمة الجمركية فقد تمت بموجب القانون رقم 10/98 المتعلق بقانون الجمارك حيث ميز هذا التعديل بين نظامين أساسيين هما:

-نظام الأنشطة الصناعية الموجهة للتصدير.

-نظام إعادة التموين بالإعفاء.

---

[1] - بهلول مقران، **علاقة الصادرات بالنمو الإقتصادي خلال الفترة 1970 – 2005**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، فرع إقتصاد كمي ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010/ 2011، ص 65.

[2] - العجة الجيلالي، **التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2007، ص 258.

-**تخفيض أسعار النقل البحري والبري:** وقد تم التخفيض حسب الجدول التالي المعد من طرف الشركة الوطنية للملاحة البحرية والشركة الوطنية للنقل البحري.

جدول رقم(06): نسب تخفيض أسعار النقل البري

نسب التخفيض	مجال التخفيض
%50	من سعر النقل البحري
%50	من المنتوجات المخزنة
%20	على المناجم والفضلات الحديدية
%50	على كافة البضائع ذات المنشأ الجزائري

المصدر : بهلول مقران، **علاقة الصادرات بالنمو الإقتصادي خلال الفترة 1970- 2005**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، فرع إقتصاد كمي، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010/ 2011، ص 66.

ويجري التسديد بالدينار الجزائري أوبالعملة الصعبة ويقع عبئ دفعها على المستورد الأجنبي[1].

ه- **الإعفاء من إيداع الكفالة:** وقد نصت على هذا الإعفاء المادة 104 من قانون المالية لسنة 1997 ويمس النشاطات التالية:

- السلع المخصصة لإعادة التصدير بعد التحويل.

-السلع الخاضعة لعمليات التحسين بغرض إعادة التصدير.

-الصادرات من مواد التغليف المخصصة للسلع المصدرة

و- الترخيص فتح حسابات بالعملة الصعبة للأشخاص المعنويين الذي يقومون بمهام التصدير.

ي-إلغاء أحكام المرسوم التنفيذي رقم 90/94 المؤرخ في 04/10/ 1994 والمتعلق بالرقابة على نوعية المنتوجات المخصصة للتصدير، لكن مع صدور المرسوم التنفيذي رقم 431/97 المؤرخ في 16 نوفمبر 1997 لم يعد المصدر مجبرا على استخراج الشهادة من قبل التصريح الجمركي إلا إذا كانت محل طلب من المشتري الأجنبي[1].

[1] - العجة الجيلالي، مرجع سبق ذكره، ص 265.

المطلب الثاني: البنية المؤسسية لترقية التجارة الخارجية

اعتمدت السلطة تحت تأثير بعض الأعوان الاقتصاديين بأهمية استحداث إطار مؤسساتي جديد لترقية التجارة الخارجية خارج المحروقات يعمل على توفير الدعم للصادرات والإستناد لقطاعات التصدير ويسهر على تطبيق سياسة الحكومة في مجال تنويع الصادرات وقد استند هذا التدخل إلى نص المادة 19 من دستور 1996 الذي يمنح للدولة سلطة تنظيم التجارة الخارجية ولا يتجه هذا التنظيم إلى فرض القيود على التبادل الخارجي بقدر ما يسعى إلى ترقيته وبما ينسجم مع متطلبات حرية الصناعة والتجارة وتمثل هذه المؤسسات المكلفة بتسيير وترقية التجارة الخارجية في الجزائر فيما يلي:

1- وزارة التجارة:

حدد المرسوم التنفيذي 207/94 الصادر في 16 جويلية 1994 كافة المهام التي تقوم بها هذه الوزارة برئاسة وزير التجارة حيث توجه المهام التالية لها في مجال العلاقات الخارجية حسب ما جاء في المادة الثامنة من هذا المرسوم[2].

- تنشيط وتحفيز النشاطات التجارية الخارجية الثنائية ومتعددة الأطراف .
- المساهمة في إعداد الإتفاقيات التجارية والتفاوض في شأنها بالتعاون مع الهيئات المعنية ومتابعتها وتنفيذها.
- تشجيع الصادرات وتوظيف الإنتاج الوطني من السلع والخدمات في الأسواق الخارجية.
- المساهمة في إنشاء الوسائل الهيكلية والقانونية المتعلقة بالمبادلات التجارية الخارجية.
-السهر على التسيير النشيط للميزان التجاري الإجمالي.

من خلال هذه المهام تلعب وزارة التجارة عدة أدوار في تسيير المبادلات التجارية الخارجية،أهمها الدور الأساسي في ربط وترقية المبادلات التجارية الخارجية لذلك فهي تملك هيئة خاصة تتمثل في الإدارة العامة للتجارة الخارجية وهيئة ثانية لها مهام واسعة تحت سلطة الوزارة هي ديوان ترقية التجارة الخارجية لتسيير المبادلات التجارية الخارجية.

2- الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية:

[1] - حمشة عبدالحميد، مرجع سبق ذكره، ص 100.

[2]- الجريدة الرسمية الجزائرية عدد1994/47، الصادرة بتاريخ 20جويلية 1994 ص 6.

وهو عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع إداري وشخصية معنوية ومستقلة ماليا وضعت تحت وصاية وزارة التجارة وأنشأت بمقتضى المرسوم التنفيذي (327/96) الصادر في 1 أكتوبر 1996 التي تحدد المادة الرابعة منه المهام الأساسية لهذا الديوان كالتالي[1]:

- يصدر ويوزع كل النشريات والمذكرات المتعلقة بسياق التجارة الدولية لفائدة المؤسسات والإدارات.
- يساهم في تطوير إستراتيجية ترقية التجارة الخارجية ويساهم في تطبيق السياسة الوطنية في المبادلات التجارية.
- يرصد ويحلل الأوضاع الهيكلية والظرفية للأسواق العالمية بهدف تسهيل نفاذ المنتوجات الجزائرية إلى الأسواق الخارجية وتكاثرها فيها.
- ينشئ ويسير شبكة معلومات تجارية وبنوك المعطيات التي توضع تحت تصرف كل المتدخلين في ميدان التجارة الخارجية عند الإستيراد والتصدير.
- ينجز كل الدراسات المستقبلية ويجند كل مساعدة تقنية في مجال التجارة الدولية.
- يتصور ويقدم الخدمات التي من شأنها أن تساعد وتوجه مستعملي التجارة الخارجية في ممارسة نشاطاتهم.
- إعداد برنامج لترقية وتحليل أوضاع السوق العالمية لتسهيل دخول المنتجات الجزائرية إلى هذه الأسواق والزيادة من حجمها.
- يقيم ويطور علاقات تبادل وتعاون مع الهيئات الأجنبية المماثلة أو التي تمثل ظرفا في مجال التجارة الخارجية.

- الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة:

تتكون هذه الغرفة من 21 غرفة محلية مجهزة باختصاص وطني تلعب دورا في تشجيع المبادلات الإقتصادية والتجارية ومواكبة المؤسسات الأجنبية في الجزائر والمؤسسات الجزائرية في الخارج[2]. وقد أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي(93/96) الصادر بتاريخ 03 مارس1993[3].وهي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلالية المالية،وتتمثل بعض مهامها حسب المادة السادسة في:

[1] - الجريدة الرسمية الجزائرية عدد 1996/58 الصادرة بتاريخ 6أكتوبر 1996 ص 10 .

[2] - زيرمي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص 157.

[3]- الجريدة الرسمية الجزائرية، عدد1996/16، الصادرة بتاريخ 3 مارس 1996، ص11.

-تنظم كل المظاهرات الإقتصادية مثل المعارض والمناظرات والملتقيات التي تهدف إلى ترقية النشاطات الصناعية والتجارية والخدمات وتطويرها.

-تزويد المستثمرين الأجانب والجزائريين بكل المعلومات والمعطيات التي يطلبونها.

- تقوم بكل عمل يهدف إلى ترقية قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات وتنميتها .

-تبادل بالمشاركة في التظاهرات الإقتصادية الوطنية أو الدولية بالتنسيق مع الغرفة الجزائرية للصناعة والتجارة.

-توطيد العلاقات وعقد إفاقات تعاون ومبادلات تعاونية مع المنظمات الأجنبية المماثلة.

-تحقيق كل عملية ودراسة من الممكن أن تساعد في ترقية المنتجات والخدمات الوطنية.

4-الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات:

تأسست الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات وفق مقتضيات الأمر رقم 96/06 المؤرخ في 10 جانفي 1996 وهي شركة تشكل من مساهمات مجموعة من المؤسسات المصرفية وشركات التأمين والهدف من إنشاء هذه الشركة يتمثل في ترقية الصادرات خارج المحروقات وكذا تدعيم القدرات التصديرية الغير مستغلة والعمل على دفع المصدرين على اقتحام الأسواق الدولية وذلك لفضل الضمانات التي تقدمها والتمويل المقدم من طرف البنوك كما تساهم في تقريب المصدرين الجزائريين من المتعاملين الأجانب مع تزويدهم بالمعلومات عن الزبائن والأسواق الدولية بصفة دورية وذلك لتحسين عمليات التصدير وتفاديا لوقوع خسائر[1].

5-الصندوق الخاص لترقية الصادرات:

أنشئ هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 205/96 المؤرخ في 1996/06/05 المحدد لكيفيات سير حساب التخصيص الخاص رقم 84/32 المفتوح لدى الخزينة ويتدخل هذا الصندوق لتمويل الأبحاث المتعلقة بالأسواق الدولية والتي تهدف إلى توفير المعلومات للمصدرين وتحسين نوعية المواد المخصصة للتصدير وقدتم توسيع مجال تدخل الصندوق بمقتضى المادة 129 من قانون المالية لسنة 2007. حيث أصبح في الواقع أشبه بمؤسسة مالية تضمن السير الحسن لعمليات التصدير وذلك عن طريق قانون المالية لسنة 2007[2].

[1]- وثيقة للشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات(ALGEX) دليل التصدير بكل أمان 2002.

[2]- العجة الجيلالي، مرجع سبق ذكره، ص 258.

وتم تنظيمه عن طريق مرسوم وزاري المعدل والمتمم لسنة 2009 الذي يوضح إيرادات ونفقات وطرق الدعم للصندوق وتم إنشاء المجلس الوطني لترقية الصادرات يشرف عليه رئيس الحكومة وكذا إنشاء هيئة وطنية تتكلف بترقية التجارة الخارجية ALGEX تتمتع بصلاحية إنشاء مكاتب الربط والتمثيل والتوسع التجاري في الخارج بغرض مساعدة دخول شركاتنا إلى الأسواق الخارجية [1].

6-الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين:

تم إنشاء هذه الجمعية في 10 جوان 2001 من أجل الدفاع عن حقوق ومصالح المصدرين الجزائريين وتضم أكثر من 100 مصدر وأهم وظائفها المساهمة في تطوير إستراتجية التصدير وإيجاد مساحة للتواصل بين المصدرين وتجميع ونشر المعلومات ذات الطابع التجاري والإقتصادي وتوفير المساعدة التقنية لتطوير القدرات التصديرية للمتعاملين[2].

7-المناطق الحرة:

تم إنشاء هذه المناطق في إطار قانون الاستثمار حيث يتكفل المستثمرين المقيمون بها بإنتاج سلع مخصصة للتصدير كما يمكن تصريف بعض منها داخل التراب الوطني شريطة أن لا تتعدى نسبة التصريفات 12% من الإنتاج[3].

المطلب الثالث: الإستراتجية الوطنية لترقية التجارة الخارجية

تهدف هذه الإستراتيجية إلى إقامة قطاع تصديري حيوي ونشيط، بالنظر إليه على أنه القطاع الذي يقود عملية التنمية، ولفك عملية الإعتماد على إيرادات البترول، وتعتمد هذه الإستراتيجية على عملية تأهيل المؤسسات و عملية الخوصصة وجذب الإستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الأول: إستراتيجية تأهيل الإقتصاد الوطني والمؤسسات:

[1] -www.Min commerce.gov.dz. تاريخ الإطلاع 2014/03/20.

[2]- نفس المرجع، تاريخ الإطلاع 2014/03/20.

[3] - حمشة عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 103.

إن التحدي الواجب إتخاذه يتمثل في التغييرات والإجراءات العملية التي يجب وضعها من أجل تنمية القدرات الصناعية لرفع التحدي بشأنها، حيث أن المشاكل التي تواجه الإقتصاد الوطني تتمثل في التأخر المسجل في القطاع الصناعي الذي أصبح عاجزا على تحقيق أي نمو إيجابي من جراء تدني مستوى الإنتاجية.

حيث أن البرنامج الذي أعدته الحكومة يتشكل من مجموعة الإجراءات التي تحث على تحسين تنافسية المؤسسة ورفع أدائها الإقتصادي والمالي، لتكون في نفس المستوى الدولي. حيث يتمثل هذا البرنامج في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأهيل المؤسسات الصناعية.

1- البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

برنامج تأهيل المؤسسات هو عبارة عن مجموعة برامج وضعت خصيصا للدول النامية التي هي في مرحلة الإنتقال من أجل تسهيل إندماجها ضمن الإقتصاد الدولي والتكيف مع مختلف التغيرات، ثم طورته خلال السنوات الأخيرة ليصبح يعني الإجراءات المتواصلة والتي تهدف لتحضير المؤسسة وكذا محيطها للتكيف مع متطلبات التبادل الحر[1].

في 12 ديسمبر 2001 أصدر القانون رقم 01-18 المتعلق بالقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن أهدافه[2]:

-تشجيع ظهور مؤسسات جديدة.

- الرفع من مستوى النسيج المؤسساتي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات النشاط الإنتاجي.

-تشجيع الإبداع والابتكار.

- تشجيع عملية التصدير للمنتوجات والخدمات.

- تسهيل توزيع المعلومات على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أنشأت الحكومة الجزائرية صندوق لضمان القروض الممنوحة من طرف البنوك والتي خصصت للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك لعملية تجديد التجهيزات والتوسيع في المشاريع. بحيث استفاد هذا الصندوق من تسهيل لتمويل

[1] - عزيز أحمد سليمة، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة ،الجزائر، 2007، ص 53.

[2] - الضب حدة، **مدى تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل الانضمام المرتقب للجزائر للمنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في علوم التسيير،تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012/2011 ،ص 14 .

المشاريع الأجنبية[1]. وبموجب هذا القانون تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME).

كما قامت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية الجزائرية بتجسيد برنامج وطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشغل أقل من 20 عامل، ولقد حظي بالموافقة من طرف مجلس الحكومة في ديسمبر 2003. وكذا مجلس الوزراء بتاريخ 8 مارس 2004. ويمتد هذا البرنامج على مدار 6 سنوات يتم تنفيذه إبتداءا من 2006 ويتم تمويله من طرف صندوق تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تقدر الميزانية المخصصة له بـــ6 مليار دينار جزائري ويندرج هذا البرنامج في إطار القانون التوجيهي المتضمن ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن بين أسباب تطبيق هذا البرنامج هو انتهاج الجزائر لسياسة الإنفتاح على الأسواق الخارجية وتحرير التجارة وتفكيك الحواجز يحتم عليها إعادة تأهيل هذه المؤسسات[2].

كما أتى هذا البرنامج لتحقيق مجموعة من الأهداف من بينها:

- مواجهة متطلبات تحرير المبادلات في السلع والخدمات بين الإتحاد الأوربي والجزائري.
- جعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادرة على مواكبة التطور في التكنولوجيا وفي الأسواق.
- وضع مخطط أعمال لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإعداد سياسة وطنية.
- وضع بنك للمعلومات يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحسين وتطوير تنافسيتها.

2- البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية:

أطلقت وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة في الجزائر برنامج لتأهيل المؤسسات الصناعية حيث يسعى هذا البرنامج إلى دعم ومرافقة المؤسسات الصناعية العمومية منها والخاصة، والمؤسسات الصغيرة المتوسطة، أو الكبيرة وذلك لترقية التنافسية الصناعية وتحسين كفاءات المؤسسات وتهيئة المحيط المباشر لها بتكييف جميع مكوناته من أنشطة مالية،

[1]- الضب حدة، مرجع سبق ذكره، ص 15.

[2]- حمشة عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص104.

مصرفية، إدارية، جبائية واجتماعية[1]. ويقدر البرنامج بـــ 4 مليار دينار جزائري، 2 مليار منه يخصص لتأهيل المؤسسات والباقي لإعادة تأهيل المناطق الصناعية[2].

وتتجلى أهداف هذا البرنامج في[3]:

- عصرنة المحيط الصناعي.

- تطوير وترقية الصناعات من أجل رفع القدرة على المنافسة.

- ترقية الإبتكار والهدف هو إيجاد وسائل تسمح لأداة الإنتاج أن تكون على مستوى من المرونة حتى يكون هناك أفضل توافق مع متطلبات السوق.

- ترقية الصادرات: لتنمية الصادرات خارج المحروقات. خصوصا التصرف سواء على مستوى هياكل المؤسسات أو على المستوى الإجمالي للنظام الإقتصادي المالي.

- ترقية القطاع الخاص: من أجل المساعدة على خلق مناصب شغل وإنعاش الإستثمارات الإنتاجية وتوجيه القطاع الخاص نحو الإستثمار الإنتاجي.

- تنمية قطاعات الدعم للصناعة: يجب توسيع وتشجيع هذا القطاع باعتباره عامل للمنافسة والنجاعة.

كما يهدف هذا البرنامج إلى تشجيع المؤسسات الصناعية من خلال تدابير مالية إلى تحديث أدوات إنتاجها والرفع من تنافسيتها.

- تطوير الخدمات التكنولوجية للدعم والإستثمار لفائدة الصناعة.

أ- معايير قبول المؤسسات في برنامج التأهيل:

- المؤسسة تخضع للقانون الجزائري.

- تنتمي المؤسسة إلى القطاع الإنتاجي الصناعي أو قطاع الخدمات الصناعية.

---

[1] - منى مسغوني، **نحو أداء تنافسي متميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة الباحث عدد 10، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر،2012، ص 130.

[2] - سهام عبد الكريم، **برنامج تأهيل المؤسسات الإقتصادية الجزائرية**، دراسات اقتصادية مركز البصيرة، العدد 2008/11، ص 85.

[3] - منى مسعوني، مرجع سبق ذكره، ص 130.

– التسجيل في السجل التجاري ورقم التعريف الجبائي لمدة 3 سنوات من النشاط.

– عدد العمال من 20 فأكثر.

– تقديم معايير الأداء المالي المتمثلة في صافي الأصول موجب للسنة الحالية أوالسابقة ونتيجة الإستغلال موجبة لسنتين على الأقل من 3 سنوات الأخيرة.

ب– تنفيذ برنامج التأهيل: يتم تنفيذ البرنامج عن طريق المساعدات المالية ومتابعة استعمالها[1]:

– منح المساعدات المالية: التي تتمثل في:

– المساعدات المالية المتعلقة بتكاليف الدراسة تتمثل في 80%من تكلفة الدراسة الإستراتيجية العامة أو المخففة في حدود:

– 1 500 000 في حالة الدراسة العامة.

– 750 000 في حالة الدراسة المخففة.

–المساعدات المالية المتعلقة بالإستثمارات المادية واللامادية فإن الصندوق يقدم 30 % كتسبيقات من إجمالي مبلغ المساعدات المحددة في الإتفاقية بين وزارة الصناعة والمؤسسة المعنية.

– المساعدات المالية المتعلقة بتنفيذ مخطط التأهيل: تمثل 80 %من مبلغ الإستثمارات غير المادية (تكوين دراسات، برامج...الخ) وفي حالة الدراسة العامة تضاف نسبة 10% من مبلغ الاستثمارات المادية في حدود 20 مليون دج.

– متابعة برنامج التأهيل:عن طريق الأمانة التقنية التي تقوم بالمراقبة الميدانية لإنجاز الإستثمارات ومراقبة المستندات والفواتير التي تثبت العمليات الإستثمارية.

ج– نتائج البرنامج الوطني: حسب وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة تمثلت نتائج هذا البرنامج في:

– تقدمت 406 مؤسسة (منها 235 عمومية، 171خاصة)بطلبات الإنخراط منها 290 مؤسسة (155 عمومية و135 خاصة) تم قبولها من طرف اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية ولقد وقعت 137 مؤسسة إتفاقيات مع وزارة الصناعة منها:

[1] - حمشة عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 106.

- 117 مؤسسة للإستفادة من الإعانات برسم دراسة التشخيص وتنفيذ مختلف عمليات التأهيل المادية واللامادية أي يعدد إجمالي للعمليات يبلغ 1844 بمعدل يقارب 16 عملية لكل مؤسسة 20 مؤسسة استفادت من إعانة مقتصرة على دراسة التشخيص.

ويبلغ العدد الإجمالي لعمليات التأهيل 1864 عملية منها 1102 عملية لامادية.

3-برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار برنامج الشراكة

أ-برنامج MEDA1

من وجهة نظر تنفيذ إتفاقية الشراكة التي تسمح بتكامل أكبر للجزائر في الفضاء الإقتصادي الأوروبي، تتميز المساعدة المالية (**MEDA**) بتغيير التوجهات الإستراتيجية.

وتطمح هذه الأخيرة في المستقبل إلى التحول إلى إقتصاد السوق وتنمية القطاع الخاص وكذلك تعزيز التوازن الإجتماعي والإقتصادي للبلاد، حيث هذا البرنامج خصص له غلاف مالي 3435 مليون أورو للمساعدات المالية خلال 1996-2000 إلا أن تنفيذ البرنامج على أرض الواقع لم يتجاوز 850 مليون أورو إضافة إلى اختلاف معدلات توزيع المساعدات بين الدول المعنية بالبرنامج[1].وتم توزيعها كما يلي[2]:

- تسهيل التعديل الهيكلي(125 مليون أورو+ 30 مليون)
- ترقية الشركات الصغيرة والمتوسطة PME (57 مليون أورو)،المشروع عملي منذ 2000.
-دعم التعديل الهيكلي الصناعي والخوصصة (38 مليون أورو)، المشروع عملي منذ جوان 2001.
-عصرنة القطاع المالي(23 مليون أورو)، إتفاق مالي موقع في 2000 المشروع عملي منذ سبتمبر2001.
-دعم للإصلاحات الإقتصادية وللتعزيز المؤسساتي لإقتصاد السوق.
- تنمية البنى التحتية والموارد البشرية.

وتمثلت النتائج المحققة من هذا البرنامج في ما يلي:

[1] - الياس بن سياسي، يوسف قريشي، **المنظومة المالية الأوروبية والتعاون الإقتصادي العربي**، الندوة العلمية حول التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة، سطيف، 2004، ص3.

[2] - علي لزعر ،**تأهيل المؤسسة الجزائرية في ظل الشراكة الأورو متوسطية**، مجلة إقتصادية العدد ،5 جامعة بسكرة، 2009، ص 32.

-تقدمت 668 مؤسسة صغيرة ومتوسطة إلى البرنامج ويمثل هذا العدد نسبة 31% من إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في القطاع الصناعي وتخص 2147 مؤسسة.

-وتم الدخول الفعلي405 مؤسسة ضمن إجراءات التأهيل أي بنسبة 18.9 % من مؤسسات القطاع الصناعي أما 263 مؤسسة فقد تخلت عن البرنامج .

- كما استفادت 41 مؤسسة صغيرة ومتوسطة من الحصول على التغطية المالية من الصندوق الوطني لضمان القروض.

ب-برنامج MEDA2

وسيلة مالية أساسية للإتحاد الأوروبي من أجل تنفيذ الشراكة الأورو متوسطية وهذا البرنامج مخصص لإجراء التعديلات للهياكل الإقتصادية والإجتماعية والتخفيف من النتائج الناجمة عن التنمية الإقتصادية على الصعيد الإجتماعي والبيئة[1]. المبلغ المخصص:ميدا2 ،2000- 2006 هو 5356 مليون أورو يشمل:

- دعم للإنتقال الإقتصادي ولتحقيق منطقة أورو متوسطة للتبادل الحر.
- دعم للأفضل توازن إجتماعي وإقتصادي بواسطة تعزيز التعاون في مجال البيئة.
- تعاون إقليمي وعبر الحدود.

وفي إطار هذا البرنامج فقد اختيرت أكثر من 40 مؤسسة مصدرة للإستفادة من مرافقة تقنية خلال سنتين في إطار البرنامج الجزائري الفرنسي لتعزيز هذه المؤسسات المصدرة خارج المحروقات وتمثل هذه المؤسسات عدة قطاعات خاصة بالصناعة الغذائية والكيمائية[2]. من ضمن 600 مؤسسة على المستوى الوطني التي دخلت في هذا البرنامج الذي بدأ سنة 2008 والذي يمول بقيمة 2.5 مليون أورو، أما فيما يخص الشراكة والتصدير خارج المحروقات وحسب أحد الخبراء الجزائريين فإن القطاع الخاص أصبح رقما مهما في معادلة الإقتصاد الوطني في ظل الشراكة حيث أكد أن الإتفاقية لم تعد في صالح الإتحاد الأوروبي وذلك راجع إلى استفادة الكثير من المؤسسات الجزائرية من تصدير منتجاتها بعد الشروع في عمليات التفكيك الجمركي وإلا ما كنا لندخل السوق الأوروبية أمام المنافسة الصينية وبالتالي العيب

[1] - علي لزعر، مرجع سبق ذكره ص 48.

[2] - نوري منير، **المؤسسات الإقتصادية الجزائرية وإشكالية التصدير خارج المحروقات**، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والإستراتجيات التنافسية للمؤسسات خارج قطاع المحروقات، جامعة الشلف، 2010، ص 7.

يعود فينا.

ج- برنامج الجزائر والأمم المتخذة:

وقعت الجزائر على وثيقة مشروع يحمل عنوان دعم تطبيق الإستراتيجية الصناعية وترقية الإستثمارات بغلاف مالي قيمته 768 353 دولار وتقدر مدة إنجازه بـــ18 شهر من 2011 إلى 2012 يندرج في إطار مخطط الأمم المتحدة من أجل التعاون والتنمية ويهدف المشروع إلى تطبيق الإستراتيجية الصناعية وكذلك تنويع إقتصادها قصد الحد من تبعيتها للمحروقات وأضاف مسؤول في وزارة الصناعة أن الجزائر ستخصص 380 مليار أي 4 مليار أورو بين 2011 و 2014 لتنمية وتحديث حوالي 120 ألف شركة صغيرة ومتوسطة حيث تعمل هذه الشركات في قطاعات الصناعة والبناء والصيد البحري والخدمات[1].

الفرع الثاني: إستراتيجية الخوصصة

إن عملية الخوصصة تندرج ضمن الإصلاحات التي باشرتها الجزائر، فقد تم إدراجها في برنامج التصحيح الهيكلي الذي تم التفاوض حوله مع صندوق النقد الدولي وهي لم تكن وليدة الصدفة فقد كانت عملية الخوصصة حل لمعالجة المؤسسة العمومية وهذا نظرا للوضعية المزرية التي آلت إليها ويمكن أن نلخص أسباب الخوصصة في[2]:

- الصعوبات المالية: حيث كانت أغلب المؤسسات الجزائرية تعاني من عجز مالي مما أدى إلى زيادة المستحقات المالية للقطاع العمومي.
- إعتماد الجزائر على مصدر واحد للعملة الصعبة مما جعل الإقتصاد مرهون بارتفاع وانخفاض أسعار النفط.
- فشل القطاع العام في تنويع صادراته وكذلك فشله في إحلال الإنتاج الوطني محل الإستيراد لتلبية حاجيات الإستهلاك من السلع والخدمات.
- سياسات التصحيح التي انتهجتها الجزائر بشروط صندوق النقد الدولي فأصبحت هذه السياسات من بين الخيارات التي لا مفر منها بسبب الضائقة المالية التي مرت بها الجزائر.

[1] - حمشة عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص109.

[2] - زوزي محمد، **تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الإقتصادية في الجزائر دراسة حالة ولاية غرادية** ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية،تخصص إقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر، 2010/2009، ص 193.

- حدوث عجز في ميزان المدفوعات عقب زيادة أسعار صادرات الدول الرأسمالية كتعويض عن الإرتفاع الذي حدث في أسعار النفط العالمية وبالتالي فإن معدل تغطية حصيلة الصادرات للواردات ظل يتناقص على نحو سريع
- مشكلة المديونية.

1- أهداف الخوصصة: باشرت السلطات الجزائرية في تطبيق عملية الخوصصة والتي كانت تهدف من ورائها إلى زيادة الفعالية الإقتصادية في استخدام الموارد المتاحة وبصفة عامة يمكن حصر الأهداف الإقتصادية للخوصصة فيما يلي[1]:

- إعفاء الدولة من التمييز المالي للنشاطات غير الإستراتيجية .
- تنمية المؤهلات التنافسية للجزائر.
- جذب رؤوس أموال جديدة للإستثمارات .
- ترقية إدارة عصرية، بتبني كفاءات وتقنيات تسيير جديدة وفعالة بتطوير التكوين.
- ضمان إستمرار النشاط والمؤسسات.
- تدعيم قدرة المؤسسات على المنافسة بتخفيض التكاليف ورفع الإنتاجية وتحسين الجودة.
- تبني تكنولوجيا جديدة وفتح أسواق جديدة.
- زيادة الصادرات خارج المحروقات.

[1] -**www.mipi.dz** وزارة الصناعة وترقية الإستثمار تاريخ الإطلاع: 2014 /02/27

2- الإطار القانوني للخوصصة والسلطة المكلفة بها في الجزائر:

أ- الإطار القانوني للخوصصة: لقد دخل مفهوم الخوصصة سنة 1988 وهذا بموجب القوانين الخاصة باستقلالية المؤسسات العمومية، وأما الدستور فكرس في سنة 1989 من ناحيته في المادة 17و18 مفهوم الميادين الخاصة بالدولة ،فقد جاءت القوانين المتعلقة بالخوصصة على النحو التالي[1]:

- المرسوم التشريعي رقم 08/93 المؤرخ في 26 أفريل 1993 الذي جاء معدلا للقانون رقم 04/88 الذي جاء بأحكام جديدة موجهة للتنمية تنعكس في تقليص تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

- الأمر رقم 95-22 المؤرخ في 25 سبتمبر 1995 الذي ينهي تدخل الدولة في تسيير المؤسسات العمومية الاقتصادية ويمكن التعديل الذي أدخله هذا الأمر في تشكيل شركات قابضة تمتلك كلية مجموع أسهم المؤسسات العمومية.

- المراسيم التنفيذية رقم104/96 و105/96 و106/96 المؤرخة في 11مارس 1996 وهذه المراسيم على التوالي تتعلق بسير ومهام كل من:

- مجلس الخوصصة.

- لجنة مراقبة عمليات الخوصصة.

-الهيئة المكلفة بتنفيذ الخوصصة.

-المرسوم رقم329/97 المؤرخ في 10 سبتمبر 1997 وفي هذا المرسوم تم تحديد شروط المنح والامتيازات الإيجابية النوعية أو المختصة وكذلك كيفية الرفع بالقسط لأرباح المشتركين للمؤسسات العمومية الاقتصادية المخوصصة.

ب- السلطة المكلفة بتنفيذ الخوصصة: هناك أربع هيئات مسؤولة عن عملية الخوصصة في الجزائر وهي[2]:

[1]- بريز ية أمحمد، **القطاع الخاص ودوره في التنمية الإقتصادية دراسة تجارب للدول النامية مع القطاع الخاص**، مذكرة ماجستير، فرع التمويل الدولي والهيئات المالية والنقدية الدولية ،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، الجزائر فيفري ،2006، ص 151.

[2] - زوزي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 200.

– المجلس الوطني لمساهمات الدولة:

يكون لهذا المجلس السلطة المباشرة لرئيس الحكومة ويكلف بتنسيق نشاط الشركات القابضة العمومية، ويتشكل هذا المجلس من مجموعة الوزراء المكلفين بمختلف القطاعات (صناعة، سياحة وتجارة..) ومن بين صلاحيات هذا المجلس هي كيفيات التكفل بالمؤسسات العمومية التي تواجه صعوبات مالية.

– مجلس الخوصصة:

يوضع هذا المجلس تحت سلطة الهيئة المكلفة بالخوصصة وهو مكلف بما يلي[1]:

-تنفيذ برنامج الخوصصة طبقا للتشريع والتنظيم المعمول به.

-يقدر أو يكلف من يقدر قيم المؤسسات العمومية أو أصولها المطلوب التنازل عنها.

- يمسك السجلات ويحافظ على معلومات ويسن إجراءات إدارية لضمان سرية المعلومات.

- يعد المجلس تقريرا سنويا عن نشاطه ويعرضه على الهيئة المكلفة بالخوصصة في أجل أقصاه 31 مارس الموالي للسنة المالية المعنية.

– لجنة مراقبة عمليات الخوصصة:

تتمتع هذه اللجنة بالإستقلالية الإدارية والمالية وتتكون من قاض وممثل عن المفتشية العامة للمالية وممثل عن الخزينة وممثل عن وزير القطاع المعني وممثل عن نقابة الأجراء الأكثر تمثيلا في المؤسسة العمومية المعنية وتمثل مهام هذه اللجنة في[2]:

– استلام الملفات التي يرسلها لها مجلس الخوصصة والمتعلق بعمليات التنازل عن المؤسسات العمومية لدراستها.

– تبليغ الهيئة المكلفة بالخوصصة نتائج التحليل والدراسة في أجل أقصاه شهر من تاريخ إستلام الملفات.

– الهيئة المكلفة بتنفيذ الخوصصة:

حسب المادة 8 من الأمر 22/95 تعين الحكومة أو تحدث عند الحاجة الهيئة المكلفة بتنفيذ الخوصصة وتكلف بما يلي[3]:

[1] - بريز ية أمحمد، مرجع سبق ذكره، ص 155.

[2] - زوزي محمد، مرجع سبق ذكره، ص201.

[3] - بريز ية أمحمد، مرجع سبق ذكره، ص156.

– تنفيذ برنامج الخوصصة التي صادقت عليه الحكومة.

– تطالب المؤسسات والهيئات تبليغها بالوثائق والدراسات والمعلومات اللازمة لإنجاز مهمتها:

– تحافظ على الصلة الوثيقة بين جميع الهيئات المعنية بعمليات الخوصصة.

– تطلع الجمهور على النشاطات المرتبطة ببرنامج الخوصصة.

3- مسار الخوصصة:

لقد شرعت الجزائر في الخوصصة وفقا للأمر 22/95 لعام 1995 المتعلق بخوصصة المؤسسات الإقتصادية العمومية، وقد تم اللجوء إلى هذه العملية بعد إستنفاذ كل عمليات التدعيم التي سخرت للمؤسسات العمومية لإعادة بعثها من جديد، حيث لم تفلح إجراءات التطهير المالي وإعادة الهيكلة في ضمان وترشيد التسيير وتحسين مردودية هذه المؤسسات، ضف إلى ذلك رغبة الجزائر في التكيف مع برنامج المؤسسات المالية الدولية التي وقعت عليه في شهر أفريل 1994، وكانت البداية الفعلية لتنفيذ برنامج الخوصصة في الجزائر بدعم البنك الدولي في أفريل 1996 حيث تم التركيز على المؤسسات العمومية المحلية المقدرة بـــ1300مؤسسة إذ تم خوصصة حوالي 200 مؤسسة مع نهاية تلك السنة.

وتميزت عملية الخوصصة بالبطء حيث تم إنشاء خمس شركات قابضة جهوية، وتشير الإحصائيات أنه تم خوصصة أو تصفية مابين 1994-1998 أكثر من 959 مؤسسة عمومية منها 696 مؤسسة عمومية محلية موزعة على مختلف القطاعات الإقتصادية (الصناعة، البناء والأشغال العمومية، الخدمات،السياحة،التجارة) وقد تم بيع 464 مؤسسة منها للعاملين فيها، مما أدى إلى ميلاد 608 مؤسسة جديدة ومن الجانب الإجتماعي نتج عن تصفية هذه المؤسسات أثار إجتماعية تمثلت في تسريح حسب الإحصائيات حوالي 520 ألف عامل في الفترة الممتدة من1994-1998[1].

ولما لم تكن النتائج في هذه الفترة في مستوى الطموحات من حيث عدد المؤسسات التي عرضت للخوصصة شرعت السلطات الجزائرية في عملية خوصصة ثانية تمت الموافقة على89 مؤسسة مقترحة للخوصصة وتضم 385 وحدة إقتصادية في فروع وقطاعات إقتصادية مختلفة كما يوضحه الجدول التالي:

[1] - بريز ية أمحمد، مرجع سبق ذكره، ص 202.

جدول رقم(07): توزيع المؤسسات القابلة للخوصصة حسب فروع النشاط

فروع النشاط	العدد
الصناعات الغذائية	12
الكهرباء	07
الخدمات	24
البناء	30
الأشغال العمومية	14
الحديد والصلب	02
المجموع	89

المصدر: وزارة الصناعة وترقية الاستثمار **www. mipi.dz**

تاريخ الإطلاع: 2014/02/27.

ويمكن في النهاية أن نورد هذا الجدول الخاص بالنتائج المحققة من عملية الخوصصة

جدول رقم (08) : عمليات الخوصصة التي تمت في الفترة(2000-2007).

عدد العمليات	2003	2004	2005	2006	2007	المجموع
الخوصصة الإجمالية	5	7	50	62	68	192
الخوصصة الجزئية(>50%)	1	2	11	12	7	33
الخوصصة الجزئية(<50%)	0	3	1	1	6	11
الأسعار من طرف الأجراء	8	23	29	9	0	69
الشراكة	4	10	4	2	9	29
المجموع	18	45	195	86	90	334

المصدر: وزارة الصناعة وترقية الاستثمار **www.mipi.dz**

تاريخ الإطلاع: 2014/02/27

يتضح من هذا الجدول أعلاه أن عدد المؤسسات التي شملتها عملية الخوصصة في الفترة 2003-2007 بلغ 417 مؤسسة 192 شملها الخوصصة الإجمالية بنسبة 46,04% و69 مؤسسة شملتها الإستعادة من طرف الأجراء.

الفرع الثالث:إستراتيجية جذب الإستثمار الأجنبي المباشر

مسايرة للتوجهات الجديدة التي عرفها الإقتصاد الوطني فقد شهدت هذه المرحلة إصدار العديد من النصوص التشريعية التي أكدت شعار الباب المفتوح أمام الإستثمار الأجنبي المباشر بالإضافة إلى الضمانات التي جاءت مصاحبة لها.

1- الإطار التشريعي للإستثمار الأجنبي المباشر:

أ- قانون النقد والقرض:

أكد هذا القانون على مجموعة من المبادئ التي تسمح للأجانب بمزاولة أنشطتهم الإستثمارية في الجزائر وهي[1]:

- حرية الإستثمار بالسماح للمقيمين وغير المقيمين بتجسيد مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر.
- التخلي نهائيا عن شرط الشراكة بنسب محددة وإقرار إمكانية تحويل الأرباح ورأس المال.
- قبول الجزائر بمبدأ التحكيم الدولي عند المنازعات أو الخلافات التي تحدث مع الطرف الأجنبي.
- التأكيد على مبدأ المساواة بين مختلف المستثمرين.

وقد لعب البنك المركزي دور هيئة الإستثمار في ظل هذا القانون باستقباله للملفات ودراستها وحرصه على ضمان حقوق المستثمرين بالسهر على تطبيق القوانين.

ب- المرسوم التشريعي 12- 93 لعام 1993:

بالرغم من أن قانون النقد والقرض تضمن بعض المبادئ الخاصة بمعالجة ملف الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن هذا الأخير بقي بدون نص خاص وواضح إلى غاية عام 1993 تاريخ صدور المرسوم التشريعي الخاص بترقية الإستثمارات.

أكد هذا المرسوم على بعض الأحكام الواردة في قانون النقد والقرض كما تضمن:[2]

---

[1]- عبد الرحمن تومي، **واقع وأفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلة الدراسات الاقتصادية، مركز البصيرة، الجزائر، 2006 ،ص 112-113.

[2] -fodil Hussam, **chronique de l' économie algérienne**, vingt ans des reformes liber ales, l'économiste d'Alger, 2005, p30-31.

-تبسيط وتسهيل إجراءات عملية الإستثمار بتخفيف تعقيدات إجراءات الموافقة الموجودة من قبل وتقديم ضمانات وامتيازات ضريبية وجمركية.

-الإقرار بمبدأ التحكيم الدولي لحل المنازعات وقد تأكد ذلك فعليا بانضمام الجزائر لأول مرة إلى الوكالة الدولية لضمان الاستثمارات.

-إنشاء هيئة ترقية ومتابعة الإستثمارات كجهاز إداري يشرف على دعم وتوجيه المستثمرين ومتابعتهم، والقيام بالدراسات، وبحث واستغلال فرص التعاون في المجالات التقنية والمالية، وتنظيم الندوات والملتقيات وإصدار المطبوعات للتعريف بفرص الإستثمار.

ولا تتعلق أحكام هذا المرسوم بالإستثمارات الجديدة المنجزة بعد صدوره فقط، بل أعطى أهمية كبيرة للإستثمارات الجاري إنجازها أثناء وقبل صدوره.

وقد هدف أساسا إلى توسيع مشاركة رأس المال المحلي الخاص والأجنبي لإنجاز برامج الإستثمارات التي تحقق الأولويات التي حددتها الدولة والخاصة بخلق فرص عمل وترقية الصادرات خارج المحروقات وإشباع الحاجيات الأساسية للسوق الوطنية مما يمكن من تقليص درجة التبعية للأسواق الخارجية[1].

ج- الأمر 01-03 لعام 2001 المتعلق بتطوير الإستثمارات:

بهدف مسايرة التحولات المتسارعة دوليا إستلزم الأمر إعادة النظر في الآليات التي قام عليها المرسوم التشريعي 12-93 نتيجة فشل هذا الأخير في تحقيق الأهداف المتوخاة منه،لذلك جاء هذا الأمر ليؤكد على[2]:

- توسيع نطاق الإستثمارات لتشمل اقتناء أصول في إطار إستحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج القائمة، والمساهمة في رأسمال المؤسسة يكون في شكل نقدي أو عيني إضافة إلى توسيع المجال ليشمل المساهمة في الأنشطة الإستثمارية في إطار عملية الخصخصة.

- أكد هذا الأمر على ضمان إستمرارية العمل وفق أرضية معروفة مسبقا لا تعرف التغيرات المفاجئة، وهذا ما نصت عليه المادة 15 منه أي نص على إستقرار التشريع.

---

[1] - حمزة بن حافظ، **دور الإصلاحات الإقتصادية في تفعيل الإستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر 1998- 2008**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2010/ 2011، ص148.

[2] - نفس المرجع، ص148.

– تضمن هذا الأمر تسهيلات و مزايا هامة ومحددة،وتنقسم إلى المزايا في إطار النظام العام كتلك الخاصة بالإعفاءات الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في العملية الإنتاجية ، وإلى المزايا في إطار النظام الإستثنائي كتلك المتعلقة بالاستثمارات التي تنجز في مناطق ترغب الدولة في تطويرها ،ويكون رد هيئة الإستثمار على إمكانية إستفادة المستثمر من المزايا الممنوحة في إطار النظام الاستثنائي بعد 30 يوم من تقديم الطلب.

وبناء على هذا الأمر فقد أنشئت عدة هيئات لتسيير ملف الإستثمار وهي[1]:

– **الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار:** تعتبر الأداة الرئيسية للتعريف بفرص الاستثمار وخدمة المستثمرين المحليين والأجانب من خلال استقبالهم وإعلامهم بفرص الاستثمار وتوجيههم ومتابعتهم.

– **وزارة المساهمة وترقية الإستثمار:** تفتح إستراتيجية ترقية وتطوير الإستثمارات المرتبطة ببرامج الخصخصة فقط.

–**الشباك الوحيد:** موجود على مستوى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار يتكون من كل الهيئات والدوائر المعنية بالاستثمار كمكتب الوكالة ذاتها ومكاتب إدارة الجمارك والمصرف المركزي والسجل التجاري والضرائب والتهيئة العمرانية والبيئة والأملاك الوطنية ، بهدف أساسا إلى توفير أفضل التسهيلات لعملية الإستثمار من خلال رفع العوائق البيروقراطية وتسهيل الإجراءات الإدارية.

د– الأمر رقم 08-06 المؤرخ في 15 أكتوبر 2006:

جاء معدلا ومتمما للأمر 01-03 بإدخال التعديلات التالية:

– تخفيض مدة رد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لطلبات المستثمرين والخاصة بإمكانية الاستفادة من المزايا ذات الطابع الاستثماري من 30 يوم إلى 72 ساعة .

– تخص المزايا التي يستفيد منها المستثمرين الأجانب والخاصة بالمشاريع ذات الأهمية الكبيرة للإقتصاد الوطني إلى المفاوضات بين الوكالة والمستثمرين الأجانب بعكس ما كان في السابق فقد كانت محددة وموحدة لكل المشاريع.

– إنشاء المجلس الوطني للاستثمار كهيئة أخرى لتسيير ملف الإستثمار يتكون من ثمان وزراء ويرأسه رئيس الحكومة يضطلع بإعداد سياسات شاملة لترقية الإستثمار والسهر على تطبيقها واقتراح التحسينات الضرورية عبر قوانين المالية وتعمل الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار تحت إشراف هذا المجلس.

[1] - حمزة بن حافظ، مرجع سبق ذكره، ص 149.

وبالموازاة مع إصدار التشريعات والسعي لتعديلها وتحسينها وإنشاء الهيئات المشرفة على عملية الإستثمار، فقد تم توقيع عدة إتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف منها المتعلقة بتشجيع وضمان الإستثمارات والتي بلغت 42 اتفاقية مع نهاية عام 2006 أما الإتفاقيات الخاصة بتجنب الإزدواج الضريبي ومحاربة التهرب الضريبي وفقد بلغت 24 إتفاقية.

2- ضمانات الإستثمار الأجنبي المباشر:

إن المتفحص في قانون النقد والقرض 10/90 والمرسوم التشريعي 19/93 وما بعدها من قوانين مكملة أو معدلة مثل قانون الجمارك 09/98 كلها تنص صراحة على جدية الجزائر في تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر وبالتالي تعمل على حمايته من خلال إقرار سياسة الباب المفتوح له وتمكينه من مشاركة الفعلية في النشاط الإقتصادي وتقاسم المنفعة له باعتبار الجزائر قد قبلته كأحد العوامل الأساسية لتحريك عملية التنمية وتجسيد مبدأ التعاون والشراكة مع الخارج .

- تتأكد هذه الضمانات أكثر في الأمر رقم 03/01 وتحت الباب الثالث منه بعنوان "الضمانات الممنوحة للمستثمرين،حيث تعرضت المواد 14، 15 ، 16، 17 منه بالتفصيل إلى هذه الضمانات[1].

-الأمر رقم 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض في الباب الرابع تحت عنوان " الترخيص والغعتماد" لاسيما المواد 84،85 ،86،88 منه وكذا المواد 127/126/125 كلها تضيف وزنا جديدا بأكثر أهمية لمثل هذه الضمانات.

وعلى هذا الأساس يمكن تلخيص هذه الضمانات في النقاط التالية[2]:

-مبدأ الحرية الكاملة للإستثمار والمستثمر.

- مبدأ إلغاء التمييز بين المستثمرين محليين كانوا أم أجانب.

- مبدأ ثبات القانون المطبق على الإستثمار.

- ضمان حرية التحويل.

- مبدأ فض النزاع باللجوء إلى المحاكم المختصة أو التحكيم الدولي.

[1] - حمزة بن حافظ، مرجع سبق ذكره، ص 151.

[2] - نفس المرجع.ص151.

3- الإقرار الجزائري بالتحكيم الدولي:

لقد اهتم التشريع الجزائري خاصة في السنوات الأخيرة (بداية التسعينات) بالضمانات الأساسية المتعلقة بحماية الإستثمار الأجنبي المباشر وترقيته،حيث تمثل إلى جانب الضمانات والإلتزامات الدولية الإقرار بالتحكيم الدولي كإجراء قانوني معترف به دوليا للفصل في النزاعات المحتمل وقوعها وبالعودة إلى كل النصوص القانونية ذات الصلة تقف على مثل هذه الإقرارات بالتحكيم الدولي إن ما ينتظر من الإستثمار الأجنبي هو تمويل الإقتصاد الوطني وتوفير العملة الصعبة على مستوى ميزان المدفوعات أي الحصول على العملة الصعبة عن طريق التصدير[1].

[1] - عليوش قربوع، **قانون الإستثمارات في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى،الجزائر،1999،ص16.

الخلاصة :

لقد أبدت الدولة الجزائرية مجهودات جبارة لتحسين أوضاعها الإقتصادية والسياسة من أجل مواكبة التطورات العالمية، وذلك منذ بداية التسعينات حيث بادرت الدولة ببرامج تقويمية ترمي إلى إستعادة التوازنات المالية والتحكم في معدلات التضخم وأعقب هذه العملية تطبيق إصلاحات مؤسسية وتنظيمية سعت وأفضت إلى نهج خيارات تقوم على تحرير الإقتصاد، وخصخصته إضافة إلى الحوافز التي قدمت للإستثمار الأجنبي المباشر وكذا البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الوطنية الصغيرة والمتوسطة وبرنامج التأهيل الصناعي ومع هذه الإصلاحات فقد قامت الدولة الجزائرية بتقديم مساعدات مالية ونفسية للمؤسسات الجزائرية ومع الإصلاحات فقد رافقتها عدة إصلاحات أخرى على التجارة الخارجية(الجبائي، الجمركي...) لمزيد من التحرير والإندماج المالي إلا أن الإقتصاد الجزائري إستمر في تسجيل مستويات ضعيفة في النمو خارج قطاع المحروقات وهو ما ظاهر في ميزان المدفوعات.

الفصل الثالث:

أثار التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات على ميزان المدفوعات في الجزائر

تمهيد:

إنطلاقا من فكرة كون أن النظام العالمي للتجارة الدولية يتشكل من تلك المبادلات التجارية للسلع والخدمات التي تقوم بها مختلف دول العالم، واعتبارا على أنه لا يمكن لأي بلد أن يعيش بمعزل عن باقي دول العالم الخارجي لما لتلك العلاقات من مزايا حسنة تعود على إقتصاديات هذه الدول، ولدراسة الشروط التي تتم عندها المبادلات الخارجية ما بين البلدان. فإن الإقتصاديين يستعملون العديد من المؤشرات في قياس التجارة الخارجية والتي تعكس لنا نسبيا حقيقة تطور حالة أو وضعية المبادلات الخارجية لبلد معين إتجاه باقي دول العالم الأخرى ومن هذه المؤشرات ميزان المدفوعات.

وعلى هذا الأساس إقتضت الدراسة التطرق من خلال هذا الفصل إلى استعراض أهم ما توصل إليه في ميدان التجارة الخارجية من جراء الإصلاح الذي عرفته التجارة الخارجية منذ بداية التسعينات وما هي تغيراتها واتجاهاتها من خلال دراسة ميزان المدفوعات الذي يبين لنا حالة ووضعية المبادلات الخارجية للجزائر.

وحتى نعطي للموضوع حقه من الدراسة إقتضت الضرورة تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث حيث خصص:

المبحث الأول منه لدراسة أثار التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات على الميزان التجاري والمبحث الثاني فقد خصص لدراسة حساب رأس المال وأثار التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات عليه وفي الأخير فقد آثرنا أن نقوم بالتطرق إلى الآثار المحتملة لميزان المدفوعات بعد انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة .

المبحث الأول:أثار التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات على الميزان التجاري

تتصف التجارة الخارجية كغيرها من الدول العربية والدول النامية بالإرتباط بأسواق الدول الصناعية المتقدمة سواء تعلق الأمر بالواردات أو الصادرات. وعلى الرغم من الإصلاحات التي قامت بها الجزائر على التجارة الخارجية بقي قطاع المحروقات هو الرائد والمقيم لصادراتنا بينما عرفت الواردات زيادة في قيمتها خلال السنوات الأخيرة نظرا لتحرير التجارة الخارجية الجزائرية. وهو سنراه في هذا المبحث من خلال التطرق إلى أثار التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات على الصادرات وذلك في المطلب الأول أما المطلب الثاني فهو لدراسة أثار التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات على الواردات.

المطلب الأول: أثار التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات على الصادرات

تميزت الصادرات الجزائرية بعدم التنوع وهيمنة قطاع واحد على الصادرات وهو قطاع المحروقات وضعف القطاعات الأخرى فيها، ولكن مع إتباع الجزائر لسياسة الإصلاح في التجارة الخارجية وإستراتيجيتها لإقامة قطاع تصديري حيوي ونشيط هادفة إلى الوصول إلى نتائج تسحب الإقتصاد الجزائري من المشاكل التي كان يعاني منها.

وللوقوف على نتائج هذه الإصلاحات سوف نقوم بالتطرق إلى ما يلي:

الفرع الأول: تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال السنوات (2000-2013).

جدول رقم (09) : تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال السنوات(2000-2013).

الوحدة:مليار دولار

	صادرات المحروقات		الصادرات خارج المحروقات		الصادرات الإجمالية	
السنوات	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %
2000	21,06	97,27	0,59	2,73	21,65	**100**
2001	18,53	97,07	0,56	2,93	19,09	**100**
2002	18,11	96,79	0,60	3,21	18,70	**100**
2003	23,99	98,08	0,47	1,92	24,46	**100**
2004	31,55	97,92	0,67	2,08	32,22	**100**
2005	45,59	98,40	0,74	1,60	46,33	**100**
2006	53,61	97,94	1,13	2,06	54,74	**100**
2007	59,61	98,38	0,98	1,62	60,59	**100**
2008	77,19	98,22	1,40	1,78	78,59	**100**
2009	44,41	98,30	0,77	1,70	45,18	**100**
2010	56,12	98,30	0,97	1,70	57,09	**100**
2011	71,66	98,31	1,23	1,69	72,89	**100**
2012	70,58	98,38	1,15	1,60	71,74	**100**
2013	63,33	98,29	1,10	1,71	64,43	**100**

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على إحصائيات:

-بنك الجزائر، **النشرات الإحصائية الثلاثية**: مارس 2001، ديسمبر2005، ديسمبر 2008، مارس 2014، ص15.نقلا عن الموقع الإلكتروني **http://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique.htm**

تاريخ الإطلاع(2014/04/01).

الشكل رقم(04): تطور الصادرات خارج المحروقات خلال السنوات(2000-2013).

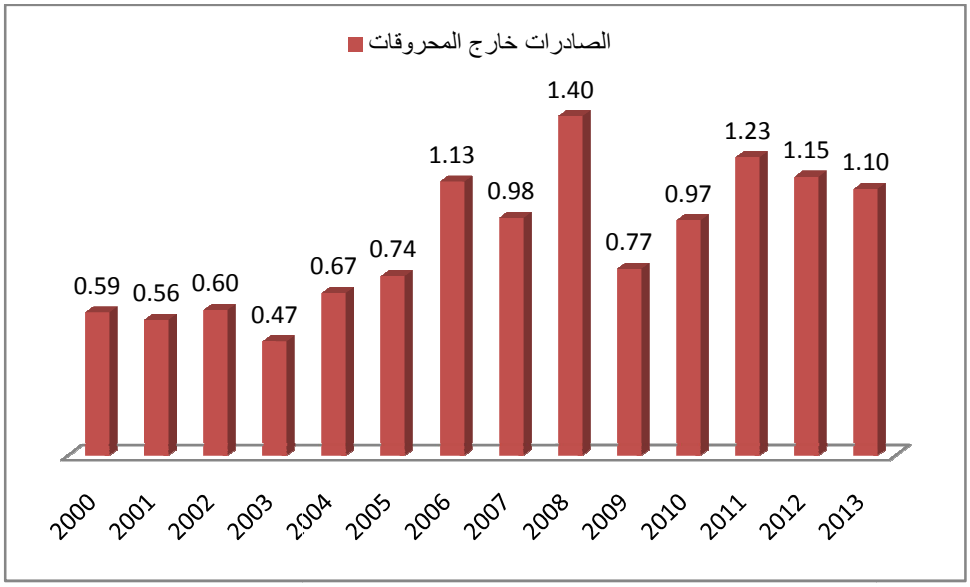

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (08).

الشكل رقم(05):تطور الصادرات الإجمالية خلال السنوات(2000-2013).

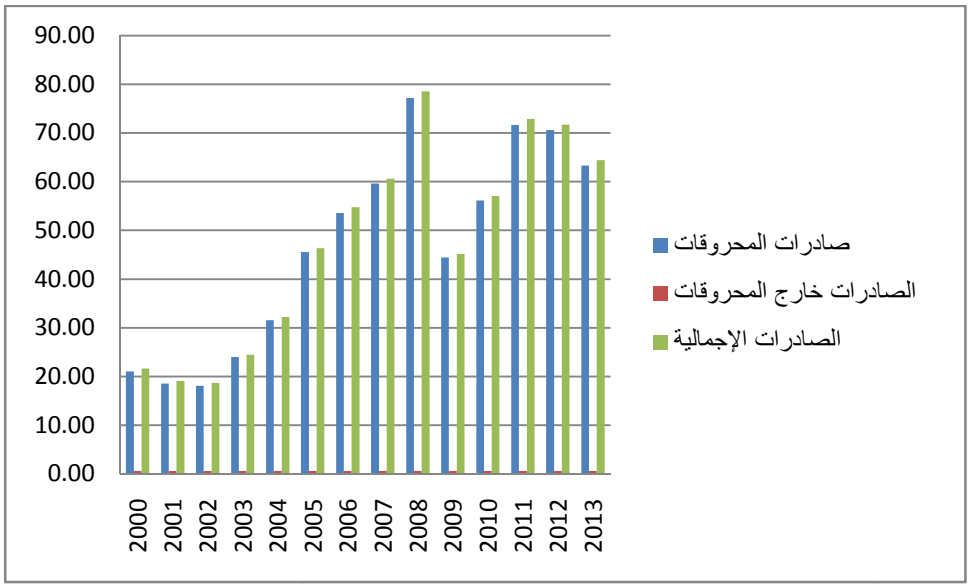

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (08).

نلاحظ من الجدول والشكلين أعلاه أن الصادرات عرفت فائضا وارتفاعا طوال فترة الدراسة.حيث عرفت الصادرات الجزائرية رصيدا إيجابيا خلال سنة 2000، أين كانت أسعار البترول تقدر بـــ 28.5 دولار للبرميل الذي

كان سببا في تحقيق الرصيد الإيجابي حيث كانت قيمة صادرات المحروقات تقدر بـــ21.06 مليار دولار بنسبة 97.27% ، بينما الصادرات خارج المحروقات كانت نسبة مساهمتها في الصادرات الإجمالية ضعيفة حيث كانت تقدر نسبتها 2.73% بقيمة 0.59 مليار دولار (59 مليون دولار).

إلا أن هذا الرصيد انخفض خلال السنتين التاليتين ليصل إلى 19.09 مليار دولار في 2001 و18.7 مليار دولار خلال 2002 وهذا راجع إلى التذبذبات المسجلة في أسواق النفط وانخفاض أسعارها خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 التي وقعت بالولايات المتحدة الأمريكية.

إلا أنه وانطلاقا من سنة 2003 إلى غاية سنة 2008 سجلت الصادرات الجزائرية فائضا متزايدا حيث وصل إلى 78.59 مليار دولار سنة 2008 حيث وصلت صادرات المحروقات إلى 77.19 مليار دولار بنسبة 98.70% أين وصل سعر البرميل إلى 98.96 دولار للبرميل.

حيث أنه في هذه السنة عرفت الصادرات الجزائرية أعلى قيمة لها وهذا لأول مرة في تاريخ الجزائر.

كما عرفت الصادرات الجزائرية إنخفاضا وصل إلى 45.18 مليار دولار في سنة 2009 وذلك نتيجة انخفاض صادرات المحروقات حيث كانت قيمتها 44.41 مليار دولار أين عرف سعر البرميل من البترول 62.35 دولار، لتعاود الصادرات الإجمالية إرتفاعها من جديد ، حيث وصلت الصادرات إلى 72.89 مليار دولار سنة 2010 و57.09 مليار دولار سنة 2011 حيث كانت قيمة أسعار البترول تقدر بـــــ 80.35 دولار للبرميـــل و 112.92 دولار للبرميل على الترتيب.

لكن الصادرات الجزائرية عرفت إنخفاضا طفيفا سنة 2012 و 2013 حيث وصلت الصادرات الإجمالية إلى غاية 64.43 مليار دولار سنة 2013 وذلك نتيجة لإنخفاض صادرات المحروقات التي تقدر بـــ 63.33 مليار دولار

وهنا يمكن القول أن الصادرات خارج المحروقات تتواصل في تسجيل نسب ضعيفة من الصادرات الإجمالية لا تتعدى 2% خلال الفترة المدروسة وسنة 2008 هي أحسن سنة من حيث قيمة الصادرات خارج المحروقات بنحو 1.4 مليار دولار.بينما بقيت صادرات المحروقات هي المسيطرة على الصادرات الجزائرية بنسب تتعدى 97% و 98 % من قيمة الصادرات الإجمالية الجزائرية.

ملاحظة: هناك علاقة وثيقة بين سعر البرميل وحالة الصادرات وهي علاقة طردية أي كلما إنخفض سعر البرميل فإن قيمة صادرات المحروقات تنخفض وبالتالي تنخفض قيمة الصادرات الإجمالية والعكس كلما إرتفعت أسعار البترول

إرتفعت قيمة صادرات المحروقات وبالتالي إرتفاع في قيمة الصادرات الإجمالية الجزائرية[1].

الفرع الثاني: التوزيع السلعي الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000– 2013).

جدول رقم (10): التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000– 2013).

الوحدة: مليار دولار

السنوات	الطاقة والمحروقات	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف مصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الإستهلاكية
2000	21419	612	32	458	11	47	13
2001	18484	648	28	504	22	45	12
2002	18091	734	35	551	20	50	27
2003	23939	673	48	509	1	30	35
2004	30925	788	65	552	1	52	16
2005	45588	907	67	656	/	36	14
2006	53608	1184	73	828	1	44	43
2007	59605	1312	88	993	1	44	34
2008	77192	1954	119	1384	1	69	32
2009	44411	1066	113	692	/	25	49
2010	56143	1619	305	1089	/	27	33
2011	71662	2140	357	1495	/	36	16
2012	70571	2048	314	1519	/	30	18
2013	63326	2161	402	1608	/	25	18

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات من:

– المديرية العامة للجمارك الجزائرية على الموقع الإلكتروني: **http://www.douane.gov.dz**

تاريخ الإطلاع(2014/04/02)،والمركز الوطني للإحصائيات والإعلام الآلي للجمارك C.N.I.Sعلى الموقع الالكتروني:

http: //www.ons.dz تاريخ الإطلاع(2014/04/04).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المحروقات لا تزال تحتل أعلى حصة من الصادرات الإجمالية الجزائرية في كل سنوات فترة الدراسة، بينما تبقى الصادرات خارج المحروقات تحتل موقعا هامشيا من إجمالي الصادرات التي تتمثل

[1]– أنظر الملحق رقم 2، ص155.

قي المواد الغذائية والمواد الأولية والمواد نصف مصنعة بالإضافة إلى التجهيزات الفلاحية والصناعية والسلع الإستهلاكية، ومن بين هذه المنتجات فالمواد تصف مصنعة تحتل حصة الأسد من إجمالي الصادرات خارج المحروقات تم تليها المواد الأولية التي تحتل المرتبة الثانية من قيمة الصادرات خارج المحروقات.

– التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية في السنوات 1990-2000- 2013.

جدول رقم(11): التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية في السنوات 1990-2000- 2013.

الوحدة: مليار دولار

السنوات / المواد	1990		2000		2013	
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %
الطاقة والمحروقات	10865	96,12	21419	97,22	63326	96,7
المواد الغذائية	50	0,44	32	0,15	402	0,61
المواد الأولية	32	0,28	44	0,2	108	0,16
المواد نصف مصنعة	211	1,87	465	2,11	1608	2,46
التجهيزات الفلاحية	3	0,03	11	0,05	/	/
التجهيزات الصناعية	76	0,67	47	0,21	25	0,04
السلع الإستهلاكية	67	0,59	13	0,06	18	0,03
المجموع	11304	100	22031	100	65487	100

المصدر: من إعداد الطالبة انطلاقا من إحصائيات:

– المديرية العامة للجمارك الجزائرية على الموقع الإلكتروني: **http://www.douane.gov.dz**

تاريخ الإطلاع(2014/04/02).

– الجدول رقم(10).

يوضح هذا الجدول الذي تطرقنا إليه بهدف المقارنة بين ثلاث سنوات والتي تمثل ثلاث فترات من الزمن وهي سنة 1990 وهي المرحلة التي بدأت فيها إصلاحات التجارة الخارجية من خلال تحريرها وسنة 2000 نموذج للفترة التي كانت فيها الإصلاحات الجديدة للتجارة الخارجية وكذلك هي نتيجة للإصلاحات الأولى عام 1990 و2013 هي بمثابة الفترة التي تظهر فيها النتائج وخاصة بعد الشراكة الجزائرية مع الإتحاد الأوروبي بدءا من سنة 2005.

وما نلاحظه من هذا الجدول أن منتوج الطاقة والمحروقات هو المسيطر للسنوات الثلاث أما الصادرات خارج المحروقات تمثل النسبة الأكبر منه في سنة 1990 للمواد نصف مصنعة بنسبة مساهمة 1.87% من مجموع الصادرات الكلية أي بقيمة 211 مليون دولار كما احتلت المواد المصنعة أيضا النسبة الكبرى لسنة 2000 بنسبة 2.11% بقيمة 465 مليون دولار وبالمثل احتلت المواد النصف مصنعة النسبة الأكبر لسنة 2013 بقيمة 1608 مليون دولار بنسبة 2.46% من إجمالي الصادرات.

بينما تتمثل المنتجات خارج المحروقات ونسبها وترتيبها للسنوات الثلاث كما يلي:

- في سنة 1990

1- المواد نصف مصنعة بـــ 1.87%.

2- التجهيزات الصناعية بـــ0.67%.

3- السلع الإستهلاكية بـــ 0.59%.

4- المواد الغذائية بـــ 0.44%.

5- المواد الأولية بـــ 0.28%.

6- التجهيزات الفلاحية بـــ 0.03%.

- في سنة 2000

1- المواد نصف مصنعة بـــ 2.11%.

2- التجهيزات الصناعية بـــ 0.21%.

3- المواد الأولية بـــ 0.20%.

4- المواد الغذائية بـــ 0.15%.

5- السلع الإستهلاكية بـــ 0.06%.

6- التجهيزات الفلاحية بـــ 0.05%.

- في سنة 2013

1- المواد نصف مصنعة بـــ 2.46%.

2- المواد الغذائيةبـــ 0.61%.

3- المواد الأولية بـــ 0.16%.

4- التجهيزات الصناعية بـــ 0.04%.

5- السلع الإستهلاكية بـــ 0.03%.

6- التجهيزات الفلاحية /.

وهنا يمكن أن نقول بان الجزائر كانت ولا زالت في مصف الدول النامية في تجارتها الخارجية (الصادرات) حيث أنه من المتعارف بأن السمة المميزة لتجارة الدول النامية أو المتخلفة هي سيطرة مادة واحدة أو إثنتين على النسبة العظمى من قيمة الصادرات وغالبا ما تكون في صورة مواد خام أو سلع نصف مصنعة.

كما أن نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات في إجمالي الصادرات لا يزال يمثل نسب ضعيفة من إجمالي الصادرات الكلية أو أقل ضعفا مما كان عليه قبل إصلاح التجارة الخارجية.

المطلب الثاني:أثار التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات على الواردات

إن قيام الجزائر بإصلاح تجارتها الخارجية كان من بين أهدافها هو زيادة الصادرات الجزائرية إلى الخارج والتقليل من الواردات وبذلك التخلص من التبعية الكبيرة للدول الأخرى. وعلى ضوء ذلك سوف نقوم بدراسة تطور قيمة الواردات والتركيبة السلعية لها وتغيراتها.

الفرع الأول:تطور قيمة الواردات خلال الفترة (2000-2013).

عرفت الواردات الجزائرية زيادة في قيمتها خلال السنوات الأخيرة نظرا لتحرير التجارة الخارجية الجزائرية وهو ما يمكن ملاحظته في الجدول الموالي:

جدول رقم (12):تطور قيمة الواردات خلال الفترة (2000-2013).

الوحدة: مليار دولار

السنوات	صادرات المحروقات	الواردات
2000	21,06	-9,35
2001	18,53	-0,56
2002	18,11	-12,01
2003	23,99	-13,32
2004	31,55	-17,95
2005	45,59	-19,89
2006	53,61	-20,68
2007	59,61	-26,35
2008	77,19	-38,07
2009	44,41	-37,4
2010	56,12	-38,89
2011	71,66	-46,93
2012	70,58	-51,57
2013	63,33	-55,02

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على إحصائيات:

-بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الثلاثية: مارس 2001، ديسمبر2005، ديسمبر 2008، مارس 2014، ص15.نقلا عن الموقع الإلكتروني **http://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique.htm**

تاريخ الإطلاع(2014/04/01).

الشكل رقم(06):يبين تطور قيمة الواردات خلال السنوات (2000-2013).

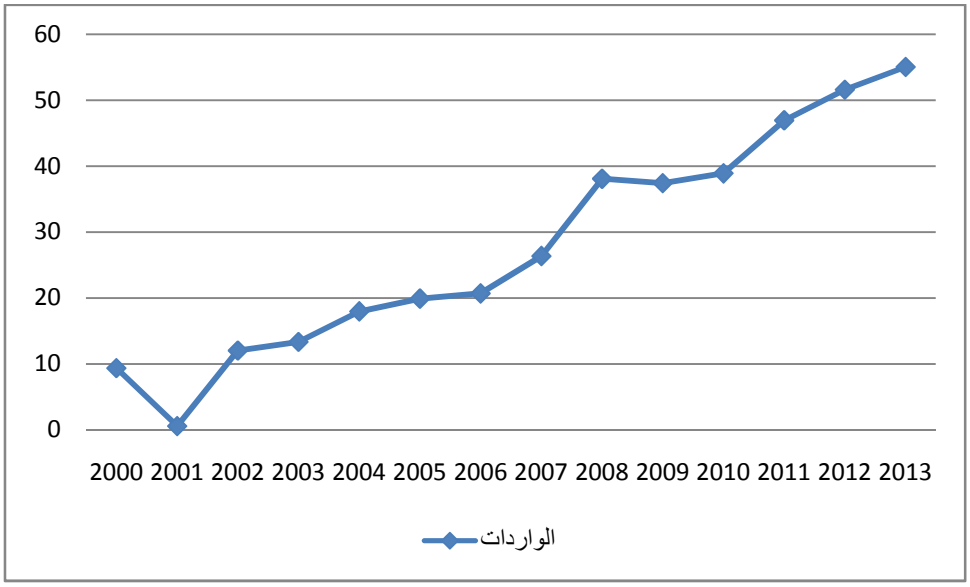

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (11).

ما يمكن ملاحظته من هذا الجدول والشكل هو التزايد المستمر والصعودي في اتجاه الواردات الجزائرية حيث إزدادت هذه الواردات خلال فترة الدراسة 8 أضعاف حيث كانت عام 2000 تقدر بـــ 6.35 مليار دولار لتصبح عام 2013 تقدر بـــ 55.02 مليار دولار وهذا ما يؤكد عدم نجاعة الإصلاحات التي قامت بها الجزائر على المؤسسات الإقتصادية.

كما يمكن أن نربط تزايد حجم الواردات بالتزايد المستمر في صادرات المحروقات وهو ما يبينه الشكل الموالي:

الشكل رقم(07): يبين تطور الواردات بتطور صادرات المحروقات خلال السنوات (2000-2013).

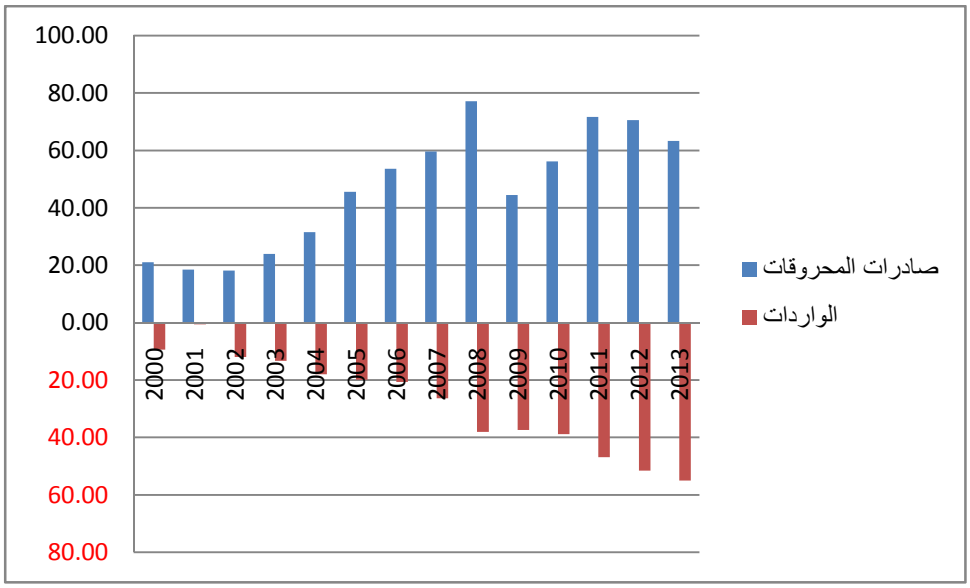

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم(11).

الفرع الثاني:التوزيع السلعي للواردات الجزائرية

إن التوزيع السلعي للواردات في الجزائر لا يختلف عن غيره من التوزيعات السلعية للدول النامية والتي تشكل فيها السلع المصنعة والتجهيزات الصناعية والمواد الغذائية الجزء الأكبر من إجمالي الواردات والجدول الموالي يوضح لنا التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة 2000-2013.

جدول رقم (13):يبين التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2013).

الوحدة:مليون دولار

السنوات	الطاقة	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف مصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الإستهلاكية	الواردات الإجمالية
2000	129	2415	428	1655	85	3068	1393	**9173**
2001	139	2395	478	1872	155	3435	1466	**9940**
2002	145	2740	562	2336	148	4423	1655	**12009**
2003	114	2678	689	2857	129	4955	2112	**13543**
2004	208	3604	803	3591	208	7020	2765	**18199**
2005	212	3587	751	4088	160	8452	3107	**20357**
2006	244	3800	843	4934	96	8528	3011	**21456**
2007	313	4827	1277	6918	142	9954	4008	**27439**
2008	595	7796	1376	9154	86	15434	5036	**39479**
2009	549	5863	1201	10165	234	15140	6145	**39297**
2010	945	6027	1406	9944	330	15573	5987	**40212**
2011	1164	9805	1776	10431	229	15951	7944	**47300**
2012	4955	9023	1839	10629	329	13604	9997	**50376**
2013	4356	9572	1766	10810	449	15745	12205	**54903**

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على إحصائيات من:

- المديرية العامة للجمارك الجزائرية على الموقع الإلكتروني: **http://www.douane.gov.dz**

تاريخ الإطلاع(2014/04/02).

- بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الثلاثية: مارس 2001، ديسمبر2005، ديسمبر 2008، مارس 2014، ص28.نقلا عن الموقع الإلكتروني **http://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique.htm**

تاريخ الإطلاع(2014/04/01).

يوضح هذا الجدول أن هناك أربع مجموعات من السلع سيطرت على الواردات الجزائرية خلال الفترة المدروسة ويتعلق الأمر بكل من سلع التجهيز الصناعي والمواد الغذائية المنتجات نصف مصنعة وسلع الإستهلاك بحيث احتلت هذه السلع المراتب الأربعة الأولى على الترتيب حيث عرفت التجهيزات الصناعية زيادات متتالية من 2000 إلى 2008 حيث كانت عام 2000 تقدر الواردات من هذه السلعة بـــ 3068 مليون دولار وسنة 2008 بقيمة 15434 مليون دولار ولكن ابتداءا من هذه السنة عرفت الواردات من هذه السلعة استقرارا طفيفا حيث بلغت في 2013 ما قيمته 15745 مليون دولار.

المنتجات نصف مصنعة التي تحتل المرتبة الثانية من مجموع الواردات حيث عرفت تزايدا مستمرا أين كانت عام 2000 تقدر قيمتها بـــ 1655 مليون دولار لتصبح عام 2013 قيمتها تساوي 10810 مليون دولار.

المواد الغذائية فقد عرفت تزايدا مستمرا طوال فترة الدراسة حيث بدأت عام 2000 بقيمة 2415 مليون دولار لتعرف عام 2013 مبلغ 9572 مليون دولار من الواردات.

أما فيما يخص السلع الإستهلاكية فقد كانت بالمثل مع بقية المنتجات الأخرى حيث كانت تتزايد إلى غاية نهاية فترة الدراسة عام 2013 بما قيمته 12205 مليون دولار.

أما فيما يخص الواردات السلعية من المواد الأولية والطاقة فقد إحتلتا المرتبة الخامسة والسادسة على التوالي لتأتي في المرتبة الأخيرة من حيث إستيراد سلع التجهيز الفلاحي التي سجلت نسبا ضئيلة نسبيا قياسا بالواردات الأخرى.

المطلب الثالث:أثار التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات على الميزان التجاري

يتميز الميزان التجاري الجزائري بعد الاستقلال تقريبا بعنصرين أساسيين أولهما التبعية الكبيرة لإيرادات الصادرات من المحروقات ثم الأهمية البالغة للواردات وفي هذا الصدد سوف نقوم بالتطرق إلى وضعية الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2013 وما هي وضعيته في حالة غياب صادرات المحروقات.

الفرع الأول:تطورات الميزان التجاري خلال السنوات (2000-2013).

عرف الميزان التجاري الجزائري رصيدا موجبا طول فترة الدراسة وهو ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول والشكل المواليين:

جدول رقم(14): يبين تطور الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2013).

الوحدة: مليار دولار

السنوات	الميزان التجاري	الصادرات	الواردات
2000	12,3	21,65	-9,35
2001	9,61	19,09	-9.48
2002	6,7	18,70	-12,01
2003	11,14	24,46	-13,32
2004	14,27	32,22	17,95
2005	26,47	46,33	-19,89
2006	34,06	54,74	-20,68
2007	34,24	60,59	-26,35
2008	40,52	78,59	-38,07
2009	7,78	45,18	-37,4
2010	18,2	57,09	-38,89
2011	25,96	72,89	-46,93
2012	20,17	71,74	-51,57
2013	9,41	64,43	-55,02

المصدر: من إعداد الطالبة إنطلاقا من إحصائيات:

- بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الثلاثية: مارس 2001، ديسمبر2005، ديسمبر 2008، مارس 2014، ص15.نقلا عن الموقع الإلكتروني **http://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique.htm**

تاريخ الإطلاع(2014/04/01).

الشكل رقم(08):يبين تطور الميزان التجاري خلال السنوات(2000-2013).

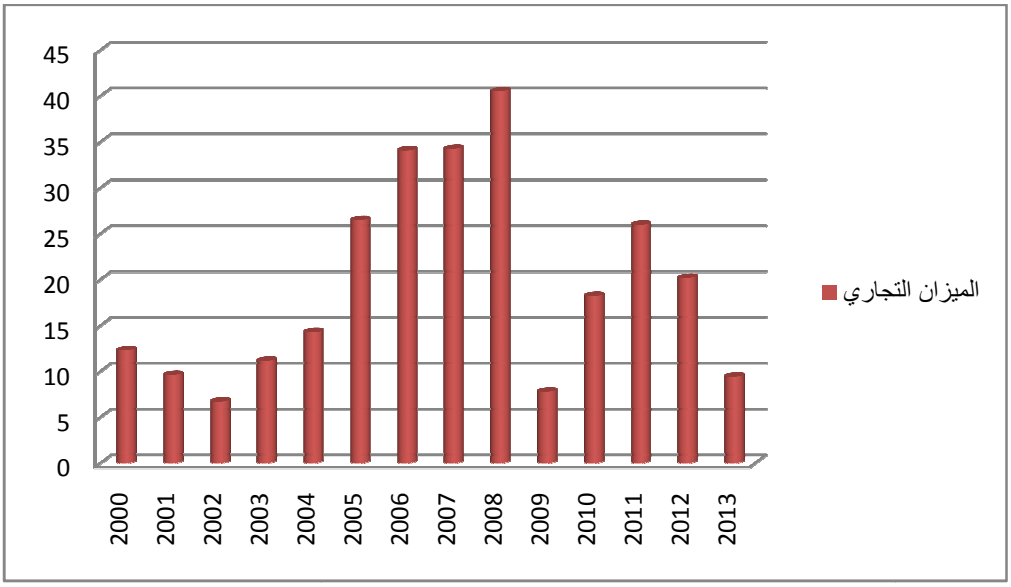

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (13).

يلاحظ من الجدول والشكل أعلاه أن الميزان التجاري عرف رصيدا موجبا طوال فترة الدراسة كما عرف إرتفاعا مستمرا حيث حقق عام 2000 رصيد 12.30 مليار دولار لينخفض الرصيد عام 2001 و 2002 إلى 9.61 مليار دولار و 6.70 إلى غاية سنة 2008 ليحقق رصيد 40.52 مليار دولار ليبقى الميزان التجاري بعد هذه السنة في تذبذب من إرتفاع وإنخفاض ليستقر عام 2013 برصيد 9.41 مليار دولار ويمكن تفسير هذا التذبذب وعدم التزايد لتحقيق أعلى الأرصدة نتيجة لارتفاع قيمة الواردات الجزائرية.

الفرع الثاني:تطورات الميزان التجاري خارج المحروقات خلال السنوات (2000-2013).

يعرف الميزان التجاري رصيدا سلبيا طوال فترة الدراسة وهو ما يبينه الجدول الشكل المواليين:

جدول رقم(15):يبين تطور الميزان التجاري خارج المحروقات خلال السنوات (2000-2013).

الوحدة: مليار دولار

السنوات	الصادرات خارج المحروقات	الواردات	الميزان التجاري خارج المحروقات
2000	0,59	-9,35	-8.76
2001	0,56	-9.48	-8,92
2002	0,60	-12,01	-11,41
2003	0,47	-13,32	-12,85
2004	0,67	17,95	-17,28
2005	0,74	-19,89	-19,12
2006	1,13	-20,68	-19,55
2007	0,98	-26,35	-25,37
2008	1,40	-38,07	-36,67
2009	0,77	-37,4	-36,63
2010	0,97	-38,89	-37,92
2011	1,23	-46,93	-45,7
2012	1,15	-51,57	-50,42
2013	1,10	-55,02	-53,92

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول(08) والجدول(13).

الشكل رقم(09):يبين تطور الميزان التجاري خارج المحروقات خلال السنوات(2000-2013).

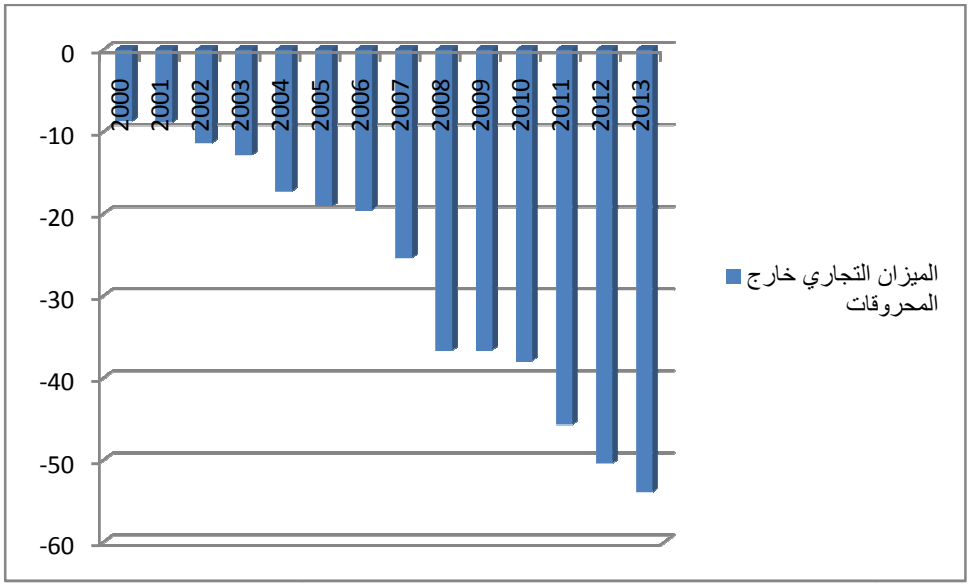

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول(14).

يلاحظ من هذا الجدول الذي تطرقنا إليه بهدف معرفة مدى مساهمة الصادرات خارج المحروقات في تغطية الواردات الجزائرية وتحقيق رصيد إيجابي للميزان التجاري أن الميزان التجاري عرف رصيدا سلبيا ومتصاعدا طوال فترة الدراسة حيث كانت أدنى قيمة له سنة 2000 بقيمة 8.76- مليار دولار ليعرف سنة 2013 عجزا برصيد 53.92- مليار دولار

وعلى هذا الأساس يمكن القول أن الفائض الذي عرفه الميزان التجاري لا يعكس الوضعية الحقيقية للإقتصاد الوطني، الذي لا زال لحد الساعة يتخبط في مشاكل عديدة ومن بينها أن كل المداخيل الناجمة عن التجارة الخارجية مصدرها دائما هو تزايد صادرات المحروقات والمرتبطة بدورها بأسعار النفط بالدرجة الأولى.

أما بالنسبة للصادرات خارج المحروقات مازالت مساهمتها ضعيفة جدا وبالتالي فوضعية الميزان التجاري تبقى مرهونة بصادرات المحروقات وهذه الأخيرة هي التي تعطي طبيعة الرصيد سالبا أو موجبا.

المبحث الثاني: أثار التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات على ميزان رأس المال

يعتبر هذا الحساب المكون الثاني لميزان المدفوعات ويمثل صافي التحركات الرسمية والخاصة برؤوس الأموال والتي تتمثل في القروض الخارجية وأقساطها المسددة بالإضافة إلى حركة الإستثمارات الأجنبية وبالتالي فإن تحسين هذا الحساب وتحقيق فائض فيه يعتبر من بين الأهداف الرئيسية التي سعت إليها الجزائر من جراء الإصلاحات التي لطالما

أحدثتها لإصلاح ميزان المدفوعات من خلال رفع معدل الإستثمار الأجنبي المباشر والتخلص من عبئ المديونية التي أدخلت الجزائر في دوامة لا مخرج منها، ومما سبق سوف نقوم بالتطرق في هذا المبحث إلى أثار التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر وهذا في المطلب الأول أما في المطلب الثاني سوف نقوم نتطرق إلى أثار التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات على تدفقات رؤوس الأموال أما المطلب الثالث فقد كان لدراسة أثار التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات على حساب رأس المال وعلى الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات.

المطلب الأول: أثار التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر.

قامت الجزائر بالعديد من الإصلاحات على تجارتها الخارجية بدءا بتحريرها وذلك بهدف رفع نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي، حيث يرى الكثير من الإقتصاديين أن هناك علاقة وثيقة بين حجم التجارة الخارجية وخاصة الصادرات وبين الإستثمار الأجنبي المباشر ويعود ذلك أن إرتفاع التجارة الخارجية يمنح الشركات الأجنبية فرصة للإنتاج والتوزيع في مناطق جغرافية تتمتع بنشاط متنامي في مجال التصدير والإستيراد وتحقق بالتالي عوائد مرتفعة.وتؤثر الصادرات على الإستثمار الأجنبي من خلال أن زيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة الدخل القومي وزيادة ربحية قطاع التصدير وتكوين فجوة موارد ايجابية تعمل على زيادة الإستثمار الأجنبي المباشر أو من خلال إرتفاع أسعار الصادرات قياسا بأسعار الواردات يترتب عليه تحسين في ميزان الحساب الجاري مما يؤدي إلى إجراءات توسعية في مجال زيادة الإستثمار الخاص بما فيه الإستثمار الأجنبي المباشر[1]. وللوقوف على نتائج الإصلاحات التي قامت بها الجزائر على الإستثمار الأجنبي المباشر و أثار التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات عليها سوف نقوم بالتطرق إلى:

[1] – حازم بدر الدين، **أهمية الإستثمارات الأجنبية في التنمية الإقتصادية وانعكاساتها ودورها في دعم المشاريع الصغيرة**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة اربد الأهلية، عدد 4، الأردن، 2001، ص 107-108.

الفرع الأول: تطور رصيد الإستثمارات الأجنبية المباشرة خلال السنوات (2000-2013).

جدول رقم(16): يبين تطور رصيد الإستثمارات الأجنبية المباشرة خلال السنوات(2000-2013).

الوحدة: مليار دولار

السنوات	الإستثمار الأجنبي المباشر
2000	0,42
2001	1,18
2002	0,97
2003	0,62
2004	0,62
2005	1,06
2006	1,76
2007	1,35
2008	2,28
2009	2,54
2010	3,47
2011	2,04
2012	1,52
2013	1,88

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على إحصائيات:

- بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الثلاثية: مارس 2001، ديسمبر2005، ديسمبر 2008، مارس 2014، ص28.نقلا عن الموقع الإلكتروني **http://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique.htm**

تاريخ الإطلاع(2014/04/01).

يمثل الجدول أعلاه تطور رصيد الإستثمارات الأجنبية المباشرة خلال السنوات 2000- 2013، حيث يبين هذا الجدول أن الإستثمار الأجنبي المباشر بعد التذبذب الذي كان فيه خلال السنوات 2000-2004 من خلال إرتفاع وإنخفاض،حيث كانت أدنى قيمة له سنة 2000 برصيد 0.42 مليار دولار (42 مليون دولار) وأكبر قيمة له كانت سنة 2001 بمبلغ 1.18 مليار دولار. عرفت الإستثمارات الأجنبية المباشرة بدءا من سنة 2005 أين كان رصيد

الإستثمارات الأجنبية المباشرة يقدر بـــ1.06 مليار دولار عرفت هذه الإستثمارات إرتفاعا مستمرا ولكن بنسب ضئيلة جدا لترتفع إلى أكبر قيمة لها سنتي 2009 بمبلغ 2.45 مليار دولار وسنة 2010 بمبلغ 3.47 مليار دولار.

ويرجع أحد الخبراء الإقتصاديين أن زيادة الإستثمارات الأجنبية المباشرة سنة 2009 و 2010 يخص فقط الجانب النقدي حيث قامت البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر برفع رؤوس أموالها مما سمح بدخول حجم كبير للعملة الصعبة إلى الجزائر وهذا في إطار تقوية القاعدة المالية لتلك البنوك خاصة وأن الجزائر تعتمد في تمويل إستثماراتها على البنوك المحلية، وذلك تجنبا لعملية الإستدانة من الخارج[1].

وتمثل الزيادة التي يلتزم بها كل بنك أو مؤسسة مالية تماشيا مع النظام الجديد بمثابة زيادة في الجانب النقدي للإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر.

ولكن بدءا من سنة 2011 عاودت الإستثمارات الأجنبية المباشرة الإنخفاض لتصل إلى 2.04 سنة 2011 و1.52 سنة 2012 ، ثم لترتفع إرتفاعا طفيفا سنة 2013 برصيد يقدر بـــ 1.88 مليار دولار.

كما يمكن أن نقول بأن قلة الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر ساهمت فيها القوانين الجديدة التي فرضتها الجزائر عليها ، حيث تم سن قانون يقضي بإلزامية أن تكون في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية على الأقل بنسبة 51%.كما تراجعت العديد من الشركات عن المشاريع التي كانت تنوي القيام بها في الجزائر وذلك بسبب القرارات الجديدة والبيروقراطية، والتي تتعلق بطول فترة انعقاد المجلس الوطني للإستثمار وعدم إمكانية المستثمر الأجنبي إسترجاع رأسماله إلا بعد 25 سنة من النشاط إلى جانب إلغاء حق المستثمر في شراء العقار.

[1]- حليم بن دحمان، **رفع رؤوس الأموال الأجنبية ساهم في رفع الإستثمارات الأجنبية**، مجلة الأبحاث الإقتصادية للترجمة والنشر والتوزيع، العدد 29،الجزائر، فيفري 2011، ص63.

الفرع الثاني: التوزيع القطاعي للإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر بين (2000- 2012).

جدول رقم(17): يبين التوزيع القطاعي للإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر بين (2000-2012).

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة %	القيمة بالمليون دينار	النسبة %
الصناعة	220	%56	599200	%74
الخدمات	97	%23	167118	%21
البناء والأشغال	63	%15	12082	%1
النقل	16	%4	3991	%0
الفلاحة	6	%1	887	%1
الصحة	5	%1	6192	%0
السياحة	3	%1	13587	%2
المجموع	410	%100	803057	%100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement

تاريخ الإطلاع: 2014/04/24.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الصناعة لها الحصة الأكبر من المشاريع الإستثمارية بحوالي 220 مشروع بقيمة 599200 مليون دينار، ويليه قطاع الخدمات بـــ97 مشروع بقيمة 167118 مليون دينار ثم قطاع البناء والأشغال العمومية بـــ63 مشروع بقيمة 12082 مليون دينار، أما القطاع الذي يلي هذا القطاع فهو قطاع النقل بـــ16 مشروع بقيمة 3991 مليون دينار. وهناك قطاعات أخرى لم تستقطب إلا عدد قليل وضعيف من المشاريع كقطاع الفلاحة بـــ5 مشاريع وقطاع الصحة والسياحة بـــ3 مشاريع حيث بقيت هذه القطاعات الثلاث دون المستوى المطلوب.

كما يتبين من الجدول أن المستثمرين الأجانب يختارون القطاع الصناعي نتيجة لارتفاع عوائد حيث تمثل نسبته 56% من عدد المشاريع و74% من نسبة العوائد التي تحققها من مجموع عوائد الإستثمارات الأجنبية الكلية.

ولكن بملاحظة هذه الإحصائيات التي تظهر في الجدول أعلاه نلاحظ أن النسب المعبر عنها لا تمثل القيمة الحقيقية لعدد المشاريع والعوائد المحققة، وهو ما يبين معاناة الإقتصاد الجزائري وميزان مدفوعاته والمعلومات بصفة خاصة للكثير من النسبية وعدم الدقة.

المطلب الثاني: : أثار التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات على تدفقات رؤوس الأموال

يتطلب تطبيق برامج الإصلاحات الإقتصادية الحصول على وسائل تحويل كافية من أجل المساعدة على نجاح وتطبيق البرنامج الإصلاحي، ولقد وجدت الجزائر صعوبة كبيرة في توفير موارد كافية لتغطية جميع أنواع العجز الذي كان يعاني منه الإقتصاد الجزائري وكانت أكبر مشكلة تواجهها هي مشكلة الديون الخارجية، حيث يمكن أن نتتبع تطور ديون الجزائر الخارجية وخدماتها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(18): يبين تطور المديونية الخارجية الجزائرية خلال الفترة (1990-2007).

الوحدة: مليار دولار

السنوات	ديون متوسطة و طويلة الأجل	ديون قصيرة الأجل	مجموع الديون	خدمة الدين
1990	26,58	1,791	28,37	8,871
1991	26,636	1,239	27,875	9,508
1992	25,886	0,792	26,678	9,278
1993	25,024	0,7	25,724	9,05
1994	28,85	0,636	29,486	4,52
1995	31,317	0,256	31,573	4,244
1996	33,23	0,421	33,651	4,281
1997	31,06	0,162	31,222	4,464
1998	30,261	0,212	30,473	5,18
1999	28,14	0,175	28,315	5,116
2000	25,088	0,173	25,261	4,5
2001	22,311	0,26	22,571	4,464
2002	22,54	0,102	22,642	4,15
2003	23,203	0,15	23,353	4,358
2004	21,411	0,41	21,821	5,658
2005	16,485	0,707	17,192	5,838
2006	5,062	0,55	5,612	2,67
2007	4,889	0,717	5,606	1,68

Source : - ONS**, annuaire statistique de L'Algérie**, N19,Edition 2001, p34.
- Banque d'Algérie**, L'évolution dette extérieure de L'Algérie** 1991-2001 , www.Banque-of-algeria.dz.(**consulté le 01/03/2014)**
-Banque d'Algérie, **Evolution économique et Monétaire en Algérie** , rapport 2007, p177.
- Banque d'Algérie**, Evolution économique et Monétaire en Algérie** , rapport 2008, p208.

من خلال قراءة معطيات هذا الجدول يتضح ما يلي:

أن حجم المديونية الخارجية ارتفعت من 28.37 مليار دولار سنة 1990 إلى ما يقارب 29.486 مليار دولار سنة 1994 ثم 31.573 مليار دولار عام 1995 لتبلغ أقصاها عام 1996 بحوالي 33.651 مليار دولار، بعد ذلك بدأ مؤشر الديون الخارجية ينخفض، حيث وصل عام 1998 إلى 30.473 مليار دولار ثم إلى 25.261 مليار دولار عام 2000 ليصل إلى 5.606 مليار دولار عام 2007 أما فيما يخص خدمة الديون فيتضح من خلال معطيات هذا الجدول أنه مع تطبيق الإصلاحات الإقتصادية إنخفض مؤشر خدمة الدين الخارجي إلى 4.52 مليار دولار عام 1994 وحافظ على نفس المستوى إلى غاية عامي 1998 و1999 حيث سجل إرتفاعا بسيطا بنحو 5.18 مليار دولار و5.116 مليار دولار على التوالي. ويعود سبب هذا الإنخفاض في خدمة الدين إلى إعادة جدولة الديون الخارجية التي قللت بشكل كبير بعض أعباء هذه الديون، حيث سجل مؤشر خدمة الدين عام 2007 ما قدره 1.68 مليار دولار.

كما يمكن أن نلاحظ من خلال الجدول الموالي تطور المديونية الخارجية التي ظلت في تناقص من سنة إلى أخرى:

جدول رقم (19): يبين تطور المديونية الخارجية الجزائرية خلال السنوات(2008-2011).

الوحدة: مليار دولار

السنوات	مجموع الديون	خدمة الدين
2008	5,585	1,218
2009	5,413	1
2010	5,58	6,67
2011	4,405	6,179

Source : - Banque d'Algérie, **évolution économique et monétaire en Algérie**, rapport 2012, p208

ويمكن أن نلاحظ نتائج هذه الديون على حساب رؤوس الأموال من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (20):يبين تطور ميزان رؤوس الأموال خلال السنوات (2000-2013).

الوحدة: مليار دولار

السنوات	رؤوس الأموال الرسمية(الصافية)	السحب	الإهتلاك
2000	-1,96	0,8	-2,76
2001	-1,99	0,91	-2,9
2002	-1,32	1,6	-2,92
2003	-1,38	1,65	-3,03
2004	-2,23	2,12	-4,35
2005	-3,05	1,41	-4,46
2006	-11,89	0,98	-12,87
2007	-0,77	0,51	-1,28
2008	0,43	0,84	-1,27
2009	1,3	2,19	-0,89
2010	0,44	0,55	-0,11
2011	-1,08	0,07	-1,15
2012	-0,62	0,25	-0,87
2013	-0,38	4,3	-4,69

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على إحصائيات:

- بنك الجزائر، **النشرات الإحصائية الثلاثية**: مارس 2001، ديسمبر2005، ديسمبر 2008، مارس 2014، ص15.نقلا عن الموقع الإلكتروني **http://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique.htm**

تاريخ الإطلاع(2014/04/01).

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن رصيد رؤوس الأموال سجل عجزا على مدى 9 سنوات من 2000 إلى 2008 حيث سجل أكبر عجز له سنة 2006 بقيمة 11.89- مليار دولار ويعود ذلك إلى رؤوس الأموال المهتلكة التي بلغت 12.87- مليار دولار خلال هذه السنة، ليتحول سنتي 2009 و2010 إلى فائض بقيمة 1.30 و 0.44

مليار دولار على الترتيب، حيث عرفت هاتين السنتين انخفاض في رؤوس الأموال المهتلكة لتبلغ 0.89- مليار دولار و0.11- مليار دولار على الترتيب، مع ارتفاع رؤوس الأموال المسحوبة خلال سنة 2009 الذي يعتبر أكبر رصيد لرؤوس الأموال المسحوبة.

ليعود ميزان رؤوس الأموال في الثلاث السنوات الأخيرة من فترة الدراسة ليسجل عجزا، حيث سجل سنة 2013 عجزا بقيمة 0.38- مليار دولار حيث كانت قيمة رؤوس الأموال المهتلكة تقدر بـــ4.69- مليار دولار ورؤوس الأموال (السحب) تقدر بـــ4.30 مليار دولار.

المطلب الثالث: أثار التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات على حساب رأس المال والرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات

ويمكن دراسة أثار التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات على حساب رأس المال والرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات كما يلي:

الفرع الأول: أثار التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات على حساب رأس المال

حقق حساب رأس المال الجزائري رصيدا متذبذبا طوال فترة الدراسة وهو ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول والشكل المواليين:

جدول رقم (21): يبين تطور حساب رأس المال خلال السنوات 2000-2013.

الوحدة: مليار دولار

السنوات	رصيد حساب رأس المال	الإستثمار المباشر(صافي)	رؤوس الأموال الرسمية(الصافية)
2000	-1,36	0,42	-1,96
2001	-0,87	1,18	-1,99
2002	-0,71	0,97	-1,32
2003	-1,37	0,62	-1,38
2004	-1,87	0,62	-2,23
2005	-4,24	1,06	-3,05
2006	-11,22	1,76	-11,89
2007	-1,08	1,35	-0,77
2008	2,54	2,28	0,43
2009	3,45	2,54	1,3
2010	3,42	3,47	0,44
2011	2,38	2,04	-1,08
2012	-0,24	1,52	-0,62
2013	-0,72	1,88	-0,38

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على إحصائيات:

- بنك الجزائر، **النشرات الإحصائية الثلاثية**: مارس 2001، ديسمبر2005، ديسمبر 2008، مارس 2014، ص15.نقلا عن الموقع الإلكتروني **http://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique.htm**

تاريخ الإطلاع(2014/04/01).

الشكل رقم(10): يبين تطور حساب رأس المال خلال السنوات 2000-2013.

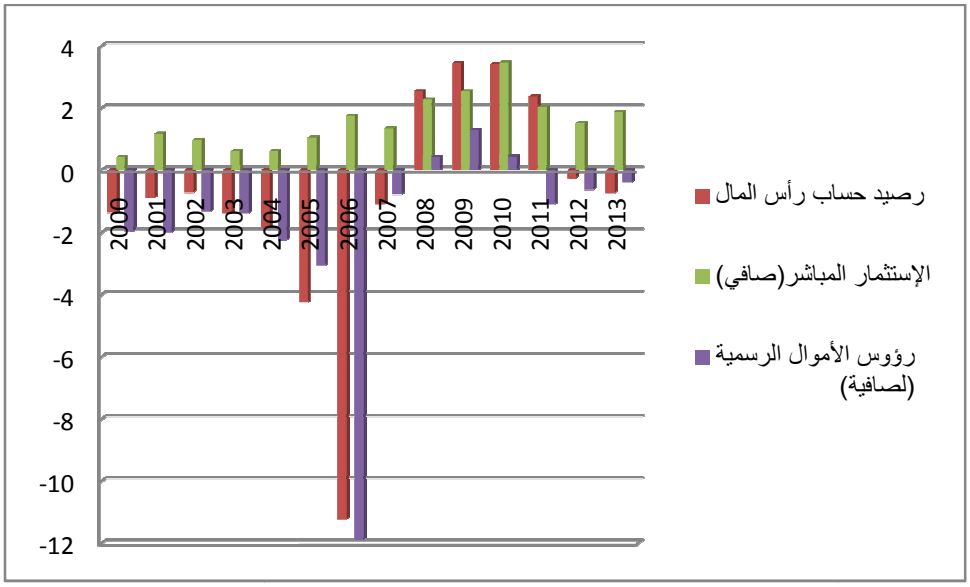

المصدر:من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول رقم20.

يتضح من الجدول أعلاه أن رصيد حساب رأس المال عرف رصيدا سلبيا خلال السنوات من 2000-2007 حيث عرفت هذه الفترة عجزا متذبذبا، أين كان أكبر عجز سجله الحساب في عام 2006 برصيد 11.22- مليار دولار، ليسجل ولأول مرة سنة 2008 فائضا بقيمة 3.45 مليار دولار وهو أكبر فائض عرفه حساب رأس المال واستمر هذا الفائض إلى غاية نهاية 2011، ليعود ويسجل الحساب عجزا سنتي 2012 و 2013 بقيمتي 0.24- مليار دولار و 0.72- مليار دولار على التوالي.

ولمعرفة مساهمة التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات في حساب رأس المال ودفع الديون الخارجية سوف نتطرق إلى هذا الجدول الموالي الذي يبين تغطية رؤوس الأموال (الإهتلاك) من طرف الصادرات خارج المحروقات.

جدول رقم(22): يبين تغطية رؤوس الأموال المهتلكة من الصادرات خارج المحروقات خلال السنوات (2000-2013).

الوحدة: مليار دولار

السنوات	صادرات أخرى	رؤوس الأموال (الإهتلاك)	تغطية رؤوس الأموال المهتلكة من طرف الصادرات خارج المحروقات.
2000	0,59	-2,76	-2,17
2001	0,56	-2,9	-2,34
2002	0,6	-2,92	-2,32
2003	0,47	-3,03	-2,56
2004	0,66	-4,35	-3,69
2005	0,74	-4,46	-3,72
2006	1,13	-12,87	-11,74
2007	0,98	-1,28	-0,3
2008	1,4	-1,27	0,13
2009	0,77	-0,89	-0,12
2010	0,97	-0,11	0,86
2011	1,23	-1,15	0,08
2012	1,15	-0,87	0,28
2013	1,1	-4,69	-3,59

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول(08) والجدول(20).

الشكل رقم(11): يبين تغطية رؤوس الأموال المهتلكة من الصادرات خارج المحروقات خلال السنوات (2000-2013)

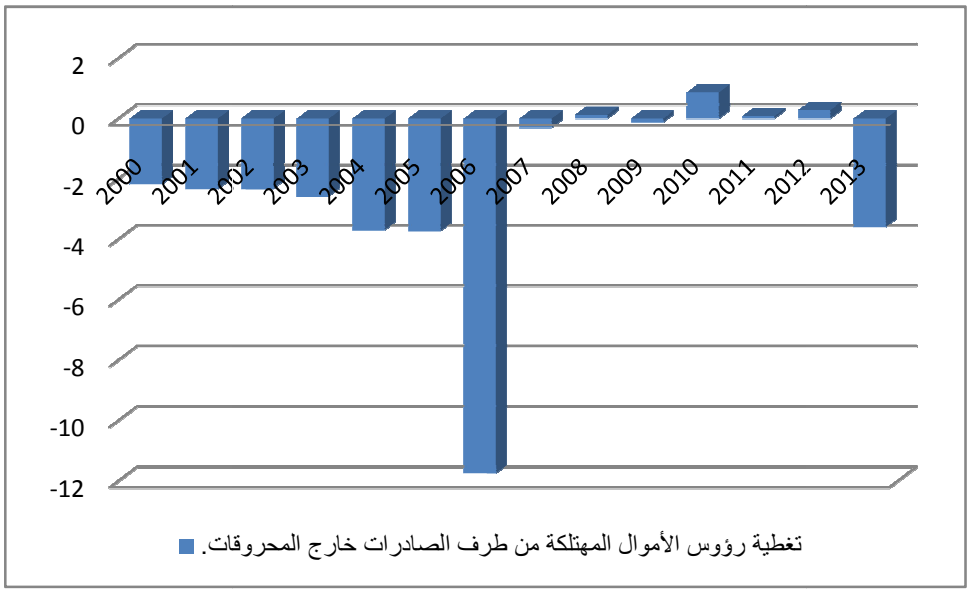

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم(21) .

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه أن رصيد التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات(الصادرات خارج المحروقات) لا يمكنها تغطية جميع رؤوس الأموال المهتلكة إلا في السنوات 2008 و2010 و2011 و2012 حيث بلغ أكبر عجز له في تغطية رؤوس الأموال المهتلكة سنة 2006 بمبلغ 11.74- مليار دولار.

وهنا يمكن أن نقول أن زيادة رؤوس الأموال المهتلكة التي أدت إلى إنخفاض المديونية الخارجية يعود إلى إرتفاع صادرات المحروقات نتيجة إرتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية مما أسهم في زيادة العوائد المالية من صادرات المحروقات.

الفرع الثاني: أثار التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات على الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات.

يعكس ميزان المدفوعات مدى صحة الإقتصاد الوطني مثلما يعكس هشاشته وعليه فقد شهد ميزان المدفوعات الجزائري تطورا ملموسا وهو ما سنتطرق إليه من خلال :

1- تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2000- 2013).

بالرغم من تسجيل بعض الحسابات في ميزان المدفوعات رصيدا سلبيا التي منها حساب صافي دخل العوامل وصافي خدمات خارج دخل العوامل اللذان سجلا رصيدا سلبيا طوال فترة الدراسة إلا أن الرصيد الإجمالي والكلي لميزان المدفوعات عرف رصيدا موجبا طوال فترة الدراسة أين كان رصيد الميزان موجبا ومتزايدا من سنة 2000 أين كان الرصيد الإجمالي يبلغ 7.57 مليار دولار إلى غاية نهاية سنة 2008 أي عرف ميزان المدفوعات الجزائري أكبر فائض له بقيمة 36.99 مليار دولار ويعود ذلك لارتفاع أسعار النفط أي حققت صادرات المحروقات أكبر رصيد لها بقيمة 77.19 مليار دولار. بينما في سنة 2009 عاود رصيد ميزان المدفوعات الانخفاض حيث بلغ 3.86 مليار دولار ليعاود الارتفاع من جديد سنة 2010 و2011 حيث كانت قيمة الفوائض المسجلة تبلغ 15.58 مليار دولار و20.14 مليار دولار على الترتيب. ليعود الرصيد الإجمالي إلى الإنخفاض سنة 2012 و2013 بمبلغ 12.06 مليار دولار سنة 2012 ليتوقف سنة 2013 برصيد 0.13 مليار دولار و هو أقل رصيد عرفه ميزان المدفوعات طوال فترة الدراسة.[1]

2- تطور ميزان المدفوعات الجزائري خارج المحروقات خلال الفترة (2000- 2013).

عرف الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات الجزائري خارج المحروقات رصيدا سلبيا طوال فترة الدراسة حيث كان يبلغ سنة 2000 رصيد 13.49مليار دولار وسنة 2001 رصيد 12.61 مليار دولار وهو أقل عجز حققه هذا الميزان، وابتداءا من سنة 2002 أين حقق الميزان عجز يقدر بـــ13.04 مليار دولار عرف ميزان المدفوعات عجزا متزايدا حيث بلغ سنة 2013 قيمة 63.2 – مليار دولار وهو أكبر عجز عرفه ميزان المدفوعات خارج المحروقات طوال فترة الدراسة [2] .

[1]- أنظر الملحق رقم (03) ، ص156.

[2]- أنظر الملحق رقم (04)، ص157.

الشكل رقم (12):تطور ميزان المدفوعات الجزائري بالمحروقات وخارج المحروقات خلال السنوات (2000-2013).

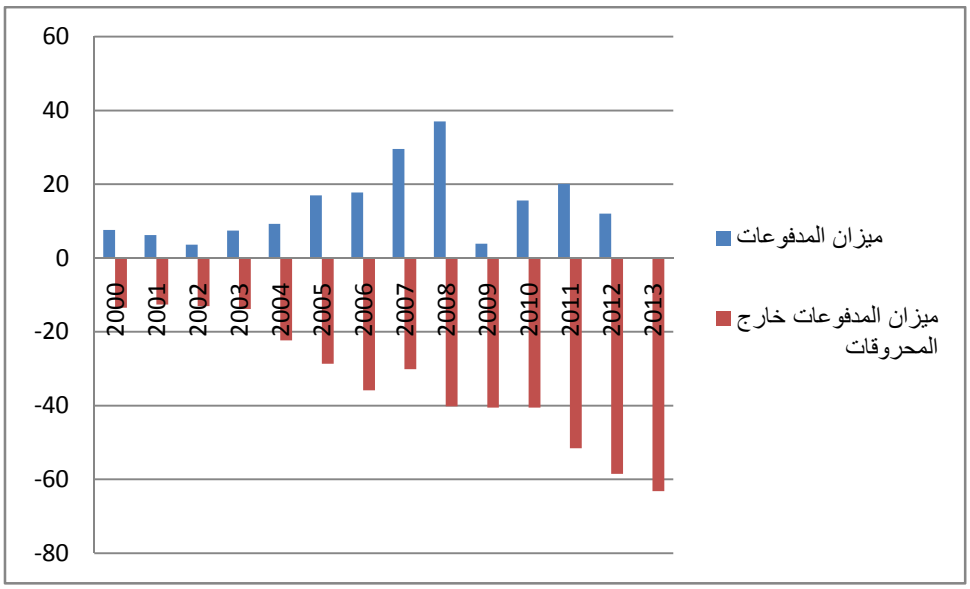

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الملحق (03) و(04) .

المبحث الثالث:الآثار المحتملة على ميزان المدفوعات بعد انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

جاء طلب إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ضمن سلسلة الإصلاحات التي باشرتها الجزائر منذ منتصف الثمانينات من القرن العشرين. وعزمها إنتهاج نظام إقتصاد السوق والانفتاح على الإقتصاد العالمي.ولقد عرفت مفاوضات إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة تغييرات في أداء الإقتصاد الجزائري من شأنها التأثير على وضعية ميزان المدفوعات.وهذا ما سنتعرف عليه من خلال هذا المبحث من خلال ثلاث مطالب وهي:

ماهية المنظمة العالمية للتجارة،علاقة الجزائر بالمنظمة العالمية للتجارة وأثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على ميزان المدفوعات الجزائري.

المطلب الأول:ماهية المنظمة العالمية للتجارة

في ظل التطورات المختلفة خاصة منها الإقتصادية وبالأخص العولمة التي انتشرت في العالم ومست جميع جوانب إقتصاديات الدول، وبالتالي أصبحت هذه الأخيرة مضطرة لاتخاذ إجراءات تسمح بمواكبة عجلة نمو الإقتصاد العالمي الذي أصبح مبنيا كليا على المنافسة التامة والتي تحكمها وتسيرها منظمات وصناديق دولية ومن بينها المنظمة العالمية للتجارة التي سنتعرف عليها من خلال هذا المطلب.

1- تعريف منظمة التجارة العالمية:

تعرف منظمة التجارة العالمية بأنها منظمة دولية تعمل على حرية التجارة العالمية من خلال إنتقال السلع والخدمات والأشخاص بين الدول، وما يترتب على ذلك من أثار إقتصادية وسياسية وإجتماعية وثقافية وبيئية وحماية الملكية الفكرية.[1]

وقد أنشأت منظمة التجارة العالمية لتحل محل سكرتارية الغات بعد توقيع الإتفاقية الموقعة في مراكش 1994،بعد إنتهاء جولة الأروجواي وتشمل المنظمة وقت إنشائها في أول جانفي 1995 حوالي 110 دولة منهم 85 دولة نامية.[2]

2- أهداف منظمة التجارة العالمية:

الهدف الأساسي للمنظمة العالمية للتجارة هو تحرير التجارة بين دول العالم وإلى جانب هذا الهدف هناك أهداف أخرى يمكن تلخيصها فيما يلي:[3]

- تقوية الإقتصاد العالمي بتحرير التجارة ورفع مستوى الدخل الوطني الحقيقي للدول الأعضاء وتسهيل الوصول إلى الأسواق الدولية.
- التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لتنسيق السياسات التجارية والمالية والنقدية.
- محاولة إدماج إقتصاديات دول أوروبا الشرقية والدول النامية في الإقتصاد العالمي والإستفادة من الإمكانيات المادية والبشرية والطبيعية المتاحة لديها.
- منح الدول النامية معاملة تفضيلية خاصة بمنحها فترة سماح أطول من تلك الفترة الممنوحة للدول المتقدمة للسماح بها بالإندماج في إقتصاد السوق.
- إيجاد هيكل خاص يفض المنازعات التجارية التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء.
- توفير الحماية المناسبة للسوق الدولية لجعله يعمل في بيئة مناسبة لمختلف مستويات التنمية.

---

[1] – حسين الفتلاوي سهيل،**منظمة التجارة العالمية**، دار الثقافة،الطبعة الأولى،الأردن،2006،ص 46.

[2] – عبد الحميد عبد المطلب،**النظام الإقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 10 سبتمبر**،مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، مصر، 2003 ، ص104-105.

[3] – جميلة الجوزي،مرجع سبق ذكره،ص 226.

- توسيع وخلق أشكال جديدة لتقسيم العمل الدولي وزيادة نطاق التجارة الدولية.
- السعي إلى تحقيق الإستخدام الأمثل للموارد مع الحفاظ على البيئة وحمايتها ودعم الوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك.
- خلق منافسة في التجارة الدولية تعتمد على الكفاءة الإقتصادية في تخصيص الموارد.

3- مهام منظمة التجارة العالمية: تضمنت نتائج جولة الأوروجواي في الاتفاق على إنشاء منظمة التجارة العالمية التي تتولى المهام التالية:[1]

- الإشراف على تنفيذ الإتفاقيات المنظمة للعلاقات التجارية بين الدول الأعضاء.
- تنظيم المفاوضات التي ستجري بين الدول الأعضاء مستقبلا حول بعض المسائل المعلقة وبعض الأمور الأخرى المتفق عليها في جولة الأوروجواي فضلا عن المفاوضات الرامية إلى تحقيق المزيد من تحرير التجارة بوجه عام.
- الفصل في المنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء حول تنفيذ الإتفاقات التجارية الدولية طبقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في هذا الشأن في جولة الأوروجواي.
- متابعة أو مراقبة السياسات التجارية للدول الأعضاء وفق الآلية المتفق عليها في هذا الصدد، بما يضمن إتفاق هذه السياسات مع القواعد والضوابط والإلتزامات المتفق عليها في إطار المنظمة.
- التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من أجل تأمين المزيد من التناسق والترابط في مجال رسم السياسات الإقتصادية العالمية وإدارة الإقتصاد العالمي على أسس أكثر كفاءة.

4- مبادئ منظمة التجارة العالمية:

يمكن تلخيص مبادئ المنظمة العالمية للتجارة في:[2]

- **عدم التمييز في المعاملات التجارية:** حيث تتعهد الدولة العضو في المنظمة بأن تمنح جميع الدول الأعضاء في المنظمة نفس المزايا سواء فيما يتعلق بقيام إتحادات جمركية أو مناطق حرة أو أي معاملات خاصة أخرى.
- **مبدأ الحماية من خلال التعريفة الجمركية:** إذا اقتضت الضرورة يمكن للدولة أن تحمي تجارتها عن طريق التعريفة الجمركية وليس بإجراءات تقييدية أخرى كالقيود الكمية.

[1] -بن عيسى شافية، **أثار وتحديات الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي الجزائري**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير،تخصص نقود ومالية ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،2011/2010،ص28.

[2] -عبد الحميد عبد المطلب، **الجات وآليات منظمة التجارة العالمية**، الدار الجامعية،الطبعة الأولى، مصر،2003 ،ص 186.

- **مبدأ إعطاء إمتيازات للدول النامية**:وذلك لزيادة حصة الدول النامية في التجـــارة الدوليـــة،وتحفيز ســـعيها للوصول إلى الأسواق العالمية.
- **مبدأ المشاورات والمفاوضات التجارية**:تعمل المنظمة على حل المشاكل عن طريق المفاوضات التجارية وذلك لدعم النظام التجاري العالمي على أساس جماعي.
- **مبدأ الشفافية**:ويقصد به ضرورة إعتراف أعضاء المنظمة بأعمال الكشف والإفصاح عن القرارات الحكوميـــة ذات الصلة بالتجارة سواء تعلق الأمر بإقتصاديات الدول أعضاء أو النظام التجاري متعدد الأطراف.

5- شروط الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة:

تنقسم شروط الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة إلى شروط موضوعية وأخرى شكلية:[1]

أ- الشروط الموضوعية:على الدولة التي تريد الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

- أن توافق على الإعلان النهائي لجولة الأوروجواي الذي صدر في مراكش في 15 أفريل 1994 وهـــذا يعـــني الموافقة على الإتفاقيات الملحقة به.
- تكييف التشريعات الداخلية وفقا لقانون المنظمة و قواعدها التجارية.
- عدم التمييز بين الدول في المعاملات التجارية.
- فتح أسواقها أمام التجارة الدولية.
- تقديم تنازلات تجارية بالنسبة لوارداتها من السلع الصناعية أو تخفيض رسومها الجمركية.

ب- الشروط الشكلية:تتمثل الشروط الشكلية للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة في الإجراءات التالية:

- تقديم طلب إلى المدير العام للمنظمة العالمية للتجارة يوزع على جميع الدول الأعضاء بالمنظمة.
- يقوم بعدها المجلس العام للمنظمة بالنظر في الطلب وتحويله إلى لجنة مجموعة عمل تكلف بدراسة مدى مطابقـــة الشروط وتوفرها لدى مقدم طلب الإنضمام.
- الدخول في مفاوضات شاقة والإلتزام بقبول جميع شروط المنظمة.
- يتم قبول الإنضمام خلال المؤتمر الوزاري الذي يعقد كل سنتين وذلك بعد موافقة أغلبية الأعضاء والتي تتمثل في ثلثي أعضاء المنظمة على الأقل.

[1]- جميلة الجوزي، مرجع سبق ذكره، ص227.

المطلب الثاني:علاقة الجزائر بالمنظمة العالمية للتجارة

إن الجزائر لم تقدم طلب الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة إلا بعد أن تأكدت من أنه لا جدوى من تفـــادي الإنضمام إليها وبقائها على الهامش خاصة بعد إنتقالها إلى نظام إقتصاد السوق الذي يقوم على مبدأ تحريـــر التجـــارة الدولية وهو ما يتوافق والهدف الأساسي للمنظمة.

1- طلب الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة:

لقد بدأت الجزائر نيتها في الإنضمام إلى الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة الغات منذ 1987 وبعدها تم قبول طلب الجزائر الإنضمام من طرف مجلس ممثلي أعضاء الغات في 17 جوان 1987 وتنصيب فوج عمل خاص بالجزائر وفي الفاتح جوان 1995 تم تحويل جميع أفواج العمل الإنضمام للغات إلى أفواج مكلفة بالإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

حيث اتبعت الجزائر الإجراءات المعمول بها للانضمام والمتمثلة في:

- تقديم مذكرة حول نظام التجارة الخارجية.
- الدراسة المعمقة لنظام التجارة الخارجية من طرف فوج العمل على أساس الإجابة على الأسئلة المطروحة مـــن قبل الأعضاء.
- تقديم عروض أولية حول التعريفة وحول الخدمات.
- التحولات القانونية بغرض توافقها مع قوانين المنظمة.

2- دوافع وأهداف انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة:

تتمثل أهداف ودوافع إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في:[1]

- إنعاش الإقتصاد الوطني من خلال إرتفاع وزيادة قيمة المبادلات التجارية.
- تحفيز وتشجيع الإستثمارات وهذا مرتبط بنجاح الإصلاحات التي قامت بها الجزائر على الإقتصاد التي انطلقت في أواخر الثمانينات.
- مسايرة التجارة الدولية وذلك بسبب أن لجوء الجزائر إلى الأسواق العالمية والجهوية للحصول على احتياجاتهـــا

[1]- ناصر دادي عدون، **إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة**، الأهداف والعراقيل، مجلة الباحث،العدد الثالث، 2005، ص70-72.

المختلفة خارج إطار المنظمة العالمية للتجارة لا يسمح بها بالاستفادة من الفرص التي تقدمها هذه المنظمة.

- الإستفادة من المزايا التي تمنح للدول النامية الأعضاء بالمنظمة كحماية المنتج الوطني من المنافسة خاصة في المدى القصير.

3- الصعوبات والعراقيل التي تواجه الجزائر للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة:

الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة لا يستند إلى شروط واضحة ومحددة بل يبقى هذا يعتمد على التفاوض بين الدول الأعضاء لذا تلقى الدول التي تسعى إلى الإنضمام مجموعة من العراقيل والصعوبات من أهمها:

- غياب إستراتيجية تفاوضية واضحة على المدى القصير والمتوسط وارتكاز الجزائر على نفس النمط من المفاوضات التي جرت مع الإتحاد الأوروبي.
- صعوبة الحصول على صفة الدولة النامية حيث أصبحت صفة الدولة النامية لا تمنح بسهولة حتى ولو كانت الدولة نامية حيث يتم التفاوض مع الدولة النامية الراغبة في الإنضمام من أجل أن تتخلى على وضعها كدولة نامية.
- تضييق الخناق على المفاوض الجزائري وتقليص صلاحياته بحيث يغلب الجانب السياسي على الجانب الإقتصادي في مفاوضاته،الشيء الذي طرح على طاولة المفاوضات مع الإتحاد الأوروبي فيما يخص إتفاقية الشراكة وعليه يمكن تحقيق نتائج إيجابية في المجال السياسي ولا يمكن ضمان ذلك في المجال الإقتصادي.
- عدم قدرة الجزائر على تحديد خيارات إقتصادية دقيقة بسبب المشاكل السياسية والإقتصادية التي عانت منها في عشرية التسعينيات من القرن العشرين والتي أدت إلى التغيير المستمر للحكومات وعدم إستقرار القوانين فضلا عن اختلاف المعطيات والبيانات المقدمة إلى المنظمة مما كبح من مسار الإنضمام.
- لم تتناول إتفاقية الغات في مفاوضاتها قضية تصدير المنتجات الطاقوية في حين أن الصادرات الجزائرية قائمة على هذا المنتوج.

المطلب الثالث:الأثار المحتملة على ميزان المدفوعات الجزائري بعد انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

يعتمد التنبؤ بميزان المدفوعات ووضعيته على مدى القدرة على توفير المعلومات الإقتصادية،وتحديد العلاقات السلوكية بين مختلف المجاميع الإقتصادية،وبالنظر إلى حجم المتغيرات الداخلية في ميزان المدفوعات القادرة على التأثير

فيه، فإن المعلومات المحتاج إليها ذات طبيعة غير متجانسة مصادرها متباينة.وتنبع أهمية المعلومات الإقتصادية من كونها وسيلة لاستقراء التطورات المختلفة للمتغيرات الخارجة عن سيطرة البلد كأسعار الواردات،الصادرات والفائدة فضلا من كونها وسيلة لتحديد الأهداف على ضوء الواقع والإمكانيات.

1- مشاكل التنبؤ بميزان المدفوعات الجزائري:

يعترض إعداد ميزان مدفوعات الجزائر بعض الصعوبات منها:[1]

- ضعف نظام المعلومات الإقتصادية الكلي وتأخر نظام الحسابات القومية:تتميز المعلومات في الجزائر بالكثير من النسبية وعدم الدقة مما يجعل السياسات المبنية عليها تطرح الكثير من اعتبارات المصداقية.
- صعوبة معرفة المتغيرات المؤثرة في سلوك المؤسسات وأداء ميزان مدفوعات الجزائري:يعتمد التنبؤ بصفة أساسية على مدى القدرة على تحديد المتغيرات المحددة لسلوك المؤسسات بما يساعد على نمذجتها،وقد تتداخل هذه المتغيرات فيما بينها فقد يؤثر حجم الواردات المحلية وأسعارها فضلا عن تأثير أسعار الصرف عليها بالإضافة إلى مدى تشاؤم وتفاؤل الأعوان المتدخلين على مستوى الأسواق العالمية

وباعتبار ميزان المدفوعات سجل شامل لمختلف التعاملات مع الخارج فإنه يمكننا الإشارة إلى بعض المشكلات التي تعترض التنبؤ به على النحو التالي:

- صعوبة إدراك المتغير الأساسي الذي يتحكم في الحصيلة من النقد الأجنبي هل هو سعر النفط أم كمية النفط المصدرة أم مستوى الواردات أم هذه المتغيرات جميعا وإن كان الأمر كذلك فما هو حجم إسهام كل منها؛
- صعوبة تحديد القدرة التنافسية للإقتصاد الجزائري أخذا بعين الإعتبار الأسعار الداخلية مقارنة بالأسعار الخارجية.

2- الأثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على ميزان المدفوعات:

يعمل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على إفراز العديد من الإنعكاسات على ميزان المدفوعات منها:[2]

[1] - جميلة الجوزي،مرجع سبق ذكره،ص 233.

[2] -نفس المرجع ،ص 234.

أ- **الأثار الإيجابية:** تتمثل الأثار الإيجابية المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في[1]:

- توسع نطاق التبادل التجاري بين الجزائر والدول الأخرى وانفتاح الإقتصاد الجزائري على الإقتصاد العالمي بشكل أكبر بحيث تتمكن الصادرات الجزائرية من النفاذ بسهولة إلى أسواق الدول الأعضاء في المنظمة لأن الرسوم الجمركية ستكون منخفضة أو ملغاة مع عدم التمييز في المعاملة بينها وبين منتجات أي عضو آخر وعلى هذا فإن الصادرات الجزائرية ستزداد إلى الأسواق العالمية.

- إن إنضمام الجزائر إلى المنظمة سيحسن مناخ الإستثمار ويدعم برنامج الإصلاح الإقتصادي الذي تنفذه الحكومات المتعاقبة لأنها ستجد نفسها ملزمة بتطبيق مبادئ المنظمة ومن ضمنها مبدأ الشفافية ووضوح المنظمة والإجراءات وتوفير الحماية اللازمة، ومنها حماية الحقوق الملكية الفكرية وهو ما سوف يحفز الإبتكار والإبداع مما يؤثر إيجابا على ميزان المدفوعات.

- إجراء إصلاحات كبيرة خاصة القانونية (قوانين متفق عليها دوليا) وهذا بغرض توفير محيط ملائم من أجل تحقيق السير الحسن لمجموعة من العوامل منها الإستثمار، الإنتاج، التوزيع، تبادل السلع والخدمات وحقوق الملكية.

- رفع نظام التجارة الخارجي الجزائري إلى مستوى مقبول دوليا.

- إتاحة فرص إمكانية دخول المنتوج الجزائري للسوق العالمية، في حال توفر شروط النوعية والمنافسة والجودة، مما يؤكد ضرورة الإسراع في عملية التأهيل وإصلاح مخططات الإنتاج.

- يحق للدولة بموجب إتفاقيات المنظمة إستخدام الوسائل المناسبة لحماية الإقتصاد الوطني من خطر المنافسة غير العادلة سواء تعلق الأمر بحدوث إغراق من جانب بعض الدول، أو تقديم هذه الدول دعما إلى منتجاتها المصدرة، وقد حدد الإتفاق الخاص بمكافحة الإغراق، قواعد وشروط حدوث الإغراق، وإجراءات المواجهة اللازمة له، كما وضع كذلك إتفاق الدعم والإجراءات التعويضية القواعد الخاصة بفرض رسوم تعويضية واتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة الدعم غير المسموح به.

- يحق للجزائر كدولة نامية أن تلجأ إلى تقييد وارداتها باستخدام تدابير غير جمركية سواء كانت تدابير وقيود كمية أو حتى إختراق الحواجز الجمركية السابق الإلتزام بها، كما ورد ذلك في المادة 18 من اتفاقية الجات 1994،وذلك في حالة تعرض ميزان المدفوعات إلى خلل خطير، أو في حالة تعرض إحدى الصناعات لأضرار جسيمة نتيجة لزيادة

[1]- الضب حدة، مرجع سبق ذكره، ص59.

الواردات وهو ما يعني حق الدولة في حماية صناعتها المحلية من خطر المنافسة الأجنبية وفقا لقواعد المنظمة شريطة أن يكون ذلك بصفة مؤقتة.

– إنفتاح الإقتصاد الجزائري على العالم في ظل السوق المشتركة، وبالتالي دخول المؤسسات الجزائرية في منافسة مع المؤسسات العالمية، مما يدفع إلى تطوير المنتجات وخلق مزايا نسبية ستسمح لها بدخول الأسواق الأجنبية وتعظيم أرباحها.

ب– الأثار السلبية:

– باعتبار أن الجزائر لم تحصل بعد على العضوية في المنظمة العالمية للتجارة، إلا أنه يمكن استنتاج سلبيات الإنضمام لهذه المنظمة من خلال تجارب بعض البلدان العربية ذات الخصوصية المتشابهة مع الجزائر والتي هي عضو في المنظمة، وعليه يمكن إيجاز هذه السلبيات فيما يلي[1]:

– تزايد حدة المنافسة الأجنبية في السوق الجزائرية نتيجة الإلتزام بقواعد فتح الأسواق وهو ما سيؤثر سلبا على بعض الصناعات الوطنية لعدم قدرتها على المنافسة، سواء كانت منافسة سعرية أو منافسة مرتبطة بجودة السلعة وكفاءة إستخدامها.

– بفعل هذه المنافسة سوف تضطر بعض المؤسسات إلى غلق أبوابها وهو ما يؤدي إلى تزايد معدل البطالة خاصة في المدى القصير.

– إن تطبيق إتفاقية إجراءات الإستثمار المرتبطة بالتجارة سوف يؤدي إلى دخول الشركات الدولية للإقتصاد الوطني ومزاحمة الإستثمار الوطني وهنا ما يعني تزايد أنشطة الدمج والإستحواذ وانتشار الكيانات الكبرى المسيطرة على حركة الإستثمارات.

– سوف يؤدي تحرير قطاع الزراعة إلى إرتفاع فاتورة الواردات من السلع الزراعية والغذائية في الجزائر، الأمر الذي سيؤثر سلبا على على أداء الميزان التجاري الجزائري.

---

[1]- الصادق بوشنافة، **الأثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية حالة مجمع صيدال**،أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص تخطيط، كلية العلوم الإتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،2007، ص217.

– تنطوي جميع إتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة على شرط المعاملة الوطنية، وهو ما سيترتب عليه إلغاء أي معاملة تفضيلية تمنحها الجزائر إلى المنتجات الوطنية، وهو ما يعني تركها دون حماية حكومية أو تفضيل وهو ما ينعكس سلبا على إستمرارها.

– تحرير قطاع الخدمات وفقا لجداول الإلتزامات سوف يترتب عليه إختفاء بعض الأنشطة الخدماتية في المجالات التي لا تقوى على المنافسة، خاصة ونحن نعلم أن هذا القطاع في الجزائر ضعيف من ناحية التكنولوجيا المستخدمة ونقص اليد العاملة المؤهلة (كقطاع الإتصالات)، كذلك مجالات النقل البحري والجوي لعدم وجود وسائل نقل حديثة وقدم الأسطول الجزائري.

– إرتفاع نفقات الحصول على الخبرة والمعرفة الفنية من الدول المتقدمة، وهو ما ينعكس على نفقات الإنتاج والمزايا النسبية للصناعات التي تعتمد على هذه المعرفة.

– سوف يترتب على إستمرار التخفيضات الجمركية على الواردات وفقا لجداول الإلتزامات المقدمة من طرف الجزائر، إنخفاض في حصيلة الموارد الجبائية .

حيث يجب أن تنتبه الجزائر إلى أهمية إستغلال فرصة إنضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة، كما عليها النهوض بإقتصادها الهش قبل تحقيق الخطوة الأولى، أيضا لا يجب النظر إلى أثار الإنضمام في الأجل القريب لأنها حتما ستكون سلبية، بل يجب ضمان الإستفادة من الإيجابيات على المدى البعيد.

– وعليه فإن الحديث عن مدى إستفادة ميزان المدفوعات الجزائري من المزايا التي تمنحها المنظمة ومواجهة أثارها السلبية لن يكون إلا بالقيام بالعديد من الإصلاحات والإستراتيجيات التي تعمل على رفع كفاءة القطاعات الإقتصادية وتطويرها وتحديثها.

الخلاصة:

بالرغم من الإصلاحات التي عرفها الإقتصاد الجزائري لإصلاح ميزان المدفوعات والتخلص من تبعية الإقتصاد الجزائري للمحروقات يبقى ميزان المدفوعات على حاله أو أسوأ مما كان، حيث تبقى كل المداخيل الناجمة عن التجارة الخارجية مصدرها دائما هو تزايد صادرات المحروقات والمرتبطة بأسعار النفط، كما أن الإستثمار الأجنبي المباشر رغم تحقيقه لفوائض لكنه يبقى حبيس الأوضاع والقوانين الجزائرية التي تحد من تدفقه إلى أرض الوطن ويبقي الشيء الإيجابي الذي وصلت إليه الجزائر هو التخلص من المديونية الخارجية التي أثقلت كاهل الإقتصاد الجزائري.

ويمكن القول أن تحسن أداء الإقتصاد مرهون ببساطة بأسعار المحروقات، ولكن مع سعي الجزائر للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة سوف يكون هناك إحتمال ولو ضئيل بأن يتحسن ميزان المدفوعات وتتخلص الجزائر من تبعيتها لسعر البرميل الواحد من النفط.

الخاتمة

الخاتمة

إن إعطاء التجارة الخارجية مكانتها وتجسيد سياسة تجارية ملائمة مع السياسة الإقتصادية ضرورية لنجاح التنمية وبعث النمو الإقتصادي وهذا لارتباطها الوثيق بالتنمية وما له من تأثير بصورة مباشرة في مؤشرات النمو الإقتصادي وهذا بالإعتماد على الآليات و الأدوات المناسبة والفعالة التي من خلالها يمكن تحقيق الأهداف المرجوة. إذن فالتجارة الخارجية هي عصب أي إقتصاد فهي تلعب دور كبير في النشاط الإقتصادي من خلال اعتبارها مؤشرا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة وقدرة الدولة على التصدير ومستويات الدخول فيها وقدرتها كذلك على الإستيراد و انعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وجذب رؤوس الأموال و ما له من أثار على ميزان المدفوعات حيث أن هذا الأخير يوضح لنا ما لها من حقوق وما عليها من التزامات قبل الخارج من ثم تحديد مديونية الدولة للعالم الخارجي ويحدث الإختلال الإقتصادي في ميزان المدفوعات نتيجة الإختلال بين المعاملات الدائنة والمعاملات المدينة حيث أن كل دولة تسعى إلى خلق إختلال الفائض لما يعكسه من أثار إيجابية وقوة للإقتصاد.

لقد أبدت الدولة الجزائرية مجهودات جبارة لتحسين أوضاعها الإقتصادية والسياسية من أجل مواكبة التطورات العالمية،وذلك منذ بداية التسعينات أين حيث باشرت الدولة ببرامج تقويمية ترمي إلى استعادة التوازنات المالية والتحكم في معدلات التضخم وأعقب هذه العملية تطبيق إصلاحات مؤسسية وتنظيمية سعت وأفضت إلى نهج خيارات تقوم على تحرير الاقتصاد. وخوصصته، إضافة إلى الحوافز التي قدمت للإستثمار الأجنبي المباشر وكذا البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الوطنية الصغيرة والمتوسطة وبرنامج التأهيل الصناعي ومع هذه الإصلاحات فقد قامت الدولة الجزائرية بتقديم مساعدات مالية وتقنية للمؤسسات الجزائرية ومع الإصلاحات فقد رافقتها عدة إصلاحات أخرى على التجارة الخارجية(الجبائي الجمركي...) لمزيد من التحرير والإندماج المالي إلا أن الإقتصاد الجزائري استمر في تسجيل مستويات ضعيفة في النمو خارج قطاع المحروقات وهو ما ظهر في ميزان المدفوعات.

بالرغم من الإصلاحات التي عرفها الإقتصاد الجزائري لإصلاح ميزان المدفوعات والتخلص من تبعية الإقتصاد الجزائري للمحروقات يبقى ميزان المدفوعات على حاله أو أسوأ مما كان، حيث تبقى كل المداخيل الناجمة عن التجارة الخارجية مصدرها دائما هو تزايد صادرات المحروقات والمرتبطة بأسعار النفط، كما أن الإستثمار الأجنبي المباشر رغم تحقيقه لفوائض لكنه يبقى حبيس الأوضاع والقوانين الجزائرية التي تحد من تدفقه إلى أرض الوطن ويبقي الشيء الإيجابي الذي وصلت إليه الجزائر هو التخلص من المديونية الخارجية التي أثقلت كاهل الإقتصاد الجزائري.

ويمكن القول أن تحسن أداء الإقتصاد مرهون ببساطة بأسعار المحروقات، ولكن مع سعي الجزائر للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة سوف يكون هناك إحتمال ولو ضئيل بأن يتحسن ميزان المدفوعات وتتخلص الجزائر من تبعيتها لسعر البرميل الواحد من النفط.

إختبار الفرضيات:

لقد عرضنا في مقدمة الدراسة مجموعة من الفرضيات وخلصنا منها إلى النتائج التالية:

– **الفرضية الأولى:** سياسة تحرير التجارة الخارجية تقوم بتنشيط القطاع الخاص باعتباره المحرك الأساسي للإقتصاد والذي يؤدي إلى تحفيز الحركة التجارية المحلية وخلق خدمات جديدة وتطوير الصناعات الوطنية القادرة على التصدير. **هي فرضية صحيحة** حيث يمثل القطاع الوحيد الذي يستطيع الدخول إلى الأسواق الأجنبية والتعامل مع متغيراته.

– **الفرضية الثانية:** يساهم تحرير التجارة الخارجي في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر وتحسين ميزان المدفوعات الجزائري. **هي فرضية خاطئة** حيث أن الإستثمار الأجنبي المباشر وبعد تحرير التجارة الخارجية والإصلاحات التي عرفها هذا القطاع لم تكن النتائج في المستوى التي كانت مأمولة، حيث كانت مساهمتها في تحسين ميزان المدفوعات جد ضئيلة.

– **الفرضية الثالثة:** تساهم سياسات إصلاح التجارة الخارجية في تخفيض نسبة مساهمة المحروقات في ميزان المدفوعات وتخفيض نسبة الواردات وتزيد من نسبة الصادرات خارج المحروقات التي تساهم في التقليل من المديونية الخارجية للجزائر. **هي فرضية خاطئة** حيث ظل الإقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كلي على المحروقات وهو ما ظهر على ميزان المدفوعات مما أدى بالجزائر إلى التوسع في الواردات كما أصبحت الصادرات خارج المحروقات بالرغم من ارتفاع قيمتها تمثل نسبة مساهمتها في ميزان المدفوعات نسبة منخفضة كما أن ارتفاع قيمة الصادرات من المحروقات هي السبب المباشر في التقليل من المديونية الخارجية الجزائرية.

النتائج:

ساقنا هذا البحث للوصول إلى النتائج التالية:

1– إن الأزمة التي مرت بها الجزائر بسبب الإعتماد على المورد الوحيد في التصدير وهو البترول دفعت بها إلى تحرير تجارتها الخارجية وبالتالي عملية التحرير جاءت كحتمية وليست خيار.

2- أبدت الجزائر إرادة قوية وبذلت جهودا معتبرة لتطوير وترقية التجارة الخارجية وذلك بانتهاج سياسة إصلاح إقتصادي حيث شملت هذه الإصلاحات جميع فروع الإقتصاد الوطني التي منها تحرير المبادلات التجارية كما قامت بإصلاح الوحدة الإنتاجية من خلال تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقيام بعملية الخوصصة إلى جذب الإستثمار الأجنبي.

3- يساهم القطاع الخاص في ترقية التجارة الخارجية خارج المحروقات بواسطة تنشيط العمل الإستثماري والتجاري والإنتاجي للمؤسسات وبالتالي دعم عملية التصدير.

4- تبقى قدرة تكيف الإقتصاد الجزائري مع البيئة التجارية العالمية الجديدة محدودة فعلى مستوى الجهاز الإنتاجي فشلت الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في تحسين وضعه وبقي يعاني من اختلالات عديدة ما أثر على قدرته على تلبية الحاجات الداخلية واعتماد الإقتصاد على الإستيراد.

5- أدت عملية تحرير التجارة الخارجية إلى زيادة المنافسة بين السلع الأجنبية والمحلية مما توجب على المنشآت الصناعية المحلية تقليص حجم نشاطها أو حتى الإغلاق والإمتناع عن الإنتاج .

6- أدت حصيلة التجارة الخارجية الجزائرية من المحروقات إلى إعادة جدولة الديون الخارجية وبالتالي تخفيض المديونية الخارجية.

7- تتأثر التجارة الخارجية الجزائرية بأسعار المحروقات حيث أن الفائض المسجل في الميزان التجاري كان نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، وهو ما ساهم في تحسين ميزان المدفوعات ككل.

8- حتى بعد إتباع سياسة ترقية التجارة الخارجية لم يتحقق التنويع ولا الزيادة في الصادرات خارج المحروقات فلحد الآن مازالت هذه الصادرات تطغى على الصادرات الكلية للجزائر رغم الجهود المبذولة في تنميتها وتنويعها مع زيادة وارداتنا بصفة متسارعة.

9- لا يزال الإقتصاد الجزائري يعاني من تدني حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إليه كما أن توجه هذه الإستثمارات ينحصر في قطاعات محدودة مثل قطاع الصناعة (صناعة المحروقات) الذي يعتبر أكبر قطاع يجذب المستثمرين نظرا لارتفاع عوائده.

10- يبقى ميزان المدفوعات في الجزائر بوابة للتعاملات الخارجية التي تجريها مع باقي دول العالم وأمام اعتمادها على المواد الأولية من المحروقات في صادراتها مع تزايد حجم الواردات فإنها لا تستطيع مجابهة الأزمات التي قد تتعرض لها.

11- إن تحسن ميزان المدفوعات في الجزائر لا يعني بالضرورة الخروج من الأزمة نهائيا مدام قطاع المحروقات يشكل العمود الفقري للاقتصاد الجزائري فأي انخفاض لأسعار النفط سوف يتم العودة لأسوأ من نقطة البداية وذلك لتوسع الجزائر في وارداتها.

التوصيات:

بالنظر إلى النتائج التي توصلنا إليها استخلصنا التوصيات التالية:

- الدراسة الشاملة للإقتصاد الجزائري بصفة عامة لمعرفة المشاكل التي يعاني منها وقطاع التجارة الخارجية بصفة خاصة لإيجاد الحلول الكفيلة بحلها.

- الإستمرار في تشجيع الإستثمارات والشراكة الأجنبية، وإعادة توجيهها في مجال التجارة والتوزيع إلى الأنشطة الإنتاجية.

- لابد من المراجعة الشاملة للتشريعات التي تخدم المستثمر المحلي وتزيد من إنتاجه والتي تمنع المنافسة بين السلع الأجنبية والمحلية.

- توفير آليات جذب الإستثمار الأجنبي المباشر لاستقطاب أكبر عدد ممكن من المستثمرين الأجانب لتنشيط العمل الإنتاجي والاستفادة من الخبرة والتكنولوجيا لزيادة الإنتاج من أجل التصدير.

- إعطاء عناية أكبر للقطاع الخاص من طرف الدولة لمزيد من التحفيزات الجبائية والجمركية و العمل الإستثماري وخلق الفوائض الإنتاجية من أجل التصدير وتفعيل دوره في التجارة الخارجية.

- تفعيل وتنشيط مختلف الهيئات المكلفة بترقية التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات لتفعيل عملية تنميتها.

- ضرورة إعادة تأهيل المؤسسات الإقتصادية بالمستوى الذي يمكنها من المنافسة وليس الإنتاج فقط.

- توجيه الفوائض التي يعرفها الإقتصاد الجزائري من ارتفاع أسعار النفط للمشاريع الإستراتيجية التي تخدم الإقتصاد الجزائري على المدى البعيد وليس لزيادة اعتماده على الأسواق الخارجية من خلال إقتناء السلع الإستهلاكية.

أفاق الدراسة:

وفي الختام فإن بحثنا هذا ما هو إلا فاتحة ومقدمة لمن يهمه البحث في هذا الموضوع، لذا نقترح بعض المواضيع التي نراها جديرة أن تكون إشكالية لمواضيع وأبحاث أخرى وذلك حسب الآتي:

- أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري.

- دور السياسة المالية والنقدية في تفعيل واستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر .

- أثر تحرير التجارة الخارجية على الإقتصاد الجزائري.

قائمة

المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

1- أشرف أحمد العدلي، **التجارة الدولية**، مؤسسة الرؤية، الطبعة الأولى،مصر، 2006.

2- السيد محمد السريتي، **إقتصاديات التجارة الخارجية**، مؤسسة رؤية، الطبعة الأولى، مصر، 2009.

3- السيد محمد السريتي، **التجارة الخارجية**، الدار الجامعية ،الطبعة الأولى ،مصر، 2009.

4- العجة الجيلالي، **التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من إحتكار الدولة إلى إحتكار الخواص**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2007.

5- الفار محمد إبراهيم، **سعر الصرف بين النظرية والتطبيق**، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، مصر، 1991

6- بسام الحجازي، **العلاقات الإقتصادية الدولية**، مجد المؤسسة للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، لبنان، 2003،

7- جمال الدين لعويسات، **العلاقة الإقتصادية الدولية والتنمية**، دار هومة للطباعة، الطبعة الأولى، الجزائر،

8- حسين الفتلاوي سهيل، **منظمة التجارة العالمية**،دار الثقافة،الطبعة الأولى،الأردن،2006.

9- خالدي الهادي، **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي**، دار هومة، الجزائر ،1996.

10- رشاد العصار وآخرون،**التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،الطبعة الأولى، الأردن،2000 .

11- رمزي زكي، **التضخم الهيكلي في الدول النامية**، دار المستقبل العربي، الطبعة الأولى، لبنان، 1986.

12- رمزي زكي، **الإقتصاد العربي تحت الحصار**، دار المستقبل العربي، الطبعة الأولى، لبنان، 1989.

13- زينب حسين عوض الله، **العلاقات الإقتصادية الدولية**، الفتح للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، مصر، 2003.

14- زينب حسين عوض الله، **الإقتصاد الدولي**،دار الجامعة الجديدة، الطبعة الأولى، مصر، 2004.

15- زينب حسين عوض الله، **نظرة عامة على بعض القضايا**، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، مصر، 1998.

16- سامي خليل ،**الإقتصاد الدولي**، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، مصر ، 2005.

17- سامي عفيف حاتم، **إقتصاديات التجارة الدولية**، الدار المصرية اللبنانية الطبعة الأولى، مصر، 2003.

18- سامي عفيف حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير**، الدار المصرية، الطبعة الثانية، مصر، 1993.

19- سامي عفيف حاتم، **دراسات في الإقتصاد الدولي**، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الخامسة، مصر،2000.

20- عبد النعيم محمد مبارك، محمود يونس، **إقتصاديات النقود المصرفية والتجارة الدولية**، الدار الجامعية،1996.

21- عادل أحمد حشيش،أسامة محمد الفولي ،**أساسيات الإقتصاد الدولي**، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الطبعة الأولى، مصر،1998.

22- عادل أحمد حشيش وآخرون، **أساسيات الإقتصاد الدولي**، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2000.

23- عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **العلاقات الإقتصادية الدولية**، الطبعة الرابعة، مصر، 1998.

24- عبد الباسط عبد الوفا، **التجارة الخارجية**، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى،مصر، 2000.

25- عبد الرحمان يسري أحمد، إيمان محب زكي، **الإقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية، مصر، 2007.

26- عبد النعيم محمد مبارك، محمود يونس، **إقتصاديات النقود المصرفية والتجارة الدولية**، الدار الجامعية، 1996 .

27- عبد الحميد عبد المطلب، **الجات وآليات منظمة التجارة العالمية**، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، مصر،2003.

28- عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الإقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي**، مكتبة زهراء الشرق،الطبعة الأولى، مصر، 1997.

29- عبد الحميد عبد المطلب، **النظام الإقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 10 سبتمبر**، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، مصر، 2003.

30-عرفان تقي الحسني، **التمويل الدولي**، دار مجدلاوي للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2002.

31- عليوش قربوع، **قانون الإستثمارات في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، الجزائر، 1999.

32- فؤاد حيدر،**علم الإقتصاد العام**، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، مصر، 2001.

33- فليح حسن خلف، **التمويل الدولي**، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن،2004.

34- قدي عبد المجيد، **المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية،الطبعة الثالثة، الجزائر، 2006.

35- قريصة صبحي وآخرون، **النقود والبنوك والعلاقات الإقتصادية**، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، لبنان، 1983.

36- مجدي محمود شهاب، **أساسيات الإقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، الطبعة الأولى ،مصر، 1998.

37- مجدي محمود شهاب، **الإقتصاد الدولي**، الدار الجامعية الطبعة الأولى، لبنان، 1988.

38- مجدي محمود شهاب، **الإقتصاد الدولي**، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، لبنان، 1996.

39- مجدي محمود شهاب، **الإقتصاد الدولي المعاصر**، الدار الجامعية الجديدة، الطبعة الأولى، مصر، 2006.

40- مدني بن شهرة، **الإصلاح الإقتصادي وسياسة التشغيل في الجزائر**، دار الحامد، الطبعة الأولى، الأردن، 2009.

41- محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى،لبنان، 2010 .

42- محمد سيد عابد، **التجارة الدولية**، مكتبة الإشعاع الفنية، الطبعة الأولى، مصر،2001.

43- محمد عبد العزيز،مصطفى شيحة، **النقود و البنوك والعلاقات الإقتصادية الدولية**، مصر، بدون سنة.

44- محمود يونس،**أساسيات التجارة الخارجية**، الدار الجامعية الجديدة،الطبعة الأولى،مصر،..1986

45- محمود يونس، **أساسيات التجارة الدولية**، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 1991.

46- مندور أحمد، **مقدمة في الإقتصاد الدولي**، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، لبنان، 1990.

47- موسى سعيد مطر وآخرون، **التجارة الخارجية**، دار الصفاء للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى،الأردن، 2001.

48- موسى سعيد مطر وآخرون، **التمويل الدولي**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2008.

49- نعمت الله نجيب إبراهيم، **أسس علم الاقتصاد**، مؤسسة شباب الجامعة، الطبعة الأولى، مصر 1988.

50- هوشيار معروف، **تحليل الإقتصاد الدولي**، دار جرير للنشر التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2006.

ب- الرسائل والأطروحات:

51- الشرع نورة، **سياسات إصلاح التجارة الخارجية وأثرها على الإقتصاد الجزائري**، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،تخصص تجارة دولية، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، 2011/2010.

52- الصادق بوشنافة، **الأثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية حالة مجمع صيدال**،أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص تخطيط، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،2007.

53- الضب حدة، **مدى تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل الإنضمام المرتقب للجزائر للمنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في علوم التسيير،تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012/2011.

54- بريز ية أمحمد، **القطاع الخاص ودوره في التنمية الإقتصادية دراسة تجارب للدول النامية مع القطاع الخاص**، مذكرة ماجستير،تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، فيفري 2006.

55- بن عيسى شافية، **أثار وتحديات الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي الجزائري**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير،تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011/2010 .

56- بن طيب زهية، **التجارة الخارجية في الجزائر**، مذكرة ماجستير في القانون،كلية الحقوق ،جامعة الجزائر، 2008/2007.

57- بن طيرش عطا الله، **أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تجارة دولية، معهد العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،المركز الجامعي بغرادية، الجزائر، 2011/2010.

58- بن موسى كمال، **المنظمة العالمية للتجارة والنظام التجاري العالمي الجديد**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.

59- بهلول مقران، **علاقة الصادرات بالنمو الإقتصادي خلال الفترة 1970/ 2005**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع إقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010/ 2011.

60- حمشة عبد الحميد، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة– دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد دولي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد خيضر بسكرة،الجزائر، 2013/2012.

61- حمزة بن حافظ، **دور الإصلاحات الإقتصادية في تفعيل الإستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر 1998-2008**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، فرع التمويل الدولي والهيئات المالية والنقدية الدولية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2011/2010.

62- زايد مراد، **دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع التسيير، جامعة يوسف بن خدة،الجزائر، 2006/2005.

63- زوزي محمد، **تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الإقتصادية في الجزائر دراسة حالة ولاية غرادية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2010/2009.

64- زيرمي نعيمة، **التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2011/2010.

65- عزيز أحمد سليمة، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،الجزائر، 2007.

66- فرحي كريمة، **أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين، تركيا، مصر والجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، فرع النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2013/2012.

67- كمال العقريب، **أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 2006/2005.

ج- الملتقيات والندوات والمؤتمرات:

68- الياس بن سياسي، يوسف قريشي، **المنظومة المالية الأوروبية والتعاون الإقتصادي العربي**، الندوة العلمية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة، سطيف، 2004.

69- سهام عبد الكريم، **برنامج تأهيل المؤسسات الإقتصادية الجزائرية**، دراسات اقتصادية مركز البصيرة، العدد 11، 2008.

70- عبد الرحمن تومي، **الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر**، الواقع والأفاق 2000،2009، دراسات إقتصادية العدد 12 ،مركز البصيرة، الجزائر،2009.

71- عبد اللطيف بن أشنهو، **عصرنة الجزائر حصيلة وأفاق 1999 -2000**، الفا ديزيان باريس فرنسا فيفري 2004.

72- عبد الله بن دعيدة، **التجربة الجزائرية في الإصلاحات الإقتصادية**، بحوث الندوة الفكرية حول الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.

73- فريدة لرقط وفتيحة ونوغي، **الخوصصة بين خلفيات المصالح الرأسمالية ومبررات إصلاح الإقتصاديات النامية**، ملتقى دولي حول اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة ،جامعة سطيف، 2004.

74- كاظم حبيب، **الإقتصاد العربي بين التعثر والوحدة**، بحوث إقتصادية عربية، العدد الأول، خريف 1992.

75- كريم النشاشيبي وآخرون، **تحقيق الإستقرار والتحول إلى إقتصاد السوق، دراسة من صندوق النقد الدولي**، 1998.

76- نوري منير، **المؤسسات الإقتصادية الجزائرية وإشكالية التصدير خارج المحروقات**، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والإستراتجيات التنافسية للمؤسسات خارج قطاع المحروقات، جامعة الشلف، 2010.

د- المجلات والدوريات:

77- جميلة الجوزي، **ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مجلة الباحث، عدد11، جامعة الجزائر، 2012 .

78- حازم بدر الدين، **أهمية الإستثمارات الأجنبي في التنمية الإقتصادية وانعكاساتها ودورها في دعم المشاريع الصغيرة**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة اربد الأهلية، عدد 4، الأردن، 2001.

79- حليم بن دحمان، **رفع رؤوس الأموال الأجنبية ساهم في رفع الإستثمارات الأجنبية**، مجلة الأبحاث الاقتصادية للترجمة والنشر والتوزيع، العدد 29،الجزائر، فيفري 2011

80- عبد الرحمن تومي، **واقع وأفاق الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلة الدراسات الاقتصادية، مركز البصيرة، الجزائر، 2006.

81- علي لزعر ،**تأهيل المؤسسة الجزائرية في ظل الشراكة الأورو متوسطية** ،مجلة اقتصادية، العدد 5 ، جامعة بسكرة، الجزائر، 2009.

82- محمد راتول، **تحولات الإقتصاد الجزائري**، بحوت اقتصادية عربية، مجلة علمية، العدد 23، 2001.

83- منى مسغوني، **نحو أداء تنافسي متميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة الباحث، عدد 10، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر،2012.

84- ناصر دادي عدون، **إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، الأهداف والعراقيل**، مجلة الباحث، العدد الثالث، 2005.

ه- القوانين و المراسيم:

85- القانون رقم 10/90 المؤرخ في 14أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد 16،الصادر في 18أفريل 1990.

86- قانون رقم 16/90 المؤرخ في 7 أوت 1990 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة1990 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 34 الصادرة في 08/15 /1990.

87- القانون رقم 22/90 المؤرخ في 7 أوت 1990، المتعلق بالسجل التجاري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 12، الصادرة في 21 أوت 1990.

88- النظام رقم 02/90 المؤرخ في 1990/09/7، المتعلق بشروط فتح وتسيير الحسابات بالعملة الصعبة للأشخاص المعنويين، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 45 الصادرة في 1990/10/24.

89- المرسوم التنفيذي رقم 37/91 المؤرخ في 13فيفري 1991المتعلق بشروط التدخل في مجال التجارة الخارجية، الجريدة الرسمية للجمهورية العدد 12 الصادرة في 20 مارس 1991.

90- الجريدة الرسمية الجزائرية عدد47/ 1994 ،الصادرة بتاريخ 20جويلية 1994.

91- الجريدة الرسمية الجزائرية عدد 1996/58، الصادرة بتاريخ 6أكتوبر 1996.

92- الجريدة الرسمية الجزائرية، عدد1996/16، الصادرة بتاريخ 3 مارس 1996.

و- التقارير والمنشورات:

93- وثيقة للشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات (algex)دليل التصدير بكل أمان 2002.

94- بنك الجزائر، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، التقارير السنوية لعدة سنوات.

ي- الأنترنت:

95- حسان خضر، **برامج إصلاح التجارة الخارجية وتقييمها**، نقلا عن الموقع:
www.arab api.org/ couse 25/ PDF/ c25-1,pdf , p13 تاريخ الإطلاع (27/ 2014/01).

96- بنك الجزائر، **النشرات الإحصائية الثلاثية:** مارس 2001، ديسمبر2005، ديسمبر 2008، مارس 2014، نقلا عن الموقع الإلكتروني

http://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique.htm
تاريخ الإطلاع (2014/04/01).

97- المديرية العامة للجمارك الجزائرية على الموقع الإلكتروني:**http://www.douane.gov.dz**
تاريخ الإطلاع (2014/04/02)،

98-المركز الوطني للإحصائيات والإعلام الآلي للجمارك C.N.I.Sعلى الموقع الالكتروني: **http: //www.ons.dz**
تاريخ الإطلاع (2014/04/04).

99- الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement

تاريخ الإطلاع: 2014/04/24.

100-**www.min commerce.dz** وزارة التجارة تاريخ الإطلاع 2014/03/20

101-**www.ALGEX.dz** الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية تاريخ الاطلاع 2014/03/20

102-**www. mipi.dz** وزارة الصناعة وترقية الإستثمار تاريخ الإطلاع: 2014 /02/27

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

A– Les livres

103- Michel Zerbato, **Macroéconomie élémentaire,** paris, Armand colin, 1996

104- J.DE MELO, **commerce internationale: théories et Application,** Belgique, ED De Boeck, 1999

105-Benissad،H. **Lagustement structurel et expérience**, Algérie, Alain édition, 1994.

106- H. Guitten et G.Bramoulle **, Economie politique,** Paris, Dalloz, 1984.

B-Les séminaire et les rapports :

107- AMROUCHE MISSOUM**, les fiabilités douaniers l'exportation symposium national sur les rassures de promotion des exportation** Alger 29-30 décembre 1996.

108- Banque de L'Algérie, **Evolution économique et Monétaire en Algérie** , rapport 2007.

109- Banque de L'Algérie**, Evolution économique et Monétaire en Algérie** , rapport 2008.

110-Banque d'Algérie, **évolution économique et monétaire en Algérie**, rapport 2012.

111-fodil Hussam**, chronique de l' économie algérienne, vingt ans des reformes liber ales**, l'économiste d'Alger, 2005

112- NADIM NOUR, **Algérie : économie cherche diversification**, L'ACTUEL N°104, magazine de l'économie et du partenariat international, les nouvelles revues algériennes, ANEP, régie Presse, Alger juin 2009, ALGERIE.
113 -ONS, **annuaire statistique de L'Algérie**, N19,Edition 2001.

C-Les sites d'internets

114-Banque d'Algérie**, L'évolution dette extérieure de L'Algérie** 1991-2001 , www.Banque-of-algeria.dz.(**consulté le 01/03/2014)**

الملاحق

الملحق رقم (01): تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990–1999.

الوحدة: مليار دولار

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الرصيد الجاري الخارجي	1,35	2,39	1,3	0,3	-1,8	-2,2	1,2	3,45	-1,12	**0,02**
الميزان التجاري	3,11	4,67	3,2	2,4	-0,3	0,2	4,1	5,69	1,28	**3,36**
الصادرات	12,88	12,44	11,51	10,41	8,89	10,25	13,2	13,82	10,15	**12,32**
المحروقات	12,35	11,97	11	9,9	8,6	9,7	12,6	13,18	9,77	**11,91**
صادرات أخرى	0,53	0,47	0,5	0,6	0,3	0,5	0,6	0,64	0,38	**0,41**
الواردات	-9,77	-7,77	-8,3	-8	-9,2	-10,1	-9,1	-8,13	-8,87	**-8,96**
صافي خدمات خارج دخل العوامل	-1,2	-1,35	-1,1	-1	-1,2	-1,3	-1,4	-1,08	-1,5	**-1,84**
دائن	0,51	0,42	0,6	0,6	0,7	0,7	0,8	1,07	0,74	**0,72**
مدين	-1,71	-1,77	-1,8	-1,6	-1,9	2	-2,2	-2,15	-2,24	**-2,56**
صافي دخل العوامل	-2,09	-2,21	-2,2	-1,8	-1,7	-2,2	-2,4	-2,22	-2	**-2,29**
دائن	0,07	0,07	0,1	0,2	0,1	0,1	0,2	0,26	0,37	**0,22**
مدين	/	/	/	/	-1,84	-2,31	-2,56	-2,47	-2,37	**-2,51**
دفع الفوائد	-2,16	2,29	2,4	-1,9	-1,8	-1,3	-2,6	-2,11	1,95	**/**
تحويلات صافية	1,53	1,29	1,4	1,1	1,4	1,1	0,9	1,06	1,09	**0,79**
رصيد حساب رأس المال	-1,57	-1,89	-1,1	-0,8	-2,5	-4,1	-3,3	-2,29	-0,66	**-2,4**
الإستثمار المباشر(صافي)	-0,04	-0,08	0	0	0	0	0,3	0,26	0,47	**0,46**
رؤوس الأموال الرسمية(الصافية)	-0,44	-1,23	0,1	-0,3	-2,4	-3,9	-3,4	-2,51	-1,33	**-1,97**
السحب	6,29	6	6,9	6,5	4,7	3,2	1,8	1,69	1,83	**1,08**
الإهتلاك	-6,73	-7,22	-6,8	-6,9	-7,1	-7,1	-5,2	-4,2	-3,16	**-3,04**
قروض قصيرة الأجل و السهو و الخطأ	-1,03	-0,56	-1,2	-0,5	-0.1	-0,3	-0,2	-0,04	-0,2	**-0,89**
الرصيد الإجمالي	-0,22	0,5	0,2	0	-4,4	-6,3	-2,1	1,16	-1,78	**-2,38**

المصدر:بنك الجزائر

الملحق رقم (02) :يبين تطور صادرات المحروقات بتطور أسعار النفط خلال الفترة 2000-2013.

السنوات	أسعار النفط	صادرات المحروقات
2000	28,52	**21,06**
2001	24,8	**18,53**
2002	25,5	**18,11**
2003	29,03	**23,99**
2004	38,66	**31,55**
2005	54,64	**45,59**
2006	65,8	**53,61**
2007	74,95	**59,61**
2008	98,9	**77,19**
2009	62,35	**44,41**
2010	80,35	**56,12**
2011	112,9	**71,66**
2012	111,05	**70,58**
2013	108,65	**63,33**

المصدر: بنك الجزائر

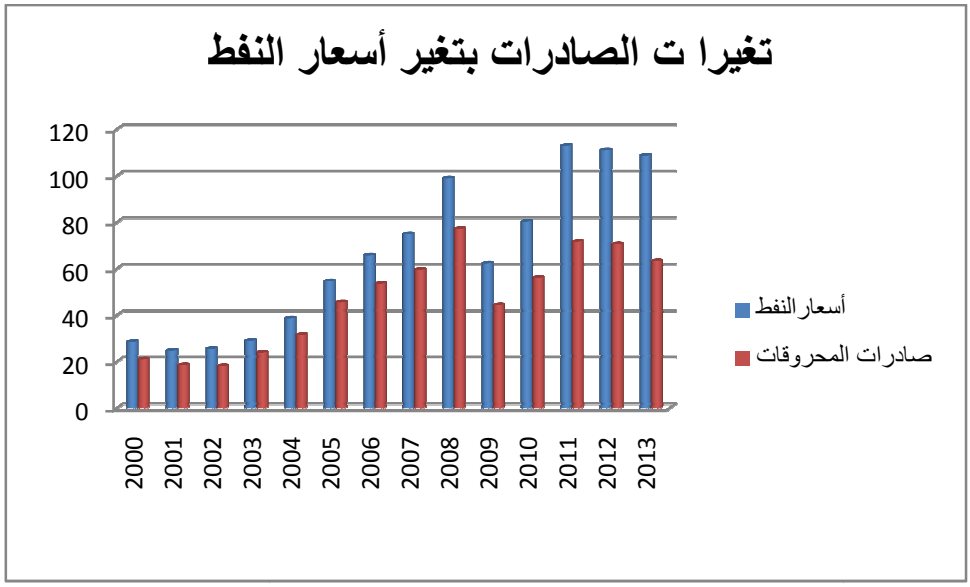

المصدر: من إعداد الطالبة إنطلاقا من معطيات الجدول أعلاه

الملحق رقم(03):تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2000-2013.

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الرصيد الجاري الخارجي	**8,93**	**7,06**	**4,36**	**8,84**	**11,12**	**21,18**	**28,95**	**30,54**	**34,45**	**0,41**	**12,16**	**17,77**	**12,3**	**0,85**
الميزان التجاري	12,3	9,61	6,7	11,14	14,27	26,47	34,06	34,24	40,52	7,78	18,2	25,96	20,17	**9,41**
الصادرات	21,65	19,09	18,71	24,46	32,22	46,33	54,74	60,59	78,59	45,18	57,09	72,89	71,74	**64,43**
المخروقات	21,06	18,53	18,11	23,99	31,55	45,59	53,61	59,61	77,19	44,41	56,12	71,66	70,59	**63,33**
صادرات أخرى	0,59	0,56	0,6	0,47	0,66	0,74	1,13	0,98	1,4	0,77	0,97	1,23	1,15	**1,1**
الواردات	-9,35	-9,48	-12,01	-13,32	-17,95	-19,86	-20,68	-26,35	-38,07	-37,4	-38,89	-46,93	-51,57	**-55,02**
صافي خدمات خارج دخل العوامل	-1,45	-1,53	-1,18	-1,35	-2,01	-2,27	-2,2	-4,04	-7,58	-8,69	-8,33	-8,81	-7,13	**-6,68**
دائن	0,91	0,91	1,3	1,57	1,85	2,51	2,58	2,89	3,49	2,99	3,57	3,75	3,96	**3,99**
مدين	-2,36	-2,44	-2,48	-2,92	-3,86	-4,78	-4,78	-6,93	-11,07	-11,68	-11,9	-12,55	-11,09	**-10,67**
صافي دخل العوامل	-2,71	-1,69	-2,23	-2,7	-3,6	-5,08	-4,52	-1,83	-1,26	-1,31	-0,37	-2,04	-3,91	**-4,16**
دائن	0,38	0,85	0,68	0,76	0,99	1,43	2,42	3,81	5,13	4,74	4,6	4,45	3,92	**3,52**
مدين	-3,09	-2,54	-2,91	-3,46	-4,59	-6,51	-6,94	-5,55	-6,39	-6,05	-4,96	-6,49	-7,83	**-7,68**
دفع الفوائد	/	/	-1,31	1,18	-1,29	-1,03	-0,76	-0,23	-0,19	-0,17	-0,11	-0,24	-0,33	**-0,07**
أخرى	/	/	-1,6	-2,28	-3,3	-5,48	-6,18	-5,41	-6,21	-4,88	-4,85	-6,25	-7,5	**-7,61**
تحويلات صافية	0,79	0,67	1,07	1,75	2,46	2,06	1,61	2,22	2,77	2,63	2,65	2,65	3,17	**2,28**
رصيد حساب رأس المال	**-1,36**	**-0,87**	**-0,71**	**-1,37**	**-1,87**	**-4,24**	**-11,22**	**-1,08**	**2,54**	**3,45**	**3,42**	**2,38**	**-0,24**	**-0,72**
الاستثمار المباشر(صافي)	0,42	1,18	0,97	0,62	0,62	1,06	1,76	1,35	2,28	2,54	3,47	2,04	1,52	**1,88**
رؤوس الأموال الرسمية(الصافية)	-1,96	-1,99	-1,32	-1,38	-2,23	-3,05	-11,89	-0,77	0,43	1,3	0,44	-1,08	-0,62	**-0,38**
السحب	0,8	0,91	1,6	1,65	2,12	1,41	0,98	0,51	0,84	2,19	0,55	0,07	0,25	**4,3**
الإهتلاك	-2,76	-2,9	-2,92	-3,03	-4,35	-4,46	-12,87	-1,28	-1,27	-0,89	-0,11	-1,15	-0,87	**-4,69**
قروض قصيرة الأجل و السهو و الخطأ	0,18	-0,06	-0,36	-0,61	-0,26	-2,25	-1,08	-1,66	-0,69	-0,39	-0,49	1,41	-1,14	**-2,22**
الرصيد الإجمالي	7,57	6,19	3,66	7,47	9,25	16,94	17,73	29,53	36,99	3,86	15,58	20,14	12,06	**0,13**

المصدر: بنك الجزائر

الملحق رقم (04):تطور ميزان المدفوعات الجزائري خارج المحروقات خلال الفترة 2000-2013.

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الرصيد الجاري الخارجي	**-12,13**	**-11,74**	**-13,75**	**-15,15**	**-20,43**	**-24,41**	**-24,66**	**-29,02**	**-42,74**	**-44**	**-43,97**	**-53,9**	**-58,29**	**-62,48**
الميزان التجاري	-8,76	-8,92	-11,41	-12,85	-17,28	-19,12	-19,55	-25,37	-36,67	-36,63	-37,92	-45,7	-50,42	**-53,92**
الصادرات خارج المحروقات	0,59	0,56	0,6	0,47	0,66	0,74	1,13	0,98	1,4	0,77	0,97	1,23	1,15	**1,1**
الواردات	-9,35	-9,48	-12,01	-13,32	-17,95	-19,86	-20,68	-26,35	-38,07	-37,4	-38,89	-46,93	-51,57	**-55,02**
صافي خدمات خارج دخل العوامل	-1,45	-1,53	-1,18	-1,35	-2,01	-2,27	-2,2	-4,04	-7,58	-8,69	-8,33	-8,81	-7,13	**-6,68**
دائن	0,91	0,91	1,3	1,57	1,85	2,51	2,58	2,89	3,49	2,99	3,57	3,75	3,96	**3,99**
مدين	-2,36	-2,44	-2,48	-2,92	-3,86	-4,78	-4,78	-6,93	-11,07	-11,68	-11,9	-12,55	-11,09	**-10,67**
صافي دخل العوامل	-2,71	-1,69	-2,23	-2,7	-3,6	-5,08	-4,52	-1,83	-1,26	-1,31	-0,37	-2,04	-3,91	**-4,16**
دائن	0,38	0,85	0,68	0,76	0,99	1,43	2,42	3,81	5,13	4,74	4,6	4,45	3,92	**3,52**
مدين	-3,09	-2,54	-2,91	-3,46	-4,59	-6,51	-6,94	-5,55	-6,39	-6,05	-4,96	-6,49	-7,83	**-7,68**
دفع الفوائد	/	/	-1,31	1,18	-1,29	-1,03	-0,76	-0,23	-0,19	-0,17	-0,11	-0,24	-0,33	**-0,07**
أخرى	/	/	-1,6	-2,28	-3,3	-5,48	-6,18	-5,41	-6,21	-4,88	-4,85	-6,25	-7,5	**-7,61**
تحويلات صافية	0,79	0,67	1,07	1,75	2,46	2,06	1,61	2,22	2,77	2,63	2,65	2,65	3,17	**2,28**
رصيد حساب رأس المال	**-1,36**	**-0,87**	**-0,71**	**-1,37**	**-1,87**	**-4,24**	**-11,22**	**-1,08**	**2,54**	**3,45**	**3,42**	**2,38**	**-0,24**	**-0,72**
الاستثمار المباشر(صافي)	0,42	1,18	0,97	0,62	0,62	1,06	1,76	1,35	2,28	2,54	3,47	2,04	1,52	**1,88**
رؤوس الأموال الرسمية(الصافية)	-1,96	-1,99	-1,32	-1,38	-2,23	-3,05	-11,89	-0,77	0,43	1,3	0,44	-1,08	-0,62	**-0,38**
السحب	0,8	0,91	1,6	1,65	2,12	1,41	0,98	0,51	0,84	2,19	0,55	0,07	0,25	**4,3**
الإهتلاك	-2,76	-2,9	-2,92	-3,03	-4,35	-4,46	-12,87	-1,28	-1,27	-0,89	-0,11	-1,15	-0,87	**-4,69**
قروض قصيرة الأجل و السهو و الخطأ	0,18	-0,06	-0,36	-0,61	-0,26	-2,25	-1,08	-1,66	-0,69	-0,39	-0,49	1,41	-1,14	**-2,22**
الرصيد الإجمالي	-13,49	-12,61	-13,04	-13,78	-22,3	-28,65	-35,88	-30,1	-40,2	-40,55	-40,55	-51,52	-58,53	**-63,2**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الملحق(03).